جـــــــامعة 8 ماي 1945 - قالــمـــة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل الماستر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

دور الحوكمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إعداد الطالبتين:

-أميمة قهدور .

- سارة بهوهو.

تحت إشراف الأستاذ:

د. حجاج عبد الحكيم

السنة الجامعية: 2022-2023

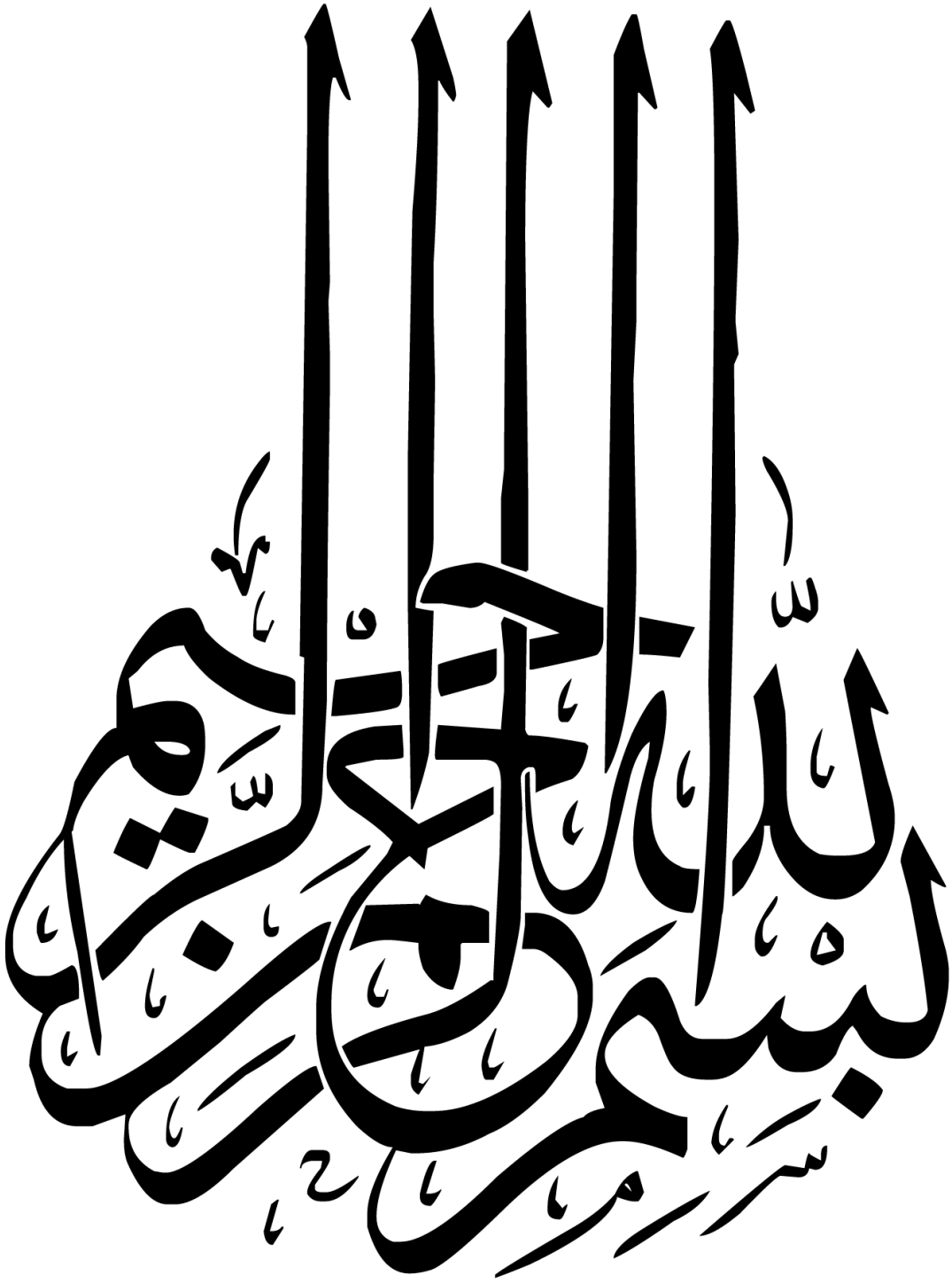
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نشكر المولى عز وجل الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل، فله الحمد والشكر

حتى يبلغ الحمد منتهاه.

ومن باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله

ثم كامل الشكر والامتنان إلى أستاذنا الفاضل المشرف **الأستاذ حجاج عبد الحكيم**، شكرا موصولا بصفات الرسول لما قدمه من آراء وأفكار قيمة وتوجيهات سديدة وبناءة طوال فترة إعداد هذه الأطروحة.

كما نتقدم بأسمى كلمات الامتنان والعرفان إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 8 ماي1945.

وفي الأخير نزف أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد على إتمام هذه المذكرة.

الإهداء

الحمد لله الذي رزقني من العلم ما لم أعلم ويسر لي الأمور وسهل لي الأسباب ولولا فضله ما كنت أصل وأتعلم، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا مُحَمَّد

إلى التي أضعها في القمة دائما وإلى التي أرى فيها الأفضل، إلى جنة الدنيا التي عانت، صبرت وضحت إلى حبيبتي التي لو قسمت قلبها بين أطراف السماوات والأرض لكفتهم بسعته ورقته، إلى **أمي** عزيزتي.

إلى رمز شموخي وعزة نفسي، إلى من كان لي نبراسا وامتلأ حبه قلبي، إلى عنوان الصبر ومثال التضحية، إلى رفيق دربي وسندي العلمي والعملي، العمود الذي أضل أرتكز عليه للصمود، إلى **أبي**.

إلى سندي في الحياة بعد الله، إلى عمودي الفقري، أخواي "**ياسر** " و"**رفيق**" حفظهم الله وسدد خطاهم.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع، إلى من تكاتفنا يدا بيد لقطف ثمرة النجاح "**أميمة**".

إلى زاد الطريق وسعادة العمر، إلى من كان لي خير سند، إلى من وقف بجانبي دعمني وشجعني على إتمام هذا العمل "**رامي**".

إلى أعز اثنين على قلبي عمي "**عمار**" وزوجته "**حسيبة**" وبناته ، **ندى**، **أنفال**، **ريان**.

إلى "**خالاتي**"، إلى كل العائلة الكريمة.

إلى من جمعتني بها المواقف الطيبة صديقتي العزيزة "**روجين**" وأتمنى لها التوفيق في مسيرتها.

إلى كل من شاركني عملي، بكلمة طيبة أو بدعوة صادقة.

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم، إلى من صاغوا لي علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لي سيرة العلم والنجاح، إلى أساتذتي الكرام من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

سارة

الإهداء

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، اللهم صلي وسلم وبارك على سيدنا مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل المتواضع الى الينبوع الذي لا يمل العطاء والتي كانت لي نور وضياء ورمزا للصفاء الى التي كانت تشجعني وكانت العين التي تحرسني وأول قلب يفرح لنجاحي الى "**أمي**" الغالية أطال الله في عمرها.

الى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر الى "**أبي**" العزيز أطال الله في عمره.

الى سندي ودعمي في الحياة إخوتي الأعزاء "**أمين ولي الدين**" و"**آدم علاء الدين**" وفقهما الله في مسيرتهما.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق لقطف ثمرة النجاح "**سارة**".

إلى أحلى وأحن خالة "**وهيبة**" حفظها الله.

الى أعز اثنين على قلبي أمي "**فاطمة**" وأمي "**يمينة** "أطال الله في عمرهما لا تنسوني بدعواتكم النيرة

إلى شريك حياتي الذي وقف بجانبي على إتمام هذا العمل "**مُحَمَّد** "أدامك الله دعما وسندا لي.

إلى ذلك الرجل المبد الذي قل نظيره الأستاذ المشرف -**عبد الحكيم حجاج**-.

إلى من جمعتني بهم المواقف الطيبة إلى صديقاتي: **أحلام**، **بشرى**، **أميرة**، **لارين**، **وتين**.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد بسؤال عن مصير هذا العمل.

أميمة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	-
شكر وعرفان	-
إهداءات	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الجداول	-
فهرس الأشكال	-
المقدمة العامة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة	34-6
تمهيد الفصل	6
المبحث الأول: الأسس النظرية للحوكمة	13-7
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة	11-7
المطلب الثاني: نشأة الحوكمة	12-11
المطلب الثالث: أهمية الحوكمة	13-12
المبحث الثاني: أساسيات الحوكمة	27-14
المطلب الأول: أهداف ومكونات الحوكمة	17-14
المطلب الثاني: مبادئ ومحددات الحوكمة	21-17
المطلب الثالث: معايير ومؤشرات الحوكمة	27-22
المبحث الثالث: مدخل لبيئة الأعمال	34-28
المطلب الأول: ماهية بيئة الأعمال	30-28
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في بيئة الأعمال	31-30
المطلب الثالث: مؤشرات بيئة الأعمال	33-31
خاتمة الفصل	34

الفصل الثاني: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	67-36
تمهيد الفصل	36
المبحث الأول: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر	49-37
المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	44-37
المطلب الثاني: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر	45-44
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	49-45
المبحث الثاني: عموميات الأجنبي المباشر	61-50
المطلب الأول: أهداف ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر	52-50
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	55-52
المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	61-55
المبحث الثالث: حوافر الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره	67-62
المطلب الأول: الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر	63-26
المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر	64-63
المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	66-65
خلاصة الفصل	67
الفصل الثالث: الحوكمة و أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	104-69
تمهيد الفصل	69
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الجزائر	81-70
المطلب الأول: قانون الاستثمار الجديد في الجزائر	75-70
المطلب الثاني: استراتيجية تنفيذ الحكم الراشد في الجزائر ومعوقاته	78-75
المطلب الثالث: ضمانات ومعوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	81-78
المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	90-82
المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	83-82
المطلب الثاني: توزيع وتطور المشاريع الاستثمارية	88-84
المطلب الثالث: أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر	90-88

المبحث الثالث: تقييم مشهد متغيرات بيئة الأعمال الجزائرية	104-91
المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية والشفافية الدولية	94-91
المطلب الثاني: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال	97-94
المطلب الثالث: تحليل لمؤشرات الحوكمة واتجاهها في الجزائر	103-97
خلاصة الفصل	104
الخاتمة العامة	108-106
قائمة المراجع	123-110
ملخص باللغة العربية والأجنبية	124

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه الاختلاف والتشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر	44
02	مقارنة بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر والدولة المضيفة	55
03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر من2011إلى2019	82
04	توزيع التكاليف الاستثمارية الجديدة الوافدة إلى الجزائر إلى الجزائر من2015إلى2019	84
05	الدول العربية المستقبلة للمشاريع العربية ل2020	85
06	مشاريع الاستثمار الأجنبي الجديدة موزعة على الدول العربية ل2021	86
07	أهم الدول المستثمرة في الجزائر من2015إلى2019	88
08	أهم05 شركات مستثمرة في الجزائر	89
09	مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية من2012إلى2022	91
10	التنقيط الخاص بمؤشرات الحرية الاقتصادية للجزائر ل2022	92
11	موقع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية الدولية من2012إلى 2022	94
12	موقع الجزائر ضمن مؤشر ترتيب سهولة الأعمال من2014إلى2020	94
13	مؤشرات الحوكمة واتجاهها في الجزائر من2012إلى2022	98

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص الحوكمة	11
02	أهمية الحوكمة	13
03	أهداف الحوكمة	15
04	مكونات الحوكمة	17
05	مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية	18
06	محددات الحوكمة	21
07	تطور المشاريع الاستثمارية	87

المقدمـــة

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في دفع عجلة التنمية في أغلب اقتصاديات الدول التي اعتمدت عليه لسد فجوات الموارد المحلية، وفي إطار التغيرات الاقتصادية والسياسية والعالمية في الفترة الراهنة، والاتجاه نحو المزيد من الاندماج الاقتصادي العالمي، ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، كونه يجذب لهذه الأخيرة العديد من المعارف التكنولوجية، الخبرات الإدارية التنظيمية والتسويقية، التي تعكس على كفاءة الموارد البشرية، وزيادة الإنتاج والصادرات بالدول المضيفة، ونظرا للأهمية الكبرى الذي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر عملت جميع الدول على جذب أكبر قدر ممكن منه، وذلك من خلال توفير كل الإمكانيات اللازمة، وذلك بتحديد العوامل المؤثرة والتي من شأنها أن تجعل من مواطن الدول المستقطبة بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار الأجنبي، وأهم المحددات التي تلعب دورا محوريا في خلق المناخ الاستثماري المناسب هي الحوكمة.

وفي اطار هذا المسعى قامت الجزائر ببذل جهود كبيرة لأجل تحسين المناخ الاستثماري لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، الا أنها أهملت العديد من المتغيرات المهمة والمؤثرة هي الأخرى بشكل بالغ على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن هذه المتغيرات الحوكمة، على الرغم من قيام الجزائر بإصلاحات عديدة كسن قانون جديد للاستثمار ووضع حوافز وضمانات قصد تحسين المناخ الاستثماري والشفافية وتبسيط الإجراءات والرقابة وحماية المستثمرين الأجانب، وتعميق الإصلاحات الاقتصادية، المالية والنقدية ذات العلاقة.

1- إشكالية الدراسة:

وتأسيسا على ما سبق تتضح معالم الإشكالية الرئيسية وهي:

هل مؤشرات الحوكمة بالجزائر محفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

كما تندرج تحت الإشكالية السابقة مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- ما المقصود بالحوكمة ؟
- ما علاقة الحوكمة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يمكن اعتبار المستوى الضعيف والمتدني للجزائر في مؤشرات الحوكمة الجيدة من العوامل الرئيسية المؤثرة سلبا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

2- فرضيات الدراسة:

من خلال ما تم الاطلاع عليه من بعض الدراسات السابقة، وللوصول إلى النتائج المرجوة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر الحوكمة من أكثر المفاهيم تعقيداً وغموضاً ومن الصعب تطبيقها بعناصرها تطبيقا محكماً.
- للحوكمة دور فعال في تهيئة المناخ الاستثماري وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تدني مستوى الحوكمة في الجزائر يحول دون استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالقدر الكافي.

3- أهمية الدراسة:

انطلاقا من أن الاستثمار الأجنبي المباشر بدأ يعرف انتعاشا ملحوظا، ليس على مستوى النتائج المحققة فحسب، بل على مستوى الاهتمام والإحاطة أيضا، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة من جهة، للتأكيد على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة الجيدة في عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مناخ الاستثمار على النحو المنشود، ومن جهة أخرى، من خلال تسليط الضواء على أسلوب إدارة الحكم الرشيد في تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر والوقوف أيضا على الوضع الراهن لأهم السياسات والاجراءات المتخذة في مجال تحسين الحوكمة وبيئة الأعمال في الجزائر.

4- أهداف الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في توضيح النقاط التالية:

- مفهوم الحوكمة أو الحكم الرشيد وتطورها عبر مختلف المراحل.
- تشخيص مؤشرات الحوكمة.
- الوقوف على أهم الركائز التي تتحكم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بيان دور الحوكمة في تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- تحليل واقع الفساد في اقتصاد الجزائر ومدى تأثيره على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقة ذلك بالحوكمة.

5- أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بناء على ما يلي:

- الأهمية الكبيرة التي يكتسبها موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بات محل نقاش العام والخاص.
- الميول الشخصي لهذه الموضوع.

- القيمة الكبرى للحوكمة في اقتصاد أي دولة باعتباره أداة قوية من أجل توجيه الاقتصاد نحوى الأهداف المسطرة .
- معرفة مدى تطبيق مؤشرات الحوكمة في الجزائر وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي عالجت موضوع الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر منها: دراسة (صفيح الصادق)، **بعنوان" الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر"** وهي عبارة عن أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر 2014-2016، عالجت هذه الدراسة الإشكالية التي تتعلق **بمدى تأثير مستوى الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟** وقد تطرقت هذه الدراسة للأهمية التي أصبح يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر ولما يلعبه من دور في رفع النمو ودفع عجلة التنمية، ودراسة مختلف العوامل التي أصبحت تؤثر على المناخ الاستثماري، وسعى الباحث إلى قياس مدى تأثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، حيث تم التوصل أن كل من الاستقرار السياسي ودور القانون يلعبان دورا ايجابيا، بينما يؤثر كل من نوعية التنظيمات ومستوى الديمقراطية سلبيا على التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر، ليصل بذلك إلى جملة من النتائج التي تسعى لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر والمتمثلة في: تحقيق الاستقرار السياسي ودعمه من خلال تفعيل وتجسيد الممارسات الديمقراطية عن طريق تحقيق الشفافية والنزاهة في العمليات الانتخابية .

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر خلال دراسة (ريم ثوامرية)، بعنوان **الفترة 2000-2015"**، وهي عبارة عن أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2018-2019، عالجت هذه الدراسة الإشكالية التي تتعلق **بمدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015؟** وتعرضت هذه الدراسة إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة نظريا، ثم أوضحت البعد الاقتصادي للتنمية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تللك الفترة، أما الجانب التطبيقي فكان عبارة عن دراسة قياسية، لتصل بذلك إلى جملة من النتائج أهمها: أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر على معدل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

دراسة(قطاف عقبة)، بعنوان **" دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة بورصة الجزائر)"**، وهي عبارة عن أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018-2019، عالجت هذه الدراسة

الإشكالية التالية: **هل يوجد دور لحوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟**
تم في هذه الدراسة التطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات وتحديدها بدقة عالية، إضافة إلى التعرف على واقع تطبيق الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لحوكمة الشركات وتوضيح دور حوكمة الشركات في تحسين أداء الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، ليصل الباحث بذلك لجملة من النتائج أهمها دعوة المؤسسات الجزائرية لدخول بورصة الجزائر وذلك من أجل زيادة حجم التداول وبالتالي تنشيط البورصة لأن نسبة التداول ضعيفة جداً، حيث ان عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر قليل جداً، رغم التحفيزات التي تقدمها الدولة للمؤسسات من أجل تشجيعهم على الانضمام لها .

تشترك الدراسات السالفة الذكر مع هذه الدراسة في عدة محاور وإن إختلفت التفاصيل في تقديم ذلك، كما تتقاطع وتتفق هذه الدراسات مع هذه الدراسة في كثير مما تم تناوله وتشخيصه سواء عن ماهية الحوكمة، أهميتها وأهدافها أو عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وارتباط مؤشرات الحوكمة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل عام، فيما تختلف الدراسات السابقة عن هذه الدراسة في كون هذه الدراسة ركزت بشكل أساسي على الحوكمة من المنظور الكلي، كما تناولت بتحليل عدد أكبر من مؤشرات الحوكمة بالإضافة الى محاولة تقديم احصائيات محدثة للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة محل الدراسة، الأمر الذي يسمح بالتعرف على التوجهات السابقة والحالية وبعض التوجهات المستقبلية عن الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

7- منهج وأدوات البحث:

لابد لكل دراسة علمية منهج علمي لإحداث الانسجام بين فرضيات الدراسة وعملية إثباتها ميدانيا، لذلك اعتمد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج فمن الجانب النظري لهذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، الذي يركز على الوصف الدقيق من خلال عرض مختلف المفاهيم المرتبطة الحوكمة، خصائصها وأهدافها إضافة إلى المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمؤثرات الاقتصادية في جذبها، كما اعتمد على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة الدراسة في إطار تقييم واقع الحوكمة وتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فقد استخدم في هذه الدراسة مجموعة من الكتب الجامعية والاستعانة بالرسائل العلمية وبعض المواقع الإلكترونية.

8- صعوبات الدراسة:

تبرز صعوبات الدراسة في النقاط التالية:

- اختلاف المعلومات وتعددها.

- قلة المراجع التي تعالج مواضيع الحوكمة.
- غياب دليل واضح يتناول مؤشرات الحوكمة في الجزائر مما صعب من إمكانية جمع معطيات لإجراء عمليات التحليل .

9- هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى النتائج المرجوة للدراسة وتأكيد صحة الفرضيات من عدمها، تم تقسيم موضوع هذه الدراسة بمضمونها إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول ثم خاتمة عامة، حيث قسم كل فصل بدوره إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تم التطرق في الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للحوكمة حيث تم عرض الأسس النظرية للحوكمة بالإضافة المعايير والمؤشرات وكذا محددات الحوكمة، أما الفصل الثاني فبعنوان التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر حيت تم عرض ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له وأهم محدداته وآثاره الإيجابية والسلبية، أما الفصل الثالث والذي كان بمثابة التجسيد الميداني للدراسة ،فكان بعنوان دراسة تحليلية لأثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تم التطرق إلى واقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الجزائر، إضافة إلى تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكذلك تقييم مشهد متغيرات بيئة الأعمال الجزائرية.

و في الأخير ختمت هذه الدراسة بخاتمة تضم أهم النتائج المتوصل إليها مختبرين بذلك صحة الفرضيات المطروحة مع تقديم الاقتراحات والآفاق.

الفصل الأول

الإطار النظري للحوكمة

تمهيد

يعد الاهتمام المتزايد بالحوكمة نتيجة حتمية بعد الانتكاسات المالية التي عصفت بالدول الصناعية الكبرى والدول ذات الاقتصاد المرتفع وبدرجة أقل الدول ذات الاقتصاد المحدود، فالممارسة السليمة لقواعد الحوكمة تؤدي إلى تدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد عن طريق جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صورة سواء كان إداريا أو ماليا أو محاسبيا، لكن على الرغم من الاهتمام المتزايد بتطبيق قواعد الحوكمة إلا أن أهم دوافع هذا الاهتمام هو محاربة إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية التي فقدتها نتيجة إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء وذلك لأن التطبيق الرشيد لقواعد الحوكمة ينعكس بصورة مباشرة على هذه التقارير.

و لمعالجة هذا الموضوع خصص له فصل كامل تحت عنوان الإطار النظري للحوكمة واستعراض المباحث الثلاثة كما يلي:

- المبحث الأول : الأسس النظرية للحوكمة .
- المبحث الثاني : أساسيات الحوكمة .
- المبحث الثالث: مدخل لبيئة الأعمال.

المبحث الأول : الأسس النظرية للحوكمة

تعتبر الحوكمة مفهوما محايدا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وادارتها لشؤون المجتمع وموارده، ولم تختلف كثيرا أراء الباحثين في تعريفهم للحوكمة على العديد من الركائز والمقومات .

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة

أولا : تعريف الحوكمة

يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم الشائعة في أدبيات السياسة والادارة والاقتصاد، وعلى الرغم من شيوع المصطلح الا أنه ليس هناك اجماع حول تعريف محدد له، كم أنه لم يتم تحديد صيغة معينة متفق عليها بحيث نجد صيغ متعددة مثل : الحوكمة، الحاكمية، الحكم الراشد ... .

- ✓ **المفهوم اللغوي للحوكمة :** الحوكمة أو التحكيم مصدر وحكم، يحكم بتشديد الكاف أي جعله حكما والحكم بضم الحاف وسكون الكاف هو القضاء، وجاء بمعنى العلم والفقه والقضاء بالعدل، ومن قول الله عز وجل "وأتيناه الحكم صبيا" ومنه الحكمة بمعنى وضع الشيء في محله[1].
- ✓ **المفهوم الاصطلاحي للحوكمة :** لا يوجد ترجمة عربية تنطبق على مصطلح الحوكمة، كما جاء بمعناه باللغة الانجليزية مما دفع بعض الدول مثل ألمانيا فرنسا استخدام نفس المصطلح الانجليزي مع تغيير في طريقة لفظها، وعند ترجمة المصطلح إلى العربية استخدمت عدة مصطلحات مرادفة له من قبل الباحثين والمنظمات كالحكم، الحكمانية، الحكم الرشيد، وبشكل عام يعتبر الفرق فيما بين هذه التسميات يعود إلى وجهة نظر كل باحث أو منظمة من حيث البعد الذي يتناول فيه مضامين الحوكمة سواء البعد السياسي الشامل أو البعد الاقتصادي أو البعد الإداري. وتم الاتفاق على انها أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة [2].

وبمعنى اخر، فإن الحوكمة تعني النظام، اي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية [3].

[1]- سيد عبد النبي، **التحكيم وسيلة لفض النزاعات في التجارة الدولية والاستثمار**، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، 2019، ص11.

[2]- إسلام بدوي محمد الداعور التميمي، **مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين، 2008، ص12.

[3]- طارق نبيل محمد الدسوقي، **الإدارة الرشيدة والحوكمة**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2019، ص31.

✓ **الحوكمة من وجهة نظر بعض الهيئات والمنظمات الدولية :**

➢ **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD):**

تعرف هذه المنظمة الحوكمة على أنها مفهوم قائم على المشاركة والذي يضع مبادئ المساءلة وحكم القانون في اطار عام من احترام الحريات المشاركة في السلطة وهو عبارة عن مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين[1].

➢ **مؤسسة التمويل الدولية (IFC):** عرفت الحوكمة بأنها ذلك النظام الذي يتمم خلاله إدارة منظمات الأعمال والتحكم في أعمالها[2].

➢ **البنك الدولي (WB):** يعرف الحوكمة على أنها العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات، ومراقبة أعمالها، وتغييرها عندما تستدعي الحاجة ويضيف أيضا على أنها تشمل القدرة على إعداد السياسات الحكيمة في المجالات السياسية، الاقتصادية والإدارية وكيفية تنفيذ هذه السياسات واحترام الأفراد، وقد أدخل البنك بذلك حقوق الإنسان كأحد مكونات مفهوم الحوكمة[3].

➢ **برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) :** لقد تبنى هذا البرنامج مفهوما أشمل للحوكمة وهو مفهوم التنمية الإنمائية اذ يركز على الإنسان بدلا من الدولة وبالتالي فهو يتضمن أبعاد رسمية وغير رسمية. وهكذا تحول البرنامج من التركيز على تحسين الإدارة، تحقيق اللامركزية وتطوير الخدمات الى المجالات الأكثر حساسية كحقوق الإنسان، الدعم التشريعي، الإصلاح القضائي ومكافحة الفساد[4].

---

[1]- محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي15-17 ديسمبر2012، ص12.

[2]- نصاح سليمان، خيثر محمد، **دراسة قياسية لأثر الحوكمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة1996-2016**، باستخدام منهجية ARDL، مجلة التنظيم والعمل، جامعة خميس مليانة، الجزائر ،المجلد09، العدد02 ،2021،ص22.

[3]-محي الدين شعبان توق، **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، دار الشروق للنشر والتوزيع،ص01،عمان،2014،ص50.

[4]-سليمة بن حسين، **الحوكمة... دراسة في المفهوم**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر العدد10، 2015، ص200.

- **حسب القانون الجزائري :** ورد في القانون رقم 06_06 في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية، حيث عرفت الحوكمة على أنها :

الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل المصلحة العامة في إطار الشفافية. كذلك تحدث عنه في المادة 11 من نفس القانون، وذلك في إطار تسيير المدينة، حيث تحدث عن ترقية الحوكمة الجيدة في مجال تسيير المدن [1].

✓ **مفهوم الحوكمة من وجهة نظر الباحثين :**

- **بينوا بيجي :** "يرى أنها مجموعة من الأليات التي تساعد على تهيئة الوضعية الحقيقية لنشاط المصلحة من أجل تحقيق أهدافها التي أقرتها مسبقا "[2].
- **محمد مصطفى سليمان :** "الحوكمة عبارة عن مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم "[3].
- **جنكيسون وماير :** "الحوكمة تعني مجموع العمليات والهياكل التي يتم خلالها توجيه الأعمال وإدارتها من أجل تحسين قيمة الأسهم على المدى الطويل "[4].
- **جيرارد شارو :** "الحوكمة عبارة عن مجموعة من الأليات التي لها القدرة على تحديد سلطات المسيرين والتأثير في قراراتهم، وبعبارة أخرى هي الميكانيزمات التي تحكم سلوكهم للحد من السلطة التقديرية لهم " [5].

من خلال التعاريف السابقة، يمكننا أن نستنتج تعريفاً شاملاً للحوكمة، تعتبر مجموعة من التدابير والقواعد والسياسات الفعالة التي تقوم بها الحكومة المكلفة من أجل الاستغلال الأمثل للموارد لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد15، الجزائر، المطبعة الرسمية، 12-03-2006،ص ص 16-17.

[2]- Bénoit Bigé, Gouvernance, contrôle et Audit organisation ,Economica, Paris,2008,p07.

[3]- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،ص15.

[4]- Uwuigbe, Olubuqunola Ranti Faqile, Adeniran Sumuel, the Effects of Board Size on Financial Performance of Bank in Nigeria, International journal of Economics and Finance ,vol 04, 2022,p260.

[5]- Gérard chareaux,Peterwrtz,Gouvernance des Entreprisesnovelles Perspectives ,Economica ,Paris,2006,p07.

ثانيا : خصائص الحوكمة

من خلال مجموعة المفاهيم المختلفة التي أعطيت للحوكمة والتي شملت جوانب عديدة ومتنوعة بتنوع وجهات النظر حول هذا المصطلح، ويمكن تلخيص الحوكمة فيما يلي[1] :

_ **الانضباط : " Dixpline "**أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، ويقصد بذلك الانضباط في كل شيء مثل : الانضباط في أداء كل العمل.

_ **الشفافية : "Transparency"** أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ويجب أن ترتكز على المصداقية والوضوح والافصاح والمشاركة

_ **الاستقلالية : "Independence"** ويقصد استقلالية مجلس الإدارة واللجان التابعة له، وأنه لا توجد أي ضغوط على العمل .

بالإضافة إلى هذه الخصائص هناك خصائص أخرى يمكن إيجازها كما يلي[2] :

_ **المساءلة : " Accountability "** للمساهمين الحق في مساءلة ومحاسبة أعضاء مجلس الادارة، واللجان التابعة له، الإدارة العليا، التدقيق الداخلي والخارجي والإدارة التنفيذية عن قراراتهم وامكانية تقييم أعمالهم.

_ **المسؤولية :" Responsibility"** ويقصد بها المسؤولية أمام جميع الأطراف أصحاب المصلحة .

_ **العدالة: "Faimess** "والمقصود هنا بالعدالة، احترام حقوق مختلف أصحاب المصالح، العدل في المعاملة بينهم، وبكل أمانة.

_**المسؤولية الاجتماعية: "Social Responsibility"** وتعتبر هذه الخاصية في الحوكمة على أنها النظر إلى الوحدة كمواطن جيد[3].

---

[1]- عمار بلعادي، رضا جاو حدو، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات، آفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر07-08، ديسمبر2010، ص05.

[2]- إلهام سنوساوي، **أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية "دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، 2015،ص25.

[3]- مدحت محمد أبو نصر، **الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط01، 2015،ص46.

الشكل رقم (01) : خصائص الحوكمة

الشفافية	الاستقلالية	المساءلة	العدالة	المسؤولية الاجتماعية	المسؤولية	الانضباط
تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث	لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط	إتباع - السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح	إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة	المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة	يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة	النظر إلى الشركة كمواطن جيد

المصدر: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات "المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر،2005،ص23.

المطلب الثاني : نشأة الحوكمة

مصطلح الحوكمة ذو أصل يوناني **kubemân**، وعرف باللاتينية **gubernare**، وكان يستخدم في الفرنسية القديمة في القرن 13 كمرادف لمصطلح الحوكمة [طريقة وفن الإدارة] وانتقل للغة الانجليزية في القرن 14 بمصطلح **gavermance**، ثم إستخدم كمصطلح قانوني في الفرنسية ليعبر عن الحكم الفرنسي [1].

نشأ مفهوم الحوكمة نتيجة لاندلاع العديد من قضايا تجاوزات إدارية ومالية ومن بين أخطر هذه القضايا، الأزمة المالية الخانقة التي عصفت بمنتصف التسعينات من القرن الماضي والتي شهدها عدد من دول شرق اسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا [2].

ولقد أصبح مفهوم الحوكمة من المفاهيم الشائعة في الكتابات الحديثة حول التنمية والديمقراطية حيث تزايد الاهتمام به منذ التسعينات من قبل خبراء الإدارة، وبشكل خاص من قبل

[1]- ناصر سعيد علي محسن الدحياني، **تصور مقترح لتطبيق معايير الحوكمة**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، ط01،2020، ص112.

[2]- مصعب عبد الرحمن محمد المروان وآخرون، **دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في وحدات القطاع العام في المملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد5، العدد19، 2021،ص134.

المنظمات الدولية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات الدولية واستخدمت الحوكمة لمنهجية لتحقيق التنمية[1].

ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح معا بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إخفاق الوحدات الاقتصادية، وشاع استخدام الأفق للحوكمة أو الإدارة الرشيدة إذ ارتبط مفهومها بالدرجة الأولى بقواعد العدالة، الشفافية والمشاركة وغيرها [2].

يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلح حديث الاستعمال في اللغة العربية، بدأ استخدامه مع بداية 2000 وهو أحد المحاولات العديدة لترجمة مصطلح **Govemance** باللغة الانجليزية، ويعد كل من **Berle**و **Means**أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة، وتأتي آليات الحوكمة لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين الطرفين[3].

المطلب الثالث : أهمية الحوكمة

تعمل الحوكمة على تحقيق عدة جوانب هامة منها خاصة وعامة، فهي تكرس وتجسد قيم العدالة، المسؤولية، الشفافية وتعزيز سيادة القانون ضد الفساد، ووضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة، ومن هنا يمكن إبراز وتوضيح أهمية الحوكمة كما يلي :

_ تبرز أهمية الالتزام بالحوكمة كنظام للإدارة الرشيدة بما يشمل إعادة هيكلة مجالس الإدارة، وحماية حقوق الأقلية، وتعزيز إجراءات الرقابة وتكيس الشفافية والإفصاح والمساواة بالفرص سواء في الشركات المدرجة أو غير المدرجة[4].

_ تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تقوية ثقة الجمهور في صحة عملية الخصخصة التي تتطلب قواعد إدارية جيدة [5].

_ إن الحوكمة الجيدة تساعد الدولة على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل من خلال تأكيدها على عامل الشفافية في الإجراءات المحاسبية[1].

---

[1]- بن عامر أحمد عبد اللطيف، **الآليات الحديثة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لترشيد الإنفاق العام**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية " غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2019-2020، ص113.

[2]عبد عبد الرحمن محمد المروان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص135.

[3]- محمد البشير بن عمر، **دورحوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016-2017، ص03.

[4]- طارق نبيل محمد الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص51.

[5]- شرياف جمال الدين نوفل، **الحوكمة والياتها في محاربة الفساد**، مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي ،المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد25، 2016، ص250.

_ تؤدي الحوكمة الجيدة في المجتمع إلى توزيع وتخصيص أمثل الموارد ويزداد في القدرة التنافسية للمنظمات والشركات[2].

_ تحقيق ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالشركات بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى العاملين بها[3].

_ تمكين الباحثين والدارسين بالاطلاع على الحوكمة ومقارنتها بمؤشرات الحوكمة لدولة أخرى[4].

الشكل رقم (02): أهمية الحوكمة

تحقيق الاستقامة ومنع الانحراف	الفساد الداخلي	ضمان النزاهة	تحقيق السلامة والصحة	تقليل الأخطار	تقليل فاعلية المحاسبة الداخلية	تحقيق فاعلية المراجعة الداخلية

المصدر: حاتم رياض مصطفى أصلان، **مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015، ص29.

[1]- محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص08.

[2]- مدحت محمد أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص50.

[3]- علي الصادق أحمد علي، فتح الرحمن الحسن منصور، **دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحاد بالسودان "دراسة تحليلية ميدانية"**، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان، السودان، المجلد01،العدد01،2013، ص142.

[4]- شراطي نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص34.

المبحث الثاني : أساسيات الحوكمة

يعتبر التشجيع والتنافس على الاستثمار من أهداف الحوكمة، كما أنها تحافظ على استقرار الأسواق المالية وتنمي أسواق المال، وتتمتع بالشفافية بين أصحاب الأعمال الدولية ولكي تحقق التنمية الاقتصادية وعدم الوقوع في الأزمات المالية يجب اختيار معايير الأداء المناسبة الذي تعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية. إن التطبيق الجيد للحوكمة أو من عدمه يتوقف بناء على مجموعة من المحددات والمؤشرات وكل مؤشر يقيس موضوع معين من مواضيع الحوكمة.

المطلب الأول : أهداف ومكونات الحوكمة

أولا : أهداف الحوكمة

إن الأهداف التي تسعى الحوكمة إلى تحقيقها تكسبها الأهمية البالغة لتعظم تلك الأهداف، ويمكن تلخيصها كما يلي[1] :

_ تحقيق الشفافية المطلوبة لإدامة المؤسسات، وتمكينها من القيام بالأنشطة الاستثمارية في اطار من النزاهة ،الموضوعية والإحتراف، إذ تضف الحوكمة نمطا من ثقافة الشفافية والوضوح .

_ زيادة الثقة في الوحدات التي تطبق معايير الحوكمة وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها، لأن الاحتكام إلى تلك القواعد والمبادئ يشجع ويشيع جوا من الثقة .

_ ضبط العلاقات الإدارية بين الأطراف بإحداث التوازن بين المصالح التي قد تبدو متعارضة بين أطراف العمليات الانتاجية أو الاستثمارية، بحيث يتم رعاية جميع المصالح وحمايتها .

إضافة إلى[2] :

_ العمل على جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

_ ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام الأموال ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على المسؤولية، في ضوء قواعد الحوكمة الراشدة .

_ مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال وضع الأنظمة الكفيلة لتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح.

[1] - كارم فاروق عبد الرسول، نموذج مقترح لتطبيق ودمج مبادئ الجودة والحوكمة لتحسين أداء المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط01، 2015 ص 53.

[2] - رناتي بشير، معاريف محمد، دور نظم تخطيط موارد المنظمة(ERP) في تعزيز ركائز الحوكمة "دراسة استطلاعية بمؤسسة مواد التنظيف"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجلفة، الجزائر، العدد06، ص272.

الشكل رقم (03): أهداف الحوكمة

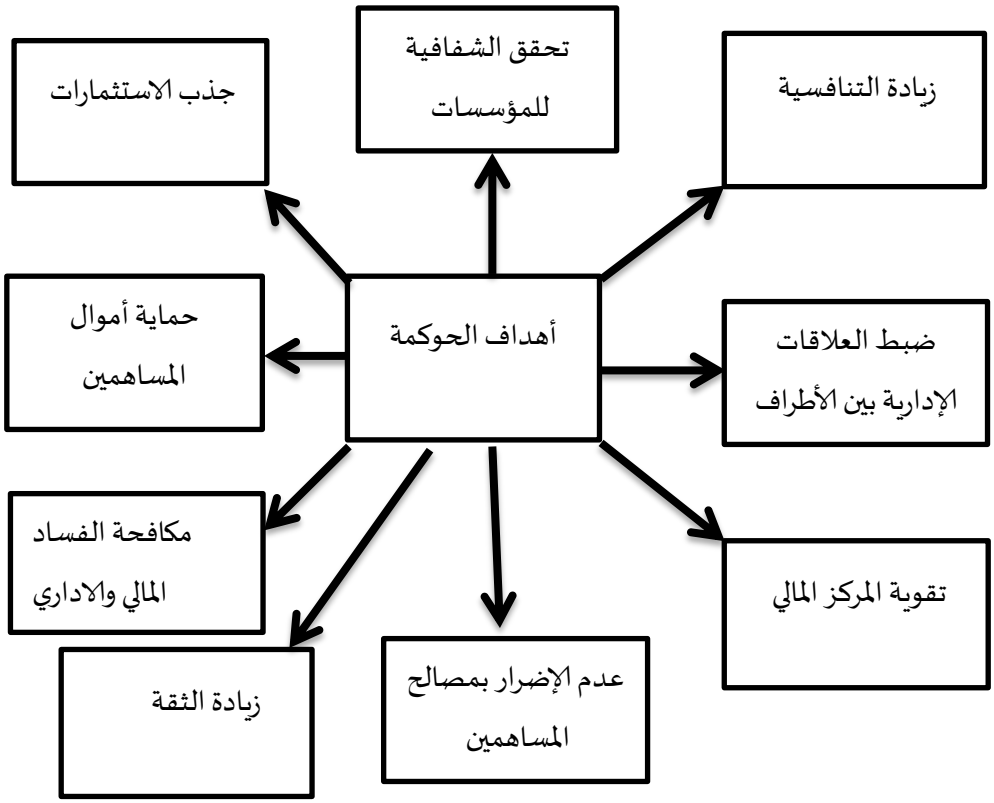

المصدر: كارم فاروق عبد الرسول صالح، **نموذج مقترح لتطبيق ودمج مبادئ الجودة والحوكمة لتحسين أداء المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط01،2015، ص52.

ثانيا: مكونات الحوكمة

تتكون الحوكمة من ثلاث قطاعات رئيسية متكاملة الأدوار، حيث أن الحوكمة تعمل على تهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لمختلف الأفراد أما المجتمعات المدنية فتهيئ للتفاعل السياسي، ومن هنا يمكن القول أن مكونات الحوكمة كما يلي :

- ✓ **الدولة :** تتشكل في الأنظمة الديمقراطية من هيئة نيابية منتخبة وجهاز تنفيذي يقوم بالعديد من الوظائف التي تركز على البعد الاجتماعي، فهي التي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع وهي المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتعمل على تهيئة البيئة المساعدة للتنمية البشرية في المجتمع، ويقع على عائق الدولة مسؤولية كبيرة إتجاه تطوير الاستراتيجيات والهياكل

الادارية والأنظمة وازالة المعيقات وتقديم الحوافز المناسبة، من أجل تقديم أفضل خدمة ممكنة للمواطنين [1].

- ✓ **القطاع الخاص:** يمثل القطاع الخاص، المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، وتساهم الى حد كبير وواضح في تنمية المجتمعات ورفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وهنا فإن الحوكمة وأجهزتها الادارية تستطيع تعزيز تقوية وتطوير القطاع الخاص [2].

وقد تم تطوير القطاع الخاص من خلال الاليات التالية [3]:

- ➢ توفير البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة وادامة التنافسية في الأسواق.
- ➢ التأكيد على ضرورة حصول الفقراء وذوي الفرص والامكانيات البسيطة من الحصول على التسهيلات المالية والفنية التي تساعدهم في رفع وتحسين مستوى معيشتهم .
- ➢ تعزيز المشاريع التي تنتج وتخاق فرص العمل .
- ➢ التحضير والتهيئة لتنمية الموارد البشرية واستدامتها معا المحافظة على البيئة .

- ✓ **المجتمعات المدنية:** تعمل المجتمعات المدنية على إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات تؤثر بشكل كبير في السياسات العامة للحكومات المختلفة لذا فإن هذه المؤسسات في المجتمع المدني تساعد للوصول الى إدارة أكثر رشدا للحكم، وذلك من خلال علاقتها معا الأفراد والحكومات وتطبيقها لأفضل الجهود الفردية والجماعية التي يمكن استخدامها [4].

ويتم ذلك من خلال [5]:

- ➢ التأثير في السياسة العامة من خلال تعبئة جهود الأفراد للمشاركة في الشأن العام.
- ➢ تعميق المساءلة والشفافية عبر الضغط لنشر المعلومات والسماح بتداولها .
- ➢ العمل لتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطن من تعسف السلطة.

---

[1]- دهينة رقية، **المنظمة العالمية للتجارة والحوكمة الرشيدة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2020-2021، ص65.

[2]- مرجع نفسه، ص66.

[3]- مصطفى موسى أبو الحسن، **معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد، جامعة الأقصى، غزة، 2017، ص24.

[4]- مرجع نفسه، ص25.

[5]- دهينة رقية، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.

- تربية المواطنين على الثقافة الديمقراطية وتعزيزها من خلال اكساب أعضائها المشاركة في انتخابات التعبير لتحقيق رضا المواطنين .

الشكل رقم (04): مكونات الحوكمة

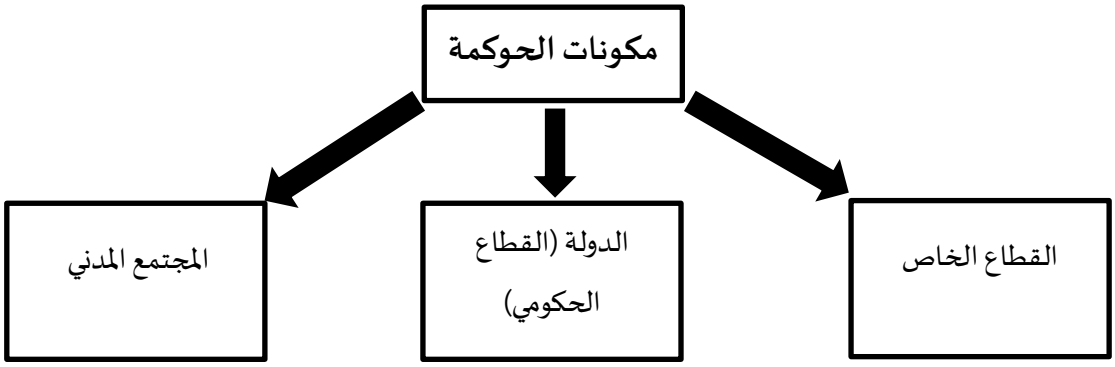

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الشرح السابق.

المطلب الثاني: مبادئ ومحددات الحوكمة

هناك العديد من المعايير التي تحدد بناء مبادئ الحوكمة منها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)الصادرة سنة 1999والتي تم تعديلها سنة 2004، ومبادئ لجنة بازل لرقابة المالية .

اولا : مبادئ الحوكمة

- **مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) :**

تأمين الأسس لاطار حوكمة فعالة للشركات تعمل الحوكمة على تشجيع الشفافية في الأسواق وفعاليتها وأن تكون متناسقة مع حكم القانون، وأن تحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية .

- ✓ **حقوق المساهمين :** ومن أهمها الحق في تأمين طرق تسجيل الملكية والحق في الحصول على المعلومات ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وبانتظام الحق في المشاركة في القرارات التي تتعلق بالتغيرات الجوهرية [1].
- ✓ **معاملة عادلة للمساهمين :** ينبغي أن يضمن نظام الحوكمة معاملة عادلة لكل المساهمين بما فيهم الأقلية والأجانب ويجب أن يحصلوا على تعويض فعلي عند التعدي على حقوقهم.
- ✓ **دور الأطراف ذات المصلحة :** يجب أن يعترف نظام الحوكمة بحقوق مختلف أصحاب المصلحة وفقا للقانون الساري أو وفقا للاتفاقيات المتبادلة [2].

[1]- رناتي بشير، معاريف محمد، مرجع سبق ذكره، ص272.

[2]- شرياف جمال الدين نوفل، مرجع سبق ذكره،ص251.

- ✓ **الافصاح والشفافية :** والتي تتناول الافصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح عن المعلومات الهامة المتخذة من قبل مستخدمي هذه المعلومات .
- ✓ **مسؤوليات مجلس الادارة :** والتي تشمل هيكل مجلس الادارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الاشراف على الادارة التنفيذية[1].

الشكل رقم (05): مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية

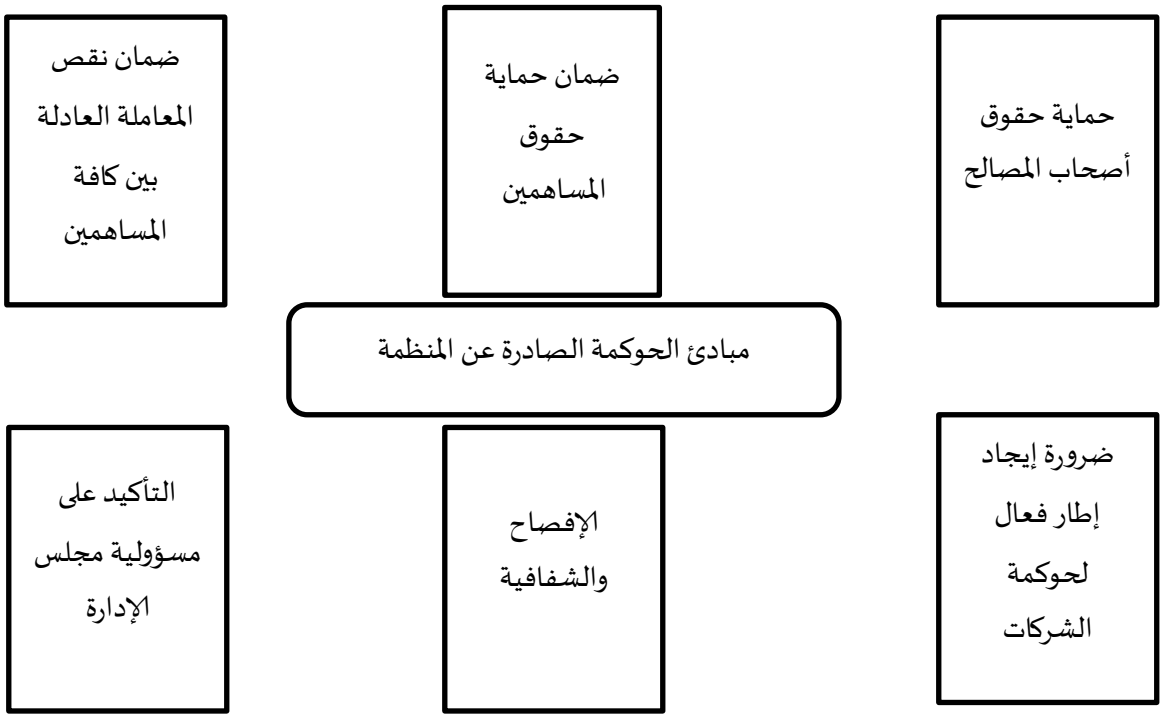

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الشرح السابق.

➢ **مبادئ لجنة بازل للرقابة المالية :**

ويبلغ عدد هذه المبادئ 8 وهذا وفقا للتقرير الأحدث لهذه اللجنة[2] :

_ التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الادارة وادراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة ودورهم في هذا الاطار، وأن لديهم القدرة على اصدار القرارات والأحكام المناسبة لإدارة شؤون البنك وأعماله اليومية.

_ وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك من قبل مجلس الادارة ومتابعتها .

_ التوزيع السليم للمسؤوليات من قبل أعضاء مجلس الادارة ووضع قواعد حدود واضحة لها، والمسائلة والمحاسبة داخل البنك سواء لأنفسهم أو لجميع العاملين على حد سواء .

[1]- عمران جلال عمران، **الاستثمار غير المباشر في محافظ الأوراق المالية**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، 2010، ص45.

[2]- الحوكمة، نشرة توعوية (العدد3 اضاءات مالية ومصرفية)، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، أكتوبر، 2010.

_ وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في البنك وادراك المراقبين لأهمية دورهم .

_ مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والادارة العليا.

_ أن تتوقف سياسات المكافأة المالية والحوافز وتطبيقاتها مع الثقافة العامة للبنك ومع الاستراتيجية والأهداف طويلة الأجل.

_ توافر الشفافية والافصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والادارة، وفي التقارير الصاعدة عنها.

_ تفهم أعضاء المجلس والادارة التنفيذية العليا للبيئة التشريعية التي تحكم العمل في البنك وكذلك الهيكل التشغيلي فيه الالتزام الكامل بالقوانين والتعليمات السارية.

ثانيا : محددات الحوكمة

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد للحوكمة أو من عدمه، يتوقف على مدى توفر توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات الداخلية والخارجية منها والتي يمكن ايجازها كما يلي:

- **محددات داخلية :**

وتشمل ما يلي[1]:

_ القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات.

_ توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين التنفيذيين من أجل تحقيق التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

_ زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار .

_ العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين[2].

_ العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص وخاصة قدرته التنافسية [3].

_ مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح، بالإضافة الى خلق فرص العمل [4].

- **محددات خارجية :**

---

[1]- عبد الصبور عبد القوي علي مصري، **التنظيم القانوني لحوكمة الشركات "دراسة مقارنة"**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ص64.

[2]- مناور حداد، **دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد23، العدد01، جوان2012،ص166.

[3]- محمد ياسين غادر، مرجع سبق ذكره، ص17.

[4]- عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه في فلسفة التمويل "غير منشورة"، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان،2008، ص45.

تشير المحددات الخارجية الى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل العناصر التالية :

_ وجود شركات خاصة بالمهن الحرة كمكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية[1] .

_ تنظيم المنافسة ووضع الممارسات الاحتكارية والافلاس [2].

_ المناخ العام المنظم لأنشطة الاستثمار في الدولة كالقوانين، التشريعات والاجراءات المنظمة لسوق العمل[3].

_ كفاءة القطاع المالي من بنوك شركات التأمين، وأسواق مالية ذات الأثر على التمويل، بالإضافة الى وجود جمعيات مهنية ذات صلة، مثل جمعية المحامين والمحاسبين، مكاتب المراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات[4] .

وترجع أهمية المحددات الخارجية في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تهتم بتحسين الهيئات وتقلل من التعارض والنزاعات بين أطراف المصالح من جهة، وبين العائد الاجتماعي والعائد الخاص من جهة أخرى[5].

[1]- محمد حلمي الجيلاني، **الحوكمة في الشركات**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص20.

[2]- محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، مصر،2007،ص5.

[3]- شقرون الوردي، غلاي نسيمة، **واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية "دراسة حالة الإسمنت"**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد05، العدد01، 2022، ص36.

[4]- أمل محمد محمد مصطفى، **دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مصر، العدد47، 2017، ص409.

[5]- عيسى حمد محمد الفارسي، **دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة بن غازي ليبيا، يومي11-12 نوفمبر، 2019، ص309.

الشكل رقم(06): محددات الحوكمة

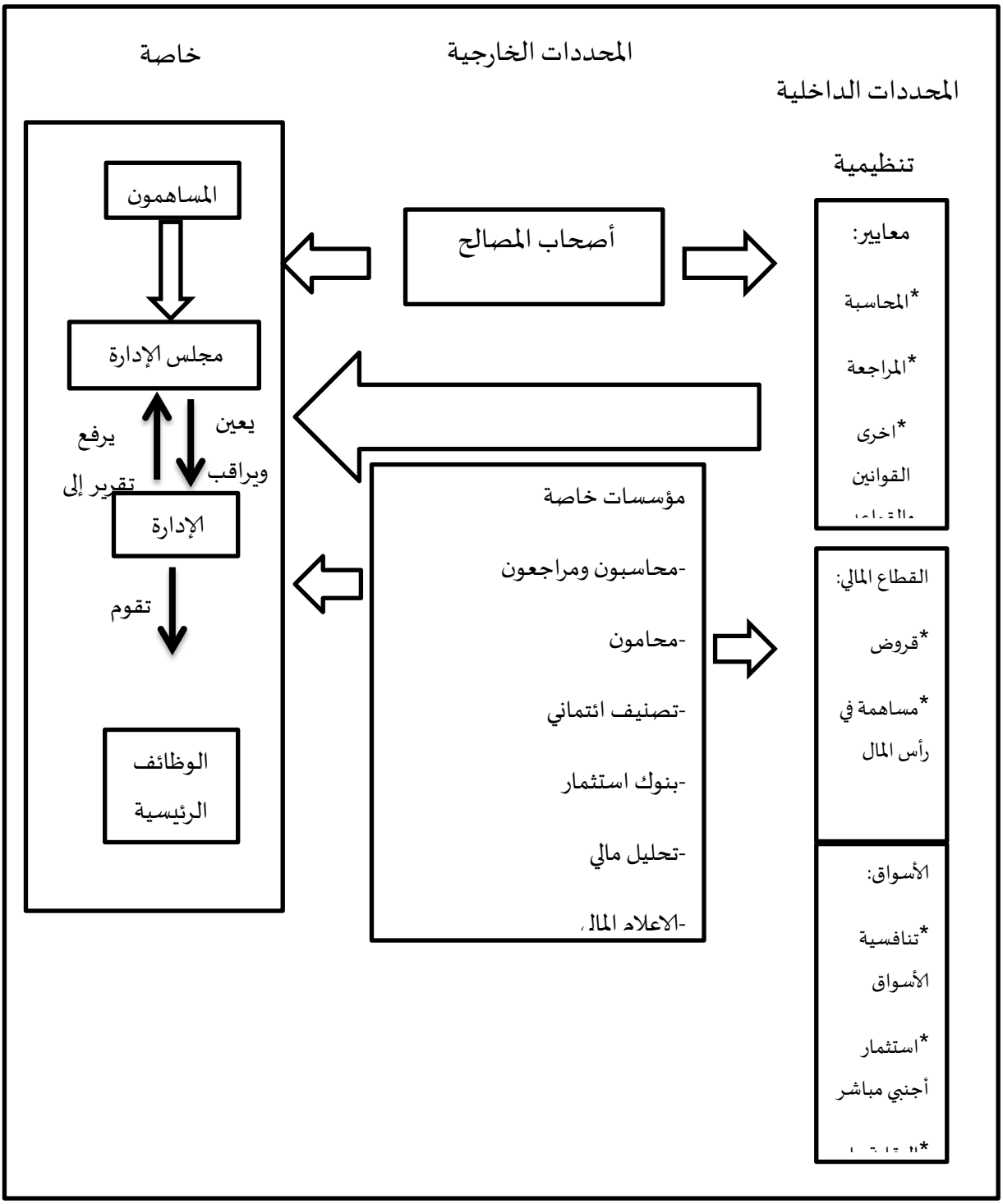

المصدر: يحي محمد جويدة، **الاستثمار الأجنبي المباشر بين المخاطر والتحديات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017،ص186.

المطلب الثالث : معايير ومؤشرات الحوكمة

أولا : معايير الحوكمة

نتيجة لتعدد التعارف واختلاف أولويات التطبيق ووجهات النظر للحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه، فلو نظرنا الى المعايير التي حددها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوجدنا أنها تستند الى ما يحفز النمو الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي، الحرية التجارية والخصخصة .

- **معايير برنامج الأمم المتحدة الانمائي :**

تضمنت الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي تسعة معايير لمكافحة الفساد والأكثر شمولا ويمكن تلخيصها كما يلي

- ✓ **المشاركة :** تعتبر مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية وفق منظور برنامج الأمم

المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة ومعاييرها، وتعني مشاركة المجتمع بكافة الفئات في اتخاذ القرارات المباشرة أو عبر الممثلين الرسميين أو من خلال ضمان حرية الاجتماع والتعبير وتشكيل تنظيمات والانضمام الى مؤسسات المجتمع المدني التي لا تقوم المشاركة الا بوجودها [1].

- ✓ **حكم وسيادة القانون :** يتطلب حكم القانون وجود قواعد قانونية واضحة فيما يتعلق

بممارسة الأفراد والجماعات والحكم لصلاحياتهم، ولابد لهذه القواعد أن تكفل مبدأ المساواة للمحكومين وتؤمن فرص الحماية لحقوقهم، وهذا الأمر يطلب تنفيذا جيدا للقانون وقضاء مستقلا، وتعد سيادة القانون شرطا أساسيا[2].

- ✓ **الشفافية :** ويعني ذلك توفير المعلومات الضرورية والموثقة مما يساعد في اتخاذ القرارات

الراشدة في مجال السياسات العامة، وتبرز اهمية توفير المعلومات الاحصائية على السياسات المالية النقدية والاقتصادية بشكل عام، وأهميتها في تصويب السياسات الاقتصادية، تعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة كالبنوك المصدر الرئيسي لهذه المعلومات ويجب أن تنشرها

[1]- نبيلة سالك، **دور آليات الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد04، العدد01، 2014، ص205.

[2]- سام دلة، **من دولة القانون إلى الحكم الرشيد "تكامل في الأسس والآليات والهدف"**، المجلة الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد30، العدد02، 2014، ص91.

بعلنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والحاسبة من جهة، ومن أخرى التخفيف من هدر ومحاصرة الفساد [1].

- ✓ **حسن الاستجابة:** "الاستجابة " والمقصود بها قدرة المؤسسات والعمليات على تقديم الخدمات للمنتفعين دون استثناء أو تفرقة [2].
- ✓ **التو افق:** ويرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع وإن أمكن حول المصلحة العامة والسياسة العامة[3].
- ✓ **المساواة:** وتعني إعطاء الحق لجميع الأفراد في الحصول على فرص متساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم، فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة[4].
- ✓ **الكفاءة والفاعلية:** الكفاءة والفاعلية في ادارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائما [5].
- ✓ **المحاسبة:** وجود تكامل بين المحاسبة والمساءلة السياسية والادارية للمسؤولين في وظائفهم العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والقدرة على محاسبة المسؤولين عن ادارتهم للموارد العامة وخصوصا تطبيق مبدأ فصل الخاص عن العام من التعسف واستغلال السياسيين [6].

---

[1]- بن عيسى قواسم، **استخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الراشد "دراسة ميدانية"**، أطروحة دكتوراه في الإعلام والاتصال "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية والاتصال، جامعة الجزائر03، 2012-2013، ص262.

[2]- بوحنية قوي، بوطبيب ناصر، **الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية "الجزائر نموذجا"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد01، العدد04، 2014، ص64.

[3]- الياسين بوجردة، **و اقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، جامعة جيجل، الجزائر، العدد02، 2018،ص260.

[4]- رضا حمزة بوجانة، إبراهيم برقوقي، **الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق المنو الاقتصادي "دراسة قياسية" لعينة من الدول العربية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة،الجزائر، المجلد18، العدد01، 2018، ص155.

[5]- لخضر رابحي، عبد المجيد بن يكن، **الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجز ائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد09،العدد01، ص498.

[6]- حسين كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية, ط01، بيروت، 2004، ص104.

✓ **الرؤية الاستراتيجية:** فحسب مفهوم الحكم الراشد، فإن الرؤية تحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة اخرى، وحتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن اطار الحكم الراشد يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية [1].

➢ **معايير مؤسسة التمويل الدولية :**

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

- ✓ الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
- ✓ خطوات اضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
- ✓ اسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
- ✓ القيادة .

ثانيا : مؤشرات الحوكمة

وفقا لمعهد البنك الدولي، فإن هناك أكثر من 140مقياسا لمؤشرات الحوكمة متاحا للاستخدام في عام 2006 ومن أهم هذه المؤشرات: المؤشرات العالمية للحوكمة، مؤشر النزاهة العالمية، مؤشرات بيت الحرية، مؤشر مدركات الفساد ومؤشر ابراهيم للحوكمة الافريقية، وغيرها وهذا الكم الهائل من المقاييس يوضح حجم الطلب وأهمية وجود مقاييس للحوكمة .وعلى الرغم من تعدد مؤشرات قياس الحوكمة الا أن هذه المؤشرات تختلف من ناحية جودة المقباس ودقته وجودته، وهناك مؤشرات لها قبول أكبر واستخدام أكثر ومصداقية أعلى من باقي المؤشرات من قبل المستخدمين، وتعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة من أكثر المؤشرات شمولية، مصداقية ودقة بقياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة .

➢ **مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة :**

يقيس هذا المؤشر والذي يطلق عليه باسم الصوت والمساءلة، الآراء المختلفة في دولة ما حول مدى قدرة مواطني تلك الدولة على المشاركة في اختيار حكومته، وفي اتخاذ القرار ورسم الاستراتيجيات وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، وتضمن له حرية

[1]- عمراني كربوسة، **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي حول واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر، جامعة باتنة، الجزائر، يومي04-05 ديسمبر، 2007، ص05.

الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان ،كما يقيس هذا المؤشر كذلك مستوى حرية التعبير والإعلام في الدول محل القياس[1].

- **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف :**

ينظر أغلب المفكرين إلى مفهوم استقرار النظام من خلال معالجتهم حركية النظام السياسي من حيث تكوينه، بقائه، تغيره واختلاله، إضافة إلى محاولة تقصي العوامل المؤدية إلى الاستقرار السياسي والبحث عن الشروط والمستلزمات التي ينبغي توفرها، ويعد الاستقرار السياسي مؤشرا مهما من مؤشرات الحوكمة وفقا لمؤشرات الحوكمة العالمية، فإن مؤشر الاستقرار السياسي يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف، وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والارهابي، وتوفر الاستقرار السياسي في البلد المضيف من شأنه استدامة المشروع الاستثماري وهو ما يشكل عامل جذب للمستثمر الأجنبي[2].

- **مؤشر فعالية الحوكمة :**

هذا المؤشر يعكس تصورات جودة الخدمات العامة وجودة الخدمات المدنية ودرجة استقلال الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات[3].

كما أن هذا المؤشر يقيس الجودة الشاملة للخدمات المقدمة من قبل الحكومة، بالإضافة الى مدى جودة الأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الحكومة، ومدى التزام الدولة بهذه الأنظمة[4].

---

[1]- شراطي نسيمة، **تطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل للتنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية،2016-2017، ص39.

[2]- خياري زهية، **تقييم جاذبية الاستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات العالمية للحوكمة**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، السودان،المجلد22، العدد2021،01، ص121.

[3]- بوركايب محمد عبد الماجد، يحياوي عبد الرحمن، **أهمية مؤشرات الحوكمة الرشيدة في قياس ملائمة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة تحليلية"**، مجلة جديد للاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، المجلد17، العدد01، 2022،ص170.

[4]- بسام عبد الله البسام، **الحوكمة الرشيدة "المملكة العربية السعودية"**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد06، العدد11، جانفي2014، ص12.

- **مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها (الجودة التنظيمية) :**

يعرف مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها على أنه يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها مساعدة التنمية في القطاع الخاص، يهتم هذا المؤشر بقياس مدى جودة اللوائح والأنظمة التي تتبناها وتطبقها الحكومات في سبيل دعم القطاع الخاص كمكون رئيسي في التنمية الاقتصادية للدول وهذا اعتراف واضح بالدور الذي يلعبه القطاع الخاص كداعم وفي في بعض الأحيان موازي للدور الحكومي في تعزيز التنمية الاقتصادية، أيضا يهتم هذا المؤشر بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس والطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في تشكيل عملية الحوكمة [1].

- **مؤشر حكم دولة القانون :**

ويعني اختصارا حكم القانون وسيادته على الجميع دون استثناء وينطوي على عنصرين هما : حيادية القانون ومدى تقيد والتزام المواطنين أو التزامهم بها، وكلما كانت القوانين حيادية تشريعا وواقعا كلما استقطبت للعمل ومشاركة الجمهور الكفيل بإطلاق الكفاءات، وهذا المؤشر يقيس كذلك مدى ثقة والتزام المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل مساوي على الأفراد والمنظمات ما يعمل على تحقيق الافصاح والشفافية وبشكل خاص الثقة في مدى انفاذ العقود، حقوق الملكية وتوفير الحماية لأصحاب المصالح والاعتراف بحقوقهم، مشروعية عمل الشرطة والمحاكم وهو ما يعزز ثقة المستثمر في الدولة المضيفة ويشجعه على اتخاذ قرارات من شأنها تعظيم قيمة أصوله [2].

- **مؤشر مدركات الفساد (مر اقبة الفساد) :**

يقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة لدولة ما حول مدى استغلال السلطة العامة بتحقيق مكاسب شخصية، وثقة المواطنين الحكوميين والسياسيين بالإضافة الى مدى انتشار أشكال الفساد الصغير والكبير خاصة في الأحزاب السياسية، الاعلام، الجهاز الاداري والقضاء، وأخيرا مدى توفر الشفافية، آليات المساءلة والمحاسبة ويشير هذا المؤشر إلى مدى استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك قضايا الفساد صغيرة كانت أو كبيرة، بالإضافة الى التحكم في الدولة من قبل النخبة وأصحاب المصالح خاصة[3].

---

[1]- مرجع نفسه، ص12.

[2]- نوفل قاسم علي الشهران، **مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، المجلد04، العدد11، ص 55.

[3]- ميموني ياسين، بسويح منى، **أثر مؤشرات الحومة في الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة الممتدة1996-2019، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**، مجلة إضافات اقتصادية ،جامعة غرداية، الجزائر، المجلد06، العدد01، 2022، ص74.

من خلال المؤشرات السابقة نستخلص إلى أنه من الصعب وجود دولة تطبق الحوكمة بشكل مثالي، وإنما هناك اختلاف بين الدول في اعتماد وتطبيق تلك المبادئ وفقا للنظام السياسي والاجتماعي لكل بلد بالإضافة إلى أن المبادئ المعتمدة دوليا للحوكمة هي مبادئ مرنة وتأخذ بالحسبان الاختلافات الايديولوجية، السياسية والاقتصادية .

المبحث الثالث : مدخل لبيئة الأعمال

تمثل بيئة الأعمال الملائمة والجاذبة للاستثمار مطلبا أساسيا حيث تحقق عملية تكوين الثروة في معظم الدول المتقدمة، على مستوى مؤسسات الأعمال إضافة إلى ذلك تمثل روح التنافسية سمة أساسية لأسلوب أداء الأعمال، حيث تعمل التدابير واللوائح كموجهات يتعين على الدولة التحرك ضمنها من أجل اجتذاب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وكذلك المحلية.

المطلب الأول : ماهية بيئة الأعمال

أولا : مفهوم بيئة الأعمال (المناخ الاستثماري)

لقد تطور مفهوم بيئة الأعمال بشكل ملحوظ الى المستوى الذي أصبح فيه يشمل تدريجيا على توليفة مركبة من العوامل المؤثرة، ونتيجة لذلك وردت عدة تعاريف منها أن بيئة الأعمال هي :

_ "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والادارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال ووجهاتها وتوجهاتها "[1].

_ "مجمل الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتعد هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة، يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعناصر جذابة أو طاردة للاستثمار "[2].

_ "وبشكل عام تشير بيئة الأعمال الى مجموعة العوامل الخاصة المحددة للفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها، ويعتبر مفهوم بيئة الأعمال من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة منها ما يتعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، والبعض الاخر بالنظم القانونية أو الاوضاع الاقتصادية والسياسية"[3].

_ يعرف إمري وترست " هي مجموعة من القيود التي تحدد سلوك المؤسسة، كما أن البيئة تحدد نماذج أو طرق التصرف اللازمة لنجاح وبقاء المؤسسة أو تحقيق أهدافه "[4].

---

[1]- محمد نصر الدين الدرملي، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 176.

[2]- ريحان الشريف، هوام لمياء، **تحليل و اقع ومناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس، فلسطين، المجلد01، العدد01، 2014، ص 343.

[3]- عسلي نورالدين، بن محاد سمير، **دور المناخ الاستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تحليلية لتجربة تركيا**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي06-07 ديسمبر 20017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص03.

[4]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص ص 28-29 .

_ "ان بيئة الأعمال هي مجموعة من الظروف والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر"[1].

_ كما عرفها البنك العالمي "بأنها مجموعة من العوامل الخاصة بموقع معين، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل، التوسع، السياسات والسلوكيات الحكومية وكذلك تأثير القوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، المخاطر والعوائق أمام المنافسين "[2].

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن بيئة الأعمال شاملة لكل العناصر أو المتغيرات التي ينكم أن تأثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الداخليين أو الخارجيين في دولة ما مقارنة بالدول الاخرى بما فيها من متغيرات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها من المتغيرات .

ثانيا : خصائص بيئة الأعمال

هناك العديد من الخصائص لبيئة الأعمال نذكر منها ما يلي[3] :

- ✓ **التعقيد** : وتشير الى العدد الكلي المطلق من العوامل الموجودة في البيئة المحددة للمنظمة، حيث تتسم البيئة البسيطة بوجود عدد قليل من العناصر، بينما البيئة المعقدة تشمل على العديد منها، وتلك العناصر والتدخلات يمكن أن تؤثر على هيكل المنظمة، فالمنظمة التي تعمل في بيئة معقدة يمكن أن تستعين باستشاريين ذوي خبرات للإدارة والتعامل مع هذه العوامل .
- ✓ **التنويع** : اذا كان التعقيد يشير الى عدد العناصر التي توجد في بيئة المنظمة المحددة، فإن التنوع يشير الى أي مدى تختلف وتتنوع وتتباين هذه العناصر أو العوامل، حيث تتسم البيئة المنسجمة بقلة عدد العوامل الموجودة بها عن غيرها .
- ✓ **التغير**: يعتبر التغير أمر لا مفر منه ولكن بعض البيئات تتغير بشكل أكبر وأسرع، وبالتالي تصبح أقل قدرة على التنبؤ بها عن غيرها، والتغير البيئي ينحصر بين الثبات والاستقرار، فالبيئة المستقرة أو الثابتة تبقى بدون تغير تقريبا لمدة شهر أو سنوات، أما البيئة الديناميكية فإنها تكون دائمة التغير وفي

[1]- سعيد النجار، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق، مصر، ط01، 1991، ص126.

[2]- زايري بلقاسم، بلحسن هواري، **تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال و أثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 افريل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص13.

[3]- علاء عبد الغني محمود، **إدارة المنظمات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2011، ص393.

اتجاهات غير متوقعة، ومن أمثلة المنظمات التي تعمل في ظروف أو بيئة ديناميكية هي الشركات المنتجة للكمبيوتر، حيث تتسم بالتغير السريع والتطور التكنولوجي السائد في صناعة الكمبيوتر .

✓ **عدم التأكد** : ويشير الى المدى الذي يمكن في نطاقه التنبؤ بالتغيرات في بيئة المنظمات وقد أكد جيمس توسون على أهمية عدم التأكد بالمنظمات حيث أشار الى أنه يمثل أحد المشاكل الجوهرية للمنظمات المعقدة وأن أهم المهام الرئيسية للإدارة هو التلاؤم مع عدم التأكد التام حيث لا تستطيع التنبؤ بشكل كامل ومؤكد بما سيحدث في البيئة، ولا شك أن توافر المعلومات الملائمة والدقيقة يقلل من هذه المشكلة، اذ تحاول المنظمات تجميع قدر من المعلومات حول أنشطتها بهدف تقليل ظروف عدم التأكد، وهنا تبرز مشكلة تأليف الحصول على المعلومات والفائدة منها، لأنه في كثير من الأحوال تزيد التكلفة على العائد حتى أن المنظمات في بعض الأحيان قد تقبل قدرا من عدم التأكد على أن تحصل على معلومات عالية التكاليف .

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في بيئة الأعمال

هناك عدة عوامل تحول دون تحسين بيئة الأعمال، من بينها [1] :

- **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** والذي يؤدي الى تراجع الحوافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، حيث يعتمد جذب أو القيام بالمزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، ومن بينها سعر الفائدة، سعر الصرف، وضوح استقرار السياسات النقدية والمالية وتراجع مستوى البطالة والتضخم.
- **تقييد حرية انتقال رؤوس الأموال:** حيث يؤدي لجوء بعض الدول الى تقييد انتقالات رؤوس الأموال وأرباح للشركات للخارج، الى أحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول
- **صعوبة الحصول على الائتمان:** تعتمد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح وكذلك عدم اتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص والذي يتطلب سواء في مراحل التأسيس أو التشغيل، الحصول على الائتمان الملائم بشروط اقتصادية.
- **انخفاض كفاءة البنية الأساسية:** حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار (مثل خدمات النقل والتوزيع)، ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار .

[1]- مدفوني هندة، وآخرون، **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل "الجذب والطرد" "الفرص والقيود"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزار، العدد09، 2018، ص ص 229-230.

- **عدم وضوح الهيكل الضريبي :** مما يؤدي الى اضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له بالإضافة الى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات .
- **انخفاض كفاءة العمالة :** يمثل انخفاض كفاءة اليد العاملة حتى ولو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الاستثمار، وهو يفسر أسباب عدم قدرة الدول الفقيرة التي تفتقر الى مستويات التعليم والتدريب الملائمة لجذب الاستثمارات على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بها.
- **عدم الانفتاح الاقتصادي :** وهو ما يؤدي الى تضاؤل فرص الوصول الى مصادر متعددة لمدخلات الانتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة والتي لا تنشأ نتيجة انخفاض الطاقة الانتاجية، وانما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام المستثمرين بالإضافة الى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتلك التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار .
- تعقد الاجراءات الادارية وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر، بالإضافة لوجود الفساد ما يزيد من تكلفة الاستثمار.
- عدم توافر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار في العديد من الدول، وخاصة الدول النامية .
- عدم توافر الكفاءات الادارية في وكالات ترويج الاستثمار مما يؤدي الى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.

المطلب الثالث : مؤشرات بيئة الأعمال

أولا : المؤشرات العالمية المتعلقة ببيئة الأعمال

تعتبر المؤشرات الدولية المتعلقة بتقييم مناخ الاستثمار أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال، وسيتم التطرق الى أهمها بنوع من الايجاز.

✓ **مؤشر الحرية الاقتصادية :**

مؤشر الحرية الاقتصادية يعطي صورة عامة عن بيئة الأعمال في البلد حيث يأخذ في عين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القوانين [1]. يصدر هذا المؤشر من معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ عام 1995 ويستخدم لقياس درجة التطبيق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل "السياسة التجارية وخاصة معدل التعريفة الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية، ووضعية

[1]- أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، **دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ2001**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط01، 2015، ص191.

موازنة الدولة وخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية خاصة مؤشر التضخم، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع القطاع المصرفي والتمويل، ومستوى الأجور والأسعار، وحقوق الملكية الفكرية، والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية وأنشطة السوق الموازية" [1]، وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية ويحتسب بأخذ متوسط هذه المؤشرات كما يلي[2]:

(80-100) - وجود حرية اقتصادية كاملة.

70-79) -، (9وجود حرية اقتصادية شبه كاملة.

60-69) -، (9وجود حرية اقتصادية متوسطة.

50-59) -، (9وجود حرية اقتصادية ضعيفة.

(0-9،49) - انعدام الحرية الاقتصادية .

✓ **مؤشر الشفافية الدولية :**

تصدر منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها برلين بألمانيا، مؤشر الشفافية أو (مؤشر النظرة للفساد) منذ عام 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في بيئة الأعمال[3] . ويستند هذا المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة تصدر آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، وآرائهم حول مدى تفشي الفساد والرشوة.

وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والعشرة على النحو التالي[4]:

- 0: تعني درجة فساد عالية .

---

[1]- محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الو اقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2016، ص126.

[2]- عمار زيتوني، خديجة تافساست، **مؤسسات تقييم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة مقارنة بين الجز ائر والأردن للفترة2009-2014"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر يومي 9-10ديسمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، ص74.

[3]- منصوري الزين، **و اقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجز ائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد02، 2005،ص145.

[4]- العلمي فاطمة، كرومي سعيد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجز ائر" بين عوامل الجذب وعوامل الطرد"**، المجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد02، 2012، ص98.

- 10: تعني درجة شفافية عالية.

-ما بين الصفر والعشرة: مستوى متدرج من الشفافية، حيث أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كلما كانت تتمتع بدرجة شفافية أعلى والعكس صحيح.

✓ **مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال :**

يصدر هذا المؤشر **(Ease of Doing Business)** ذو الطبيعة المركبة ضمن تقرير بيئة الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي **World Bank Group** ومؤسسة التمويل الدولية**International Finance Corporation**، ويتألف هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تنفيذ العقود، مؤشر تصفية المشروع[1] .

[1]- مرجع نفسه، ص99.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن القول بأن الحوكمة أصبحت تمثل مدخلا أساسيا في انضباط وتحسين الأداء بمختلف المنظمات، ولعل الجهاز الحكومي هو أحوج لهذه الأداة، لأنه يعتبر العمود الفقري التي يتوقف عليه فشل وعجز الدولة أو نجاحها وتطورها، وبرز ذلك من خلال كثرة اهتمام الباحثين والهيئات الدولية بدراسة هذا الموضوع وتناوله من عدة جوانب، حيث تعتبر خصائصها من أهم تحقيق الحوكمة الجيدة.

وإذا لم تكم للحوكمة أهداف فلا تسعى الدولة لتطبيقها من أجل الحصول على نتائج جد هام في جميع الميادين، ومن أبرز ايجابياتها تطبيق مؤشراتها للتقليل من مستو المخاطر التي تعترض الاستثمار، وسوف نتطرق في الفصل الموالي الى مفاهيم مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

لعب الاستثمار بمختلف أنواعه دورا هاما وبارزا في بناء اقتصادات الدول على الصعيد الداخلي والخارجي أيضا، كما كان للاستثمار الدور الكبير في تطوير الأنظمة والعلاقات على المستوى العالمي في إطار ما يعرف بالاستثمار الأجنبي، ومن أبرز أنواعه حاليا والأكثر شيوعا واستعمالا في العلاقات الدولية هو الاستثمار الأجنبي المباشر .

حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يلقى اهتماما ملحوظا من طرف العديد من الاقتصاديين، الحكومات وكذا المؤسسات الكبرى. نظرا لما يحققه من مزايا لمختلف الأطراف والجهات، إلا أن اجتذاب هذا الاستثمار يلزم على الدول المضيفة توفر مجموعة من المحددات التي لها أهمية بالغة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفقاته والتي تعتبر من مصادر التمويل الخارجي وتجنب كل ما يؤدي إلى تراجعه. وفي المقابل يشكل الاستثمار الاجنبي المباشر إحدى وسائل الانفتاح والتوسع في النشاطات.

و لمعالجة هذا الموضوع خصص له فصل كامل بعنوان التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر واستعراض المباحث الثلاثة كما يلي :

- المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثاني : عموميات الاستثمار الأجنبي المباشر .
- المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافر المقدمة .

المبحث الأول: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

شهد الاقتصاد العالمي تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينات، حيث تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة عبر فتح الأسواق، إزالة مختلف القيود ،الزيادة السريعة للتجارة الدولية وحجم المبادلات المالية بينما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الدي أصبح من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى التغيير العام الذي طرأ على هيكل عوامل الإنتاج بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أضحت تتميز به الاستثمارات المتقدمة إلى مختلف دول العالم والتي ساهمت في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

المطلب الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل عرض تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، يجب التطرق إلى مصطلح الاستثمار باعتباره مصطلح كثير التداول على الصعيد العالمي .

أولا: مفهوم الاستثمار

1 تعريف الاستثمار: تعددت مفاهيم الاستثمار تبعا لاختلاف أنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات الموجهة إليها، لذلك سنوجز بعضها كما يلي:

- ✓ **التعريف اللغوي للاستثمار**

يمكن تعريف الاستثمار في اللغة على "كونه طلب الحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما نجم أو تولد عنه وبمعنى آخر ثمر الرجل ماله أي أحسن استخدامه وتوظيفه أي نماه"[1].

أما **اصطلاحا** فالاستثمار يعني توظيف رأس المال وتشغيله في أي مشروع قصد تحقيق عائد لهذا التوظيف، وبذلك ينمو المال ويزداد مع الزمن[2].

- ✓ **التعريف الاقتصادي للاستثمار**

من الناحية الاقتصادية فإن الاستثمار هو استخدام جزء من المدخرات أو كلها لتكوين طاقات إنتاجية جديدة بغية القيام بعمليات إنتاج سلع أو خدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية المتوفرة.

يعرف الاقتصادي الإنجليزي **جون ماينر دكينز** الاستثمار بأنه "قيمة الإنتاج الجاري في السلع الرأسمالية قيمة ما يضاف إلى المخزون السلعي من السلع النهائية، أو هو المكائن والمباني والمخزون السلعي"[3].

---

[1] - عبد الله عبد الكريم عبد الله، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية دراسة قانونية مقارنة**, دار الثقافة، الأردن، 2008، ص18.

[2] - سي العفيف بشير ،**عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة حالة حسب نموذج الجاذبية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة وهران02، 2015-2016.

[3] - ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر "دراسة قياسية للفترة2000-2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية "غير منشورة" ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قالمة ،2018-2019 ،ص04.

أما **لومبار** فعرفه على أنه "شراء أو صنع منتجات آلية ووسيطيه"[1].

كما يمكن تعريف الاستثمار بأنه "التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملا في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل، ولذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثماراته"[2].

كما يعرف أيضا " الاستثمار هو ذلك النشاط الذي يترتب عن استخدامه خلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول جديدة تكون أكثر كفاءة وأكبر طاقة إنتاجية"[3].

2 تصنيف الاستثمار: نظرا لاختلاف المعايير في تصنيف الاستثمارات فهنالك أنواع كثيرة لها، إذ قد تتداخل تلك التصنيفات فيما بينها أو مع بعضها البعض، وعليه سيتم التطرق لأبرز تلك التصنيفات والمتعارف عليها كما يلي[4]:

أ_ التصنيف حسب توزيع الاستثمار: يمكن تقسيم الاستثمار من حيث توزيعه على الأنشطة والهياكل الأساسية في المجتمع إلى ثلاثة أقسام وهي:

- **الاستثمار في رأس المال البشري:** ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى زيادة قدرة أفراد المجتمع على العمل، كالإنفاق على التعليم، التدريب وتحسين المستوى الصحي والثقافي.
- **الاستثمار في البنية الأساسية:** وهو يتمثل في الاستثمار في الطرق، النقل، وسائل المواصلات والسكك الحديدية وهو يعتبر هذا الاستثمار بمثابة منتج بطريقة غير مباشرة حيث يقدم منتجات خدمات والتشغيل المشروعات الاقتصادية والتجارية.
- **الاستثمار المباشر في الإنتاج:** وهو الاستثمار الخاص بالمشروعات الزراعية، الصناعية والتجارية والتي تستهدف مباشرة إنتاج السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك أو للاستثمار .

ب_ التصنيف حسب نوع الملكية للاستثمار: يمكن تصنيف الاستثمارات من هذه الزاوية إلى:

- **الاستثمار الحكومي أو العام:** ويتمثل في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهو عبارة عن

---

[1]- مريم بلقاح، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب**, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر,2008-2009،ص06.

[2]- ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**, دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص12.

[3]- سرناي ماريا، **الاستثمارات الأجنبية في الجزائر التحديات والعراقيل** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص08.

[4]- شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة" والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015، ص ص9-10.

استثمار رأس المال الحقيقي الجديد الذي يتم تحويله إما عن طريق فائض الميزانية أو القروض سواء كانت داخلية أم خارجية.

● **الاستثمار الخاص:** تطور هذا النوع من المشروع سواء كان فردي أو عائلي في نشاط محدد إلى شركات أو مؤسسات تضم عددا من المستثمرين في مختلف الشرائح الاجتماعية ويوظفون مدخراتهم في المشاريع الإنتاجية والخدماتية.

ج_ **التصنيف حسب الجنسية:** تشتمل أصناف الاستثمار هنا على

● **الاستثمارات المحلية أو الوطنية:** وهي الاستثمارات التي تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني ورأس المال وطني وهذا كله داخل الوطن .

● **الاستثمارات الأجنبية أو الخارجية:** وهي تلك الاستثمارات التي تتم في الخارج موطنها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ملك لدولة واحدة أو عدة دول، شركة واحدة أو عدة شركات.

ثانيا : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: سنعرض عدة تعاريف أطلقت على الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر أهمها:

❖ **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الباحثين:**

يرى **أبو قحف عبد السلام** أن: "الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن تملك المستثمر الأجنبي لكل أو جزء من الاستثمارات في مشروع معين، بالإضافة إلى قيام هذه الأخيرة بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي للدولة المضيفة في حالة الاستثمار المشترك،أما في حالة الملكية المطلقة أو الكاملة فإن السيطرة تكون كاملة والتنظيم والتسيير في إدارة المشروع الاستثماري وزيادة عن ذلك يقوم المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية وعامل الخبرة التقنية إلى الدولة المضيفة"[1].

وعرفه أخر على أنه:" ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية فهو إذا استثمار أجنبي مباشر"، وهو أيضا "عملية تدفق من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج أو الشركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%" [2].

[1]- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص13.

[2]– سليمان عمر محمد الهادي ،**الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي** ،الأكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان ط01 ،2001،ص23.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "قيام الشركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشاريع تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من الأثير في عمليات تلك المشاريع "[1].

كما تم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة أي تأسيس أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"[2].

ويمكن تعريفه أيضا بأنه: "استثمار مؤسسة مقيمة بغرض جلب أرباح دائمة في مؤسسة مقيمة في باقتصاد أجنبي أي في بلد آخر. والاستثمار الأجنبي المباشر يشمل العملية الابتدائية بين شركتين وكل العمليات اللاحقة لرأس المال بينها وبين المؤسسات وفروعها "[3].

❖ **تعريف الاستثمارالأجنبي المباشرمن قبل المنظمات :**

عرف **مؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "توظيفات لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين، وأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر في بلد آخر يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأصلي أو من بلد الإقامة أيا كان هذا المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة " [4].

اما **صندوق النقد الولي** فعرفه :"يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الرأي في إدارة المؤسسة "[5].

في حين عرفته **منظمة التجارة العالمية:** " أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في البلد الأم أصولا إنتاجية في البلد المضيفة بقصد إدارتها "[6].

---

[1]- سرى موفق جعفر مقصود،, **أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في دولة الإمارات المتحدة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2021، ص42.

[2]- براهيمي زرزور، **إدارة الأعمال الدولية** ،دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2019، ص50.

[3]- البشير سي عفيف، مرجع سبق ذكره، ص24.

[4]- منير خروف, ريم ثوامرية ،**الأثر المتبادل للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014** ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة قالمة ،الجزائر ،العدد 08،ديسمبر،2017، ص393.

[5]- أميرة حسب الله محمد ،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** ،دار الثقافة ،الإسكندرية، 2004،ص 19.

[6]- حمد حسين الجبوري ،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن ،2014، ص33. عبد الرزاق.

كما عرفته **منظمة التعاون الاقتصادي:**" فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو غرض تأسيس علاقات اقتصادية دائمة أو طويلة مع مؤسسة، مثل الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة تأثير فعال على إدارتها، وذلك سواء في بلد معين من قبل غي المقيمين أو في الخارج من قبل المقيمين "،بواسطة[1]:

- خلق أو توسيع مؤسسة أو فرع أو اكتساب الملكية الكاملة لمؤسسة موجودة.
- المشاركة في مؤسسة جديدة أو في مؤسسة قائمة.
- قرض طويل الأجل 05 سنوات على الاقل .

كما **عرفه المشرع الجزائري** الاستثمار هو اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل ،أو إعادة الهيكلة تكون من خلاله المساهمة في رأسمال المؤسسة بشكل مساهمات نقدية أو عينية ،في حين أن استعادة النشاط تكون في إطار خوصصة جزئية أو كلية[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريفا شاملا للاستثمار الأجنبي المباشر،" هي تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها والهدف منه تحقيق فوائض مالية بالنسبة للدولة الأم أما للدولة المضيفة هو الحصول على موارد سواء كانت تكنولوجية أم خبرة تقنية".

2 خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص أهمها [3]:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من الموارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخيراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة.
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية، ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى الدولة المضيفة إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية.

---

[1]- كريمة فرجي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين, تركيا ،مصر ،الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة" ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص17.

[2]- أسماء أبو بكر، أمينة مرابط ،**محددات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ,دفاتر Mecas ،المجلد 16، العدد01، جامعة تلمسان، الجزائر،2020، ص382.

[3]- ماجد أحمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص103.

- ✓ يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصر المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

بالإضافة إلى هذه الخصائص هناك خصائص أخرى يمكن إيجازها كما يلي[1]:

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر استثمار طويل الأجل في أصول إنتاجية.
- ✓ يمكن وصفه بأنه تحويل مالي لا ينجر عنه أي عبئ في المديونية.
- ✓ يخضع الاستثمار الأجنبي المباشر لاتفاقيات دولية.
- ✓ يتم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات نظرا لامتلاكها احتياطات مالية ضخمة.

3 أهمية الاستثمارالأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة يمكن إبرازها كما يلي :

_ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط، التي عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة.

_ يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الأخرى كالمنح، الإعانات والقروض[2].

بالإضافة إلى ذلك هناك أهميات اخرى[3]:

_ يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بخلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق رفاهية المجتمع

_ تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تعتمد عليها الدول لتعديل الوضع الاقتصادي وتطوير المنشآت وتوسيعها.

وهناك أيضا[4]:

---

[1]- خروف منير، فريحة ليندة، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات الجزائرية دراسة تحليلية2000-2015**, مؤتمر الماجستير ,جامعة 08ماي 1945،قالمة،الجزائر، ص148.

[2]- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ،دار النفائس للنشر والتوزيع ،الأردن، ط01، 2005،ص ص31-32.

[3]- نزاري رفيق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان ،ص20.

[4]- داودي محمد، **السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة" ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011-2012،ص49.

_ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة عن طريق تدريب الموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة.

_ يهتم الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا في شكل توسعات جديدة من مدخلات رأس المال وكذا يحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.

4 مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر:

من الضروري التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر من خلال مجموعة من الفوارق والتي يمكن إيجازها كما يلي:

❖ **الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:** هو تملك الأجانب الأسهم والسندات الخاصة منها أو الحكومية في البلد المضيف، والهدف منها هو المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار أو للحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم بشرط ألا يحوز الأجانب من الأسهم ما يخول لهم حق إدارة المشروع.

ويتميز هذا الاستثمار بكونه قصير الأجل ويتم عادة من قبل مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق الاستثمار[1].

❖ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهذا العنصر هو محور دراستنا فقد تعرضنا له بشيء من التفصيل من خلال المعلومات والتعاريف السابقة، فإنه الاستثمار الغير مباشر يتضمن تحويلا لرأس المال فقط، على غرار الاستثمار المباشر الذي هو حزمة من الأصول يشمل رأس المال، التكنولوجيا الخبرات الإدارية والتنظيمية فالاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأجل الغرض منه تحقيق روابط دائمة مع استثماره في الخارج عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو قصير الأجل الغرض منه تحقيق أرباح سريعة.

لذلك فإن حدود التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر تكون على أساس الإشراف، الرقابة والحد الأدنى لرأس المال الواجب على المستثمر امتلاكه عند مساهمته في المشروع الاستثماري[2].

[1]- هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا**، بيت الحكمة العراق، ط1، 2002، ص17.

[2]- محمد شلغوم عميروش، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2012،ص20.

الجدول رقم(01): أوجه الاختلاف والتشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي الغير مباشر
استثمار طويل الأجل	استثمار قصير الأجل
يعطي المستثمر الحق في السيطرة على إدارة المشروع	لا يعطي المستثمر الحق في السيطرة على إدارة المشروع
الهدف الرئيسي هو الوصول إلى الأسواق الأخرى ودعم القدرة التنافسية إضافة إلى تحقيق الأرباح	الهدف الرئيسي تحقيق الأرباح من خلال المضاربة في الأسواق المالية
الاستثمار في القطاع الحقيقي	الاستثمار في القطاع المالي

المصدر: محمد أنهير سدحان الفروخ، **المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن 1990-2010**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال ،كلية إدارة المال والأعمال ،جامعة البيت، الأردن، 2011، ص36.

المطلب الثاني: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن 19 حيث تركزت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن، الزراعة والخدمات العامة، وقد شهدت بدايات القرن 20 تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية . وبحلول عام 1914 الرصد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر حوالي 15 مليار دولار وكانت المملكة المتحدة حين ذاك ،المصدر الأكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكانت أمريكا أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر ،وفي عام 1938 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 66 مليار دولار، وكانت الشركات البريطانية ولا تزال أكبر المستثمرين وقد توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية ولا سيما أمريكا اللاتينية وآسيا خاصة في القطاعات الزراعية والخدمات العامة[1].

تمثل الفترة قبل الحرب العالمية الاولى، مرحلة ازدهار للاستثمارات الدولية إذ بلغت فيها تلك الاستثمارات قيمتها، ويرجع ذلك إلى عوامل قيام الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج والموارد، الأمر الذي نبه رجال الأعمال والاقتصاديين إلى ضرورة اللجوء إلى الادخار والاستثمار في الداخل ثم في الخارج تلبية

[1]- بندر بن صقر بن سالم الذيابي، **الاستثمار الأجنبي المباشر" دراسة فقهية مقاصدية"**، مجلة الذخيرة للبحوث والدراسات الاسلامية، جامعة تبوك، السعودية، المجلد 02، العدد01، ص281.

لمتطلبات الصناعة والتجارة، وتتميز هذه المرحلة كذلك ببروز دول اوروبا الغربية وعلى وجه الخصوص بريطانيا في مجال الاستثمار الدولي بوصفها الدولة المصدرة الاولى لرأس المال . وقد توجهت الاستثمارات الدولية في هذه المرحلة إلى القارة الاوروبية وساعدت في نمو الثورة الصناعية فيها، ثم توجه قسم كبير منها في نهاية القرن 19 إلى الدول المنتجة للمواد الأولية كالولايات المتحدة، كندا، الأرجنتين وأستراليا ولم تستقطب الدول النامية في آسيا وإفريقيا إلا قدرا ضئيلا لا يتجاوز 6.8% من مجموعها[1].

وفي أحقاب الحرب العالمية الثانية ،تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية أكثر أنواع الاستثمار شيوعا ،و قد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات استراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الوجه والمغلق وركزت على تنمية الصناعات المحلية، وساد الخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر كخلق التبعية والتدخل السياسي وشهدت الاستثمارات الأجنبية آنذاك تراجعا ملحوظا في تلك الحقبة اقتصرت في شكل منح وقروض[2].

وانطلاقا من2004 إلى وقتنا الحالي، فيرجع أسباب ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تأثير النمو الاقتصادي العالمي وتنامي نشاط الاندماج والتملك وخاصة العمليات عبر الحدود، واستمرار تحسين بيئة الاستثمار ونجاح جهود الترويج للأقطار المستضيفة للاستثمارات وتبسيط إجراءات الترخيص والمعاملات[3].

المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات وتتمثل فيما يلي:

أولا: الأشكال التقليدية

تتجسد الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر بالتملك الكلي أو الجزئي للمشروع، سواء كان هذا المشروع في أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بفضل حيازة المسير الأجنبي على كامل أو أغلب الأموال، وعلى هذا الأساس يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

---

[1]- دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المباشر "المعوقات والضمانات القانونية"** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط01، 2006،ص 72.

[2]- بندر بن صقر بن سالم الذيابي، مرجع سبق ذكره، ص288.

[3]- حنان شناق ،**تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2009، ص20.

✓ **الاستثمار المشترك:** يقوم هذا النوع على مبدأ الشراكة بين الطرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر من خلال شراكة دولية ،و يحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية ،تسويقية ومالية تتم في دولة أجنبية وبمشاركتها، والاعتقاد السائد في الدول المضيفة هو أن صيغة المشاركة تجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها من الموارد التكنولوجية والخبرات الإدارية دون أن تتخلى عن السيطرة ولو جزئيا على المشاريع المقامة على أراضيها[1].

إن الشركات المتعددة الجنسيات يزداد إقبالها على صيغة المشاركة كلما قلت مزاياها التكنولوجية وأصبحت هذه المزايا عرضة للتهديد أو المنافسة، ويرجع السبب الأساسي إلى قبول الشركات المتعددة الجنسيات بهذا النوع إلى موقف الدول المضيفة ولا سيما الدول النامية من الشركات متعددة الجنسيات حيث وضعت هذه الدول قيودا كثيرة على ملكية المشروعات المقامة على أراضيها، إذ أن بعض الدول لا تسمح لهذه الشركات بممارسة النشاط داخل أراضيها وتختلف هذه القيود من دولة إلى اخرى، تبعا لسياسة البلد المضيف إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا بحد ذاته يدفع بالشركات للقبول بهذا النوع في حالة عدم سماح تلك الدول بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري[2].

وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية[3]:

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو للقطاع الخاص .
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة، قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد يكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة والعمل، كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.
- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية "منظماتها ،شركاتها، تداعياتها"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص184.

[2]- باسم حمادي الحسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2014، ص22.

[3]- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الأجنبي**، الدار الجامعية الجديدة، ط1، 2001، ص366.

وبصفة عامة يساهم الاستثمار المشترك إذ أحسن تنظيمه، توجيهه وإدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل، تحسن ميزان المدفوعات، تنمية قدرات الإدارات الوطنية وخلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية بالدول المضيفة.

✓ **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** وهو ما يفضله المستثمرون الأجانب وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، وعادة ما يكون في شكل إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الخدمي أو الإنتاجي، غير أن الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي كثيرا ما تتودد في قبوله نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية وكذلك الخشية من احتكار الشركات الأجنبية لأسواقها .بينما يرى البعض الآخر ونتيجة للتطورات العالمية الحالية أصبحت الدول تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر وبصفة الملكية الكاملة لكونها ورقة رابحة في عملية تشجيع تدفق الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب [1].

✓ **الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع:** ويتمثل في اتفاقات مبرمة بين طرف أجنبي وطرف وطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، ويلجأ المستثمر الأجنبي غلى هذا النوع من الاستثمار بدوافع كثيرة منها: كبر حجم السوق أو انخفاض تكلفة عناصر الإنتاج وفي معظم الأحيان ولاسيما في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة، المعرفة، الآلات والمعدات الخاصة واللازمة بتصميم المصنع وطرائق تخزين والصيانة وغيرها وهذه المشاريع قد تكون استثمارا أجنبيا مشتركا أو مملوكا بالكامل للطرف الأجنبي [2].

✓ **الاستثمار في المناطق الحرة:** تسعى معظم دول العالم إلى جلب الاستثمارات باعتبارها محركا ديناميكيا لاقتصاداتها، فقيام المناطق الحرة يعد عاملا من العوامل التي تلجأ إليها الدول وخاصة النامية منها لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية الهاربة، وذلك لما تقدمه تلك المناطق من تسهيلات وامتيازات كالحوافز الضريبية أو الجمركية وعمالة رخيصة نسبيا تمكن الشركات المستثمرة في زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق عائد أكبر [3].

---

[1]- لطيفة كلاخي ،أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ،مكتبة الوفاء القانونية ،الإسكندرية، ط1 ,2017 ،ص ص100-101.

[2]- عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، 1989، ص36.

[3]- لطيفة كلاخي، مرجع سبق ذكره، ص102.

إن المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية وبعد إذن تقوم بإعادة تصدير المنتجات منها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها[1].

ثانيا :الأشكال الحديثة

تتمثل أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الحديثة، في كون المستثمر المحلي هو الذي يكوم المسيطر والمسير للشركة حيث أن الفرق بين الأشكال التقليدية والحديثة يرتكز أساسا على ملكية رأس المال للمشروع وتعددت الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها ما يلي:

- **عقود الإدارة:** تلتزم شركة أجنبية بإدارة منشأة في بلد آخر مقابل أجر كإدارة الفنادق والمستشفيات ومقابل القيام بالإدارة تتلقى الشركة الأجنبية أتعابا أو نصيبا من الأرباح[2].
- **عقود التصنيع:** هي عبارة عن اتفاقيات تتم بين الشركة متعددة الجنسيات أو إحدى الشركات الوطنية بالدول المضيفة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة[3].
- **اتفاقيات المشروعات تسليم المفتاح:** وهي عبارة عن اتفاق فيما بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني[4].
- **عقود امتيازات الإنتاج والتصنيع الدولي من الباطن:** هو ببساطة عبارة عن اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين "شركتين أو فرعين من فروعهما" بموجبها يقوم أحد الأطراف (مقاول باطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول (الأصيل) الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامتها التجارية، وقد تنطوي الاتفاقية المشار إليها أن يقوم الأصيل بتزويد المقاول من الباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصيل[5].
- **عقد الإجارة:** وهو العقد الذي يمنح بموجبه المتعامل الأجنبي للطرف المحلي للحصول على

---

[1]- باسم حمادي الحسن، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2]- ليندة فريحة، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، محاضرات السنة أولى ماستر في إدارة الأعمال الدولية**، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2021.

[3]- مرجع نفسه .

[4]- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية "منظماتها، شركاتها، تداعياتها"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص195.

[5]- عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص33.

التكنولوجيا أو المعرفة مقابل ثمن معين يدفعه الطرف المحلي سواء كان عن طريق مبلغ جزافي أو عن طريق نسبة المبيعات أو باشتراك المتعامل الأجنبي في رأس مال الطرف المتلقي، وبالتالي الأرباح أو المواد التي يتم إنتاجها باستعمال التكنولوجيا المرخص بها، بحيث يشتري المتعامل الأجنبي تلك المواد بأسعار تفضيلية [1].

- **عقد استعمال العلامة التجارية:** يمكن اعتبار عقد استعمال العلامة التجارية نوعا من عقود الإجازة أو المساعدة التقنية ويحصل المرخص له في هذا العقد على جملة من العناصر تحتوي إضافة إلى العلامة التجارية على الاحتكار أو الامتياز بالبيع محليا والمساعدة في التسيير مقابل مبلغ جزافي أو إتاوة والالتزام باحترام بعض قواعد الشركة المرخصة.
- **عقود الخدمات بالمجازفة:** وهذا الشكل من الأشكال الحديثة، هو عبارة عن عقود غالبا ما تبرم في ميدان البترول وتسبه عقود اقتسام المنتوج لكنها تختلف في أن ما يقدم للأجنبي كمقابل يكون نقدا لا عينا، وهي عقود تختلف عن عقود الخدمات العادية التي تدفع فيها للمتعامل الأجنبي ثمنا محددا مقابل خدمات يقدمها أثناء التنقيب أو الاستغلال، فالطرف الأجنبي في عقود المجازفة يتحمل مخاطرو مادام يلتزم بتمويل عملية التنقيب والاستغلال [2].

[1]- مرجع نفسه، ص34.

[2]- أحمد نصير، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية" غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013-2014، ص26.

المبحث الثاني: عموميات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعدد وتختلف محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من حالة إلى اخرى طبيعة الاستثمارات والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار، وهنا يمكن التمييز بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي نفسه والذي يرغب في الاستثمارات خارج البلد الأم، والتي تتحكم وتؤثر بشكل بارز في التوجهات والتدفقات وهذا ما يترتب عليه أنه هناك عوامل مرتبطة في ذاتها بأطراف مختلفة، وهذا ما سيتم التطرق إليه.

المطلب الأول : أهداف و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الأهداف، يمكن إجمالها كما يلي: [1]

- ✓ المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع.
- ✓ البحث عن وسائل وسبل لاختراق الأسواق الدولية.
- ✓ البحث عن التموقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية.
- ✓ المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية.
- ✓ نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق.
- ✓ الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية ومختلف التسهيلات التي تقدمها حكومات البلدان المضيفة، ذلك في إطار تشجيع قدوم رؤوس الأموال الدولية.
- ✓ إن من بين أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر هو لعب دور المتسرع، أي تسريع النمو الاقتصادي والتحولات الاقتصادية.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن إيجاز أهم المحددات التي تحكم عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي:

❖ **حجم السوق:** أحد أهم العوامل في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث يتم تعريف حجم السوق في الأدبيات الاقتصادية إما بالناتج المحلي الإجمالي، ويلعب كبر حجم السوق دورا هاما في زيادة الطلب على المنتجات السلعية والخدمية وكذلك الإمكانية من البيع والربح في تصريف السلع والخدمات التي يتم تقديمها إضافة إلى توفير وخلق العديد من فرص العمل [2].

---

[1]- كاكي عبد الكريم وآخرون ،دراسة تحليلية وتقييمية لحجم تدفقات و اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الو افد إلى الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة ،الجزائر، المجلد3 ،العدد2019،2، ص ص68-69.

[2]- محمد إسماعيل وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر ،صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، 2022،ص 10.

❖ **مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي:** من العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتنوع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي وذلك كما يلي :

- **التضخم :** عادة يستخدم كأحد مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي على تحقيق التوازن والحد من العرض النقدي، ويرى الاقتصاديون أن ارتفاع التضخم له اثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستقبلة للاستثمارات

- **الكتلة النقدية :** تعتبر الكتلة النقدية من احد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الذي يركز عليها المستثمر الأجنبي، حيث يقيس عمق القطاع المالي، مما يقلل أو يزيد تكلفة المعاملات المالية كما يتوقع أن يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على استقطاب الاستثمارات الأجنبية [1].

❖ **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** إن توفر إطار تشريعي وتنظيمي يضبط أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل المؤثرة على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، وللقول أن الإطار التشريعي جاذب لابد من توفر مجموعة من المقومات أهمها [2]:

- توفر قانون موحد للاستثمار واضح ويتميز بالاستقرار والشفافية، وان يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.

- توفر ضمانات كافية تحمي المستثمر من أنواع معينة من المخاطر كالتأميم والمصادرة وتكفل له حرية تحويل الأرباح إلى الخارج.

- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

❖ **الاستقرار السياسي :** يؤثر الاستقرار السياسي في حجم التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تأثيره السلبي بالكيفية ذاتها من خلال عدم الاستقرار في مصادر التزويد بمستلزمات الإنتاج وما يترتب على ذلك من ارتفاع في التكاليف وضعف الثقة في استقرار نظم الحوافز [3].

❖ **الحوافز المقدمة في الدول المضيفة:** تعتبر الحوافز العنصر الأهم من أطر السياسة القومية للاستثمار الأجنبي المباشر وأداة استراتيجية يمكن للحكومات استغلالها بسهولة نسبية أكثر من تلك العوامل الأخرى المؤثرة على قرارات الاستثمار [4].

---

[1] - مرجع نفسه ،ص 11.

[2] - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره ،ص ص37-38.

[3] - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[4] - مرجع نفسه، ص 74.

تشمل الحوافز المقدمة من هذه الدول أية ميزة اقتصادية قابلة للتقدير تقدم للشركات بعينها أو لأنواع من الشركات بواسطة حكومات ما بغرض تشجيعها انتهاج مسلك محدد، ويمكن تقسيم الحوافز إلى نوعين[1]:

- **حوافز مالية** : وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة إئتمانات ضريبة الاستثمار وإعفاء السلع الرأسمالية، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

- **حوافز تمويلية** : من بينها الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال الإنتاج، تكاليف التسويق .

المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يسعى كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار الى تحقيق أهداف خاصة بكل واحد منهما وهو ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار ،وفيما يلي دوافع كل من البلد المضيف والمستثمر الأجنبي للتوجه نحوى الاستثمار الأجنبي المضيف .

✓ **دوافع الدولة المضيفة :**

تلجأ الدول النامية إلى تشجيع جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها عامل محرك لعجلة التنمية الشاملة، ولهذا تسعى الدول النامية إلى تحقيق عدة أهداف منها[2]:

- الحصول على التكنولوجيا الجديدة.

- إحلال اليد العاملة المحلية بدلا منى اليد العاملة الأجنبية .

- توسيع المشروعات المتميزة بكثافة العمالة حتى يتم خلق مناصب شغل وتقليص حجم البطالة وكذلك تحقيق الرفاهية الاجتماعية الحديثة .

- تحقيق إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات .

- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المضيفة مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي .

[1]- أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره،ص39.

[2]فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 36 .

✓ **دوافع المستثمر الأجنبي :**

يمكن حصر الدوافع التي يسعى المستثمر الأجنبي لتحقيقها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

❖ **طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري :**

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط سريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تلافي إخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها [1].

❖ **زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر :**

وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح بيه كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد فلن يتحقق هذا العائد ويفتقد جاذبيته وتبعا لهذا التحليل نجد أن كثير من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة .

الأمريكية والتي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها وتعتمد اغلب الشركات الأوروبية واليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثمارا مضمونا وعوائد عالية [2].

❖ **زيادة المبيعات :**

مهما كان كبر حجم سوق دولة ما، فإنه يبدو صغيرا جدا عند مقارنته في السوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى [3].

---

[1]- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2005**، أطروحة الدكتوراه في العلوم المالية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 77.

[2]- دريد محمد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3]- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 54.

❖ **تخفيض المخاطر:**

يمكن للمؤسسة أو الشركة من تخفيض المخاطرة التي تتعرض لها عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار ضعيفا وعلى عكس الاستثمارات المحلية التي يمكن أن يكون فيها معامل الارتباط بين عوائدها قويا نتيجة لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة[1].

✓ **الاستفادة من المزايا والحوافز المقدمة :**

نظرا لان معظم الدول النامية تسعى إلى جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية وخاصة المباشرة منها وبالتالي تتنافس هذه الدول في تقديم العديد من المزايا والحوافز لهذه الاستثمارات وتكون سواء في صورة تخفيض الضرائب أو الإعفاءات منها وكذلك الدعم على الخدمات العامة كالطاقة أو أماكن إقامة هذه الاستثمارات [2].

❖ **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة :**

تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ انه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين أصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في العلاقات التجارية الدولية [3].

[1]- فاروق تشام، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و أثارها على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الاول للاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 2001، ص 10.

[2]- دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3]- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الجدول رقم (02): مقارنة بين دو افع المستثمر الأجنبي ودو افع الدولة المضيفة

دو افع الدولة المضيفة	دو افع المستثمر الأجنبي
✓ **تحقيق تقدم اقتصادي مزدهر.** ✓ **جذب استثمارات دولية.** ✓ **الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.** ✓ **توفير إدارة متقدمة.** ✓ **المشاركة في حل مشكل البطالة المحلية.** ✓ **توظيف عوامل الإنتاج المحلية.** ✓ **إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.** ✓ **تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية.** ✓ **الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة.**	✓ البحث عن الاستثمارات ذات الضرائب الأقل أو المنعدمة. ✓ التخلص من المخزون السلعي الراكد، ✓ التخلص من البطالة المقنعة للدول المقر "الأم". ✓ التخلص من التكنولوجيا المتقدمة. ✓ البحث عن الأسواق الجديدة. ✓ النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية. ✓ اختبار منتجات جديدة واستخدام العملاء في الدول المضيفة في التجارب الميدانية والعملية. ✓ البحث عن الأرباح الضخمة.

المصدر: فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ص36.

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل قضية الاستثمار الأجنبي المباشر محورا مهم من محاور الاهتمام وذلك لوجود العديد من التفسيرات منذ ظهورها، فقد حاولت كل نظرية تقديم تفسير بما تراه مناسبا حسب الإيديولوجية التي تنتمي إليها وحسب تطورات المرحلة التي ظهرت فيها ومن نحسب وجهة نظرها في تحقيق التنمية الشاملة للدول المضيفة.

أولا: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر

يرى أصحاب هذا التفسير على أن المستثمر يرغب بتوظيف أمواله خارج دولته الأم إلى رغبته في تعظيم عوائد الاستثمار تخفيف المخاطر.

❖ **النظرية الكلاسيكية:** يفرض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من النافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، و الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بالنتيجة هي الشركات متعددة

الجنسيات وليست الدول المضيفة وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كما يلي [1]:

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المولدة إلى البلد الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم بمتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يحتص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية .

❖ **النظرية النيوكلاسيكية:** تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول، غالبا المنعزلة عن بعضها البعض وأيضا نظرا إلى أن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي والكافي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فإن النظرية النيو كلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى. حيث تبين أن أهم عنصر محرك لتصدير واستراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لأخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول. فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف في أسعار الفائدة على رأس المال هو السبب الأول لحدوث هذا النوع من الاستثمار وأرجع اختلاف هذا سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود المال بين الدول وعليه سينتقل رأس المال من الدولة التي تتصف بإنتاجية رأس المال العالية إلى الدولة التي تتميز بإنتاجية رأس المال الضعيفة، وتستمر حركة الانتقال على هذا النحو حتى تصل إلى الحد الذي تصبح الإنتاجية الحدية لرأس المال متساوية في الدولتين، عندها تتوقف الحركة ريثما يظهر التفاوت الجديد في العوائد المحققة من هذا الانتقال. هذا التفاوت من شأنه أن يسمح لأرباب العمل وأصحاب

[1]- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الإدارة والاستثمار**، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص ص175-176.

رؤوس الأموال بتجسيد في ارتفاع الاستثمار في الخارج والسبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج هو ندرة رأس المال بالخارج ففي ظل المنافسة الكاملة فإن إنتاجية رأس المال تمثل العامل الوحيد الذي يحدد معدل العائد على رأس المال[1].

ثانيا: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

برزت في العصر الحديث عدة نظريات لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ما سوف يتم إيجازه كما يلي:

- ✓ **نظرية عدم كمال السوق:**

تسمى هذه النظرية أيضا بنظرية الميزة الاحتكارية وتهتم بتفسير الأسباب التي تدفع ببعض الشركات نحو الاستثمار في السوق الذي يتميز باحتكار القلة، حيث تم صياغتها في سنة 1690 من طرف الاقتصادي الكندي Stephan Hymer، محاولة منه لتفسير حركة الاستثمار في الخارج في ظل عيوب عدم كمال الأسواق، وهي أن الشركات التي تريد القيام بالاستثمار في الخارج يجب أن تتمتع مسبقا بميزة خاصة تميزها على الأقل عن الشركات المحلية المنافسة. حيث يفترض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع، كما أن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية، أي أن توفر بعض القدرات لدى الشركات متعددة الجنسيات كالموارد المالية والمهارات الإدارية مقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية[2].

- ✓ **نظرية الحماية:**

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فمن جهة ضمان الاستغلال الأمثل لفرض التجارة والاستثمار الدولي لا يتحقق بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية، ومن جهة اخرى فإن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها يتوقف على ما تفرضه الدولة المضيفة من رقابة، شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة .

---

[1] _خروف منير، فريحة ليندة، **مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص ص40-41.

[2] - أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية "الشركات متعددة الجنسية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص28.

بصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة خاصة البحوث والابتكارات، عن طريق ممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع بالأسواق أو بالدول المضيفة بدلا عن ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة [1].

✓ **نظرية دورة حياة المنتج الدولي:**

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج الدولي من أهم تفسيرات أسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية، كما أنها تلقي ال دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية اخرى ف ومن ناحية اخرى فإنها توضح كيفية أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم. ويعتبر الاستثمار الأجنبي عملا دفاعيا لحماية أسواق التصدير من المنافسين المحتملين[2].

ولفهم نظرية دورة حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها، ويمكن إيجازها على النحو التالي[3]:

- **مرحلة الإنتاج :**

عندما تقرر الشركة إنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها في بلد آخر، يكون الغرض من ذلك بالدرجة الاولى بيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها للخارج، فالكمية الأولى المنتجة من السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلا نخبة الأغنياء، ويبقى عرض هذه السلعة محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وعند إنتاج كمية اخرى من السلعة يتم التغلب على بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج. إذ لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد محليا، فإنها تبدأ بالتفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه.

- **مرحلة التصدير:**

[1]- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 399_400.

[2]- نورة بيري، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على التنمية الاقتصادية "دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب الفترة 1996-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015-2016، ص129.

[3]- مرجع نفسه، ص ص 129-130.

تتميز هذه المرحلة بنمو وتطور الطلب في الأسواق المتقدمة والنامية، مما يشكل حافزا للتصدير ومن ثم زيادة المبيعات في الخارج، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى تطوير وسائل الإنتاج وتوسيع أنشطتهم، مما يؤدي إلى ظهور منافسين جدد، مما يستلزم إجراء تعديلات على نوعية المنتجات وحجمها.

- **مرحلة النضج والاستثمار:**

تتميز هذه المرحلة بإنتاج السلعة في الدول التي كانت تستوردها، وهنا تجد الشركة المنتجة للسلعة نفسها أما وضع صعب ناتج عن ظهور منتجين محليين جدد، مما يزيد من الكميات المعروضة من السلعة في السوق المحلية للدولة المستوردة، وقد يترتب عن هذا الوضع فرض رسوم جمركية على الواردات من هذه السلعة لحماية المنتجين المحليين وهنا تكون أمام خيار واحد هو إنشاء وحدات إنتاجية داخل هذه الدولة لتموين السوق من الداخل.

- **مرحلة الانحدار والتدهور:**

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للمنتج الذي يعمل على دعم موقعه في السوق، من خلال العمل على تخفيض تكاليف السلع خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما يحاول إعادة تحديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها، فضلا عن القيام بإجراءات دفاعية مثل: إجراء بعض التغيرات على شكل السلعة، حجمها، ألوانها وأسعارها بهدف البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة، مع العمل على اختراع سلعة جديدة تحتكر من خلالها الأسواق، وهو ما يطلق عليه بالاستراتيجية الهجومية.

- ✓ **نظرية الموقع**: ترتكز نظرية الموقع على ما ينطوي عليه قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات والذي يتحدد بالعديد من العوامل، بعضها دولي والبعض الآخر يمثل عوامل على الصعيد المحلي، وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات ،أو بمعنى آخر أنها ترتكز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات الاستثمار في الدول المضيفة[1].

حسب نظرية الموقع فإن العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار الأجنبي تتثمل في[2] :

[1]- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 403.

[2]- أميرة بحري، **الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي "دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 2000-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة01، ص36.

_ **العوامل التسويقية والسوق:** كدرجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين، احتمالات التصدير للدول.

_ **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من الواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، توفر رؤوس الأموال، انخفاض تكاليف النقل والتسهيلات الإنتاجية الاخرى.

_ **الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية):** كالتعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأحرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

_ **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي:** مثل الاتجاه العام نحو قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، إجراء تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب ومدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.

_ **الحو افروالامتيازات:** كالتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

_ **عوامل اخرى:** مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج وإمكانية التهرب الضريبي.

✓ **نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية:**

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين **Kojima** و **Surumi**، إذ حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية، حيث يبين تحليل أن المسيرين في الشركات الأمريكية هم الذين يفكرون في وضع القرارات الاستراتيجية، أما في الشركات اليابانية فالإضافة إلى المسيرين الساميين فإن المسيرين المتوسطون هم أيضا معنيون بالمشاركة في وضع القرارات الاستراتيجية وتحديد أهداف طويلة الأجل. كما أن النموذج الياباني يتسم بالعلاقة الوطيدة بين الموردين والغرف التجارية اليابانية، وقد توصل من خلال تحليله إلى أن التدويل الذي تقوم به الشركات اليابانية يعتبر فعالا نظرا لتبنيها التنظيم المحكم والتسيير الفعال، إضافة إلى الدور الذي تلعبه غرف التجارة اليابانية[1].

أما " **Kojima** "، فيرى من خلال تحليه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة، كما تعتبر وسيلة لنقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة، في حين أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، فالاستثمار الأجنبي المباشر في شكله الياباني يخلق التبادل الدولي الذي يستند على الميزة النسبية

[1] أحمد بلقاسم، **نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ووهران، 2012-2013، ص 118.

(موارد طبيعية، يد عاملة، وغيرها .....) للدولة الضيفة من جهة، كما يستند على الميزة النسبية (تكنولوجيا، إبداع، مهارات التسيير، وغيرها .....)التي تتمتع بها الدولة الأصلية عبر المؤسسات اليابانية من جهة ثانية [1].

- ✓ **النظرية الانتقائية :** وسميت بالنظرية الانتقائية لأنها تفسر كيفية الانتقاء بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والتراخيص كأهم ثلاث منافذ لاقتحام الأسواق الخارجية، ظهرت على يد الاقتصادي **(J .h Dunning)** الذي يرى بأن توجه الشركة للاستثمار في الخارج يستدعي توفر تلاث شروط[2]:

_ أن تمتلك الشركة مزايا احتكارية كامتلاك التكنولوجيا والمهارات الإدارية والفنية اللازمة، والقدرة على التمويل الكافي وغيرها، هذه المزايا هي أهم عنصر لعملية التدويل والاستثمار في أسواق الدول المضيفة.

_ توفر مزايا البعد المكاني المرتبطة بالبلد المضيف، وتتمثل أهمها في اتساع السوق والاستقرار الاقتصادي، وتوفر البنية التحتية وانخفاض تكاليف النقل، وغيرها من المزايا التي تعتبر كعوامل جذب مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

_ توفر مزايا خاصة بالتدويل، وهي مزايا تخص الجانب التنظيمي وتجمع ما بين تخفيض تكاليف المبادلات والصفقات ومراقبة الإنتاج ومنافذ التوزيع، والحد من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وغيرها، وتزداد أهمية هذه الميزة خصوصا في ظل تزايد عمليا الاندماج والاستحواذ بين الشركات العالمية.

[1] مرجع نفسه، ص 119.

[2] - فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية "دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص81.

المبحث الثالث: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره

من الواضح أن الدول المضيفة تنافس فيما بينها بشكل جاد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وبكل الوسائل الممكنة، ومن بينها الحوافز الضريبية وغيرها وذلك بهدف الحصول على المزايا التي يتوفر عليها الاستثمار الأجنبي المباشر ورغم ذلك فإنه لا يخلو من العيوب أيضا وهذا ما سيتم التطرق إليه كما يلي

المطلب الأول: الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تصنيف الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة لشركات الأجنبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يلي:

- ✓ **حوافز تمويلية :** تتمثل الأنواع الأساسية منها بالإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال ،الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري ،الائتمان الحكومي المدعم وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأنين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر وتغير أسعار الصرف أو المخاطر غير تجارية كالتأمين والمصادرة[1].
- ✓ **حوافز جبائيه :** يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل: الإعانات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطة والسلع الرأس مالية، وإعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لأمد قد يصل إلى 15عام ما بعد مرحلة تشغيل المشروع[2].
- ✓ **حوافز غير مباشرة:** تقوم العديد من حكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركات الأجنبية امتيازات فيما يتعلق بمركزها في السوق في صورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزا احتكاريا في السوق، كما قد تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات.

---

[1]- منور أوسرير، عليان نذير ،**حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف، الجزائر،الجلد2 العدد2، ،ص120.

[2]- زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقال, نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد01،ص120.

كما قد تلجأ بعض حكومات الدول المضيفة إلى تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها نهائيا والخاصة باستخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء، وتخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والأراضي الخاصة بمختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالإضافة إلى إعفائها في بعض الأحيان من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية[1].

المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

تحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المزايا والمكاسب لدول المضيفة من جهة والشركات الأجنبية من جهة أخرى، وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

✓ **بالنسبة للدولة المضيفة:**

هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها:

- توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمتطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات[2].
- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام احدث أساليب العمل والتدريب .
- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية .
- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى تكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمارها.
- دعم ميزان المدفوعات للدول المضيفة[3].

---

[1] مرجع نفسه، ص121.

[2] - بربار نور الدين وآخرون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة1970-2012**، مجلة المنتدى الدراسات والأبحاث الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،العدد2، ديسمبر2017،ص154.

[3] - بندر بن سالم الزهراني، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004، ص22.

✓ **بالنسبة للمستثمر الأجنبي:**

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي فيما يلي:

- استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- احتكار التكنولوجيا.
- استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة[1].

إضافة إلى هذه المزايا هناك مزايا اخرى يمكن إيجازها كما يلي[2]:

- انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم من حجم أرباح العائد من المشروع الاستثماري.
- إمكانية الاستفادة من القروض المحلية لتوسيع النشاط .
- يعتبر الاستثمار الأجنبي من وسائل التغلب على القيود الجمر وكية المفروضة في الدول المضيفة.

كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية وهي كما يلي[3]:

- ❖ فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.
- ❖ فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.
- ❖ الفجوة التكنولوجية حيت تقوم فروع الشركات متعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط مسيرة في السوق المحلي، مما يساعد في تحول الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي.
- ❖ الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، وضرائب على الأرباح، تزيد من إمكانياتها على الإنفاق ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منه .

---

[1]- بربار نور الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص155.

[2]- موزاوي عائشة، **أثر حماية حقوق الملكية الصناعية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية" غير منشورة" ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2016-2017 ،ص87.

[3]- أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته في الاقتصاد العالمي**، دار الفكر الجامعي ,الإسكندرية، 2013،ص29.

المطلب الثالث : عيوب الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من العيوب نذكر منها ما يلي:

✓ **بالنسبة لدولة المضيفة:**

بالرغم من الدور الهام الذي يقوم بيه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا السالفة الذكر، إلا انه توجد العديد من العيوب والمتمثلة في[1]:

- غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توفرها في السوق المحلية، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي الصادرات، ويزداد الأثر سوء في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل.
- عرقلة الصناعات المحلية أو حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديد مما يؤدي حتما بالمستقبل القريب لانهيارها وزوالها.
- المعرف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلاءم ظروف الدولة المضيفة وقد تكون التكنولوجيا المصطحبة كثيرة رأس المال، قليلة العمالة مما يؤدي إلى زيادة البطالة.
- يؤثر على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية وكذا الخضوع لضغوط الحكومة الأجنبية.
- تخشى الدول المضيفة من أخطار التبعية الاقتصادية.
- تركز الاستثمار الأجنبي أحيانا في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول الأم وإنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية كالصناعات الكيماوية، الاسمنت والسيراميك.

✓ **بالنسبة للمستثمر الأجنبي:**

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي فيما يلي :

[1]- بربار نور الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص156-155.

- ضياع فرص العمل في الدولة الأم.
- احتمال وجود تعارض المصالح بين طرفين حول نسبة المساهمة في رأس مال المشروع.
- قد يضع الطرف المحلي شروطا صارمة على التصدير والتوظيف.
- احتمال التأميم وما ينجر عنه من نزع الملكية[1].
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر الغير تجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي بالبقاء والنمو وكذلك الاستقرار في السوق والتوسع إن أمكن ذلك.[2]
- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.[3]

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، ص366 .

[2]- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2004، ص175.

[3]- بربار نور الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، 157.

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لمختلف المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر أصبح من الواضح أنه ظاهرة اقتصادية هامة تسمح تنقل رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى، حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ازدهارا خلال القرن 19 مع بداية الثروة الصناعية ثم تراجع ما بين الحربين العلميتين، وتعتبر الدول المتقدمة مستحوذة على أكبر حصة من هذه الاستثمارات سواء كمصدر أو مضيف، كما أنه يعتبر مهم في التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية بصفة عامة، حيث تسعى جاهدة بكل الوسائل باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

ومن هنا يمكن القول أنه يجب على البلدان العربية مراجعة وهيكلة نظامها وقوانينها الداخلية والاستثمارية وتقديم العديد من التحفيزات وهذا ما سيتم التطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

الحوكمة وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد

تبرز أهمية الحوكمة ودورها الفعال من خلال محاولات الدراسات الأكاديمية والهيئات الدولية إيجاد وتحديد أبعاده وعملت أيضا على إيجاد مؤشرات كمية يمكن من خلالها تقييم مستوى إدارة الحكم لمختلف الدول، لقد اهتمت الجزائر كغيرها من البلدان النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولتحقيق أهدافها قامت بتهيئة مناخها الاستثماري من خلال إصدار قوانين استثمارات متزايدة والحوافز إضافة إلى قيامها بالعديد من الإصلاحات اقتصادية، ولكن تبقى تلك الجهود غير كافية لإعداد بيئة تمكن المستثمرين الأجانب القيام بأعمالهم بشكل سلس وبدون أي عراقيل ومخاطر.

من خلال ما تقدم تمت الإشارة إلى هذا الموضوع ووفقا لقانون الاستثمار الجديد، جاء الجانب التطبيقي لهذه الدراسة والذي كان بعنوان دراسة تحليلية لأثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلى شكل ثلاث مباحث مقدمة على النحو التالي :

- المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي والحوكمة في الجزائر
- المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- المبحث الثالث : تقييم مشهد متغيرات بيئة الأعمال الجزائرية.

المبحث الأول : و اقع الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري ارتفاعا محسوما في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الماضية، وذلك بفعل الإجراءات القانونية وما تضمنته من تحفيزات وتسهيلات ومزايا وضمانات تم منحها للمستثمرين الأجانب، فضلا عن الإصلاحات التي مست الاقتصاد الكلي بهدف تحسين بيئة الأعمال، ما أدى إلى توسيع الشركات المستثمرة فعليا واستقطاب مزيد من الشركات الجديدة.

المطلب الأول: قانون الاستثمار الجديد في الجزائر

منذ عقود، شكل مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر، مادة دسمة لانتقادات الرأي العام ورجال الأعمال المحليين والشركات الأجنبية على حد سواء، بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة والثقيلة، ما سبب نفورا وسط المستثمرين، وقد أشارت تقارير بيئة الأعمال التابعة للبنك الدولي، حول مناخ الأعمال في البلدان، إلى أن الجزائر كثيرا ما تحتل مراتب متأخرة في ترتيبها السنوي، وقد اشتكى العديد من رجال الأعمال الأجانب وحتى المحليون من عرقلة مشاريعهم وبقائها لسنوات في أدراج الهيئات الإدارية المكلفة بالاستثمار، وغالبا أيضا ما اشتكى المستثمرون الجزائريون والأجانب من ثقل الإجراءات البيروقراطية للوكالة الوطنية لدعم الاستثمارات، والتي تتولى مهمة دراسة المشاريع والموافقة عليها من عدمها، ويبرز أحد أهم الإجراءات التي لطالما أثارت انتقادات الشركاء الأجانب، ما تعلق بتوسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة، والعائدات الناجمة عنها إلى المستثمرين غير المقيمين (الأجانب)، كما تقول شركات أجنبية عاملة بالجزائر أنها تواجه مشاكل كل عام فيما يخص تحويل الأرباح، وعدم وضوح كيفية تطبيق النصوص التنظيمية السارية، وفي هذا السياق أيضا من الانتقادات الكثيرة الموجهة للجزائر من قبل البنك الدولي، فيما يخص ممارسة أنشطة الأعمال، تأخر وثقل الإجراءات البنكية وسيطرة البيروقراطية عليها، وصعوبات في تحويل الأرباح للخارج للشركات الأجنبية، وتأخر منح العقار (الأراضي) لإقامة المشاريع، وطول فترة الحصول على وثائق إنشاء الشركات وغيرها.

في هذا السياق السالف الذكر وبعد انتظار دام لسنوات صدر قانون الاستثمار الجديد في الجزائر 2022 الذي طال انتظاره بعد المصادقة عليه من طرف غرفتي البرلمان بعد فترة من الجمود في ملف الاستثمار منذ 2019 أي قبل جائحة كورونا. حيث صدر أواخر جويلية في الجريدة الرسمية، ويهدف هذا القانون الى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم والانظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الانشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الاشخاص

الطبيعيين أو المعنويين، الوطنيين أو الأجانب، مقيمين كانوا أو غير مقيمين، كما يرسخ هذا القانون حرية الاستثمار، وكذا الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات [1].

أولا - أهم الإيجابيات في قانون الاستثمار الجديد

بالإضافة الى العديد من الامتيازات الجبائية والجمركية والضريبية حسب المناطق في البلاد وأيضا مجالات النشاط التي من شانها المساهمة في دعم المستثمرين وهو أمر مهم يجب تثمينه وتطويره، كما تضمن القانون الجديد أيضا عدة إيجابيات من الواجب تثمينها والسهر على تطبيقها، ويمكن ايجاز أهم هذه الايجابيات بما يلي:

1 - منصة المستثمر ورقمنة إيداع الملفات (تسهيل وتبسيط الإجراءات) :

أي رقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الاستثمار عن طريق استحداث المنصة الرقمية للمستثمر، والتسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الاستثماري، حيث تضمن قانون الاستثمار رقمنة إيداع ومتابعة ملفات الاستثمار عبر منصة المستثمر، والمغزى من ذلك أن تشكل المنصة الرقمية كذلك أداة توجيه ومرافقة الاستثمارات ومتابعتها انطلاقا من تسجيلها وأثناء فترة استغلالها، وهذا من خلال مساهمة الرقمنة في القضاء على البيروقراطية الإدارية المعهودة مثل تقديم الملف إلى لجنة أو عدم تقديم وصل إيداع الملف وعدم الرد ضمن الآجال المحددة دون متابعة أو مراقبة ما يجعل الإدارة تقدم وتؤخر توقيت معالجة الملفات كما يحلو لها، وهذا النوع من المعاملات موجود وقد عانت منه فئة كبيرة من المستثمرين. ولا خلاف على أن الرقمنة تضع كل الأطراف في حالة من المسؤولية والمراقبة وتفيد باختزال وربح الوقت والجهد والمال حيث سيتفادى المستثمر تقديم عدة نسخ مطبوعة للإدارة وأحيانا يتم إخطاره بأنه مِلَفّ قد اختفى من أرشيف الإدارة .. إلخ. تسمح الرقمنة كذلك بتسهيل الوصول للمعلومة حول عدد وأماكن توفر العقار الصناعي وكذا مدى تقدم طلبات الحصول على العقار لدى الإدارة الأمر الذي كان سابقا بمثابة المعلومات السرية لدى الإدارة. كما حددت مدة الرد على طلبات الاستثمار في وقت قصير يقدر بغضون شهرين والرد على الطعون في غضون شهر [2].

2 - نقل أنشطة من الخارج وحق الامتياز أو الانتفاع :

[1]- وكالة الأنباء الجزائرية، **صدور القانون المتعلق بالاستثمار في الجريدة الرسمية.**
https://www.aps.dz/ar/economie/129954-2022-08-01-12-49-47. تاريخ الاطلاع 20 / 04/ 2023

[2]- المكتب الجزائري لدراسة المشاريع وتطوير الاستثمار(calpiref، قانون الاستثمار الجديد)
https://ar-calpiref-com/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D7%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF/ تاريخ الا طلاع 20/ 04/ 2023

تضمن قانون الاستثمار الجديد إمكانية نقل أنشطة بشكل جزئي أو كلي من الخارج للجزائر كما ضمن حرية الاستثمار الأجنبي، حيث يمكن أن تستغل الشركات والعلامات التجارية الأجنبية إمكانية بيع حق الإنتفاع للدخول للسوق الجزائري الذي حرمت منه قبل هذا القانون علامات تجارية مشهورة عالميا، والبداية كانت بإلغاء قاعدة 49/51 وهي القاعدة المثيرة للجدل والتي رأى فيها المتتبعون من اهم معوقات الاستثمار في الجزائر. هذه القاعدة والتي كانت تفرض شريكاً جزائرياً بالأغلبية في أي عملية استثمار أجنبي في الجزائر لم تعد موجودة والغيت تماما في القانون الجديد ولم يعد لها أي وجود. وهذا المسعى يعطي إشارة قوية حسب الخبراء في جدية رغبة السلطات الجزائرية في جلب الاستثمار الخارجي[1].

3 - تغيير ANDI إلى AAPI :

تم في القانون الجديد استبدال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار حيث كانت سابقا تقدم خدمة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمشاريع الاستثمارية عند شراء التجهيزات والعتاد الأمر الذي قزم من دورها وجعله لا يرتقي ولا يتماشى والهدف المنشود تحقيقه منها، وبأمل من هذا التغيير أن تساهم الوكالة الجديدة في مرافقة ودعم المستثمرين الجزائريين والأجانب بشكل حقيقي على أرض الميدان [2].

4 - الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية :

نص قانون الاستثمار الجديد على إنشاء شباك وحيد ذي اختصاص وطني بصفته منسقا وحيدا للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية والشبابيك الوحيدة اللامركزية، بما يسمح بالتكفل الأمثل بهذه المشاريع الاستثمارية، حيث يعتبر الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية هو المحاور الوحيد، ذو الاختصاص الوطني، ويكلف بالقيام بكل الإجراءات اللازمة لتجسيد ومرافقة المشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية، أما الشبابيك الوحيدة اللامركزية فهي بمثابة المحاور الوحيد للمستثمرين على المستوى المحلي، وتتولى مهام مساعدة ومرافقة المستثمرين في إتمام الاجراءات المتعلقة بالاستثمار[3] .

5 - تحويل الأرباح المرتبطة بالاستثمار نحو الخارج :

[1]- مرجع نفسه.

[2]- مرجع نفسه.

[3]- الجريدة الرسمية، العدد50، السنة التاسعة والخمسون، الخميس 28 جويلية 2022.

أي توسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة والعائدات الناجمة عن ذلك إلى المستثمرين غير المقيمين، وهذه قضية أخرى كانت من عراقيل الاستثمار في الجزائر والتي وجدت حلا لها في نص القانون الجديد تتعلق بمسألة التحويلات نحو الخارج فيما يخص الأرباح المرتبطة بالاستثمار، وحتى تمنح المرونة لتدفق رؤوس الأموال فقد تقرر استحداث نافذة موحدة لها اختصاص محلي موجه بالأساس إلى المشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، وهنا أوصى القانون بضرورة الإسراع في مسالة التحويل وعدم عرقلة العملية على مستوى المصارف والبنوك ودعوة هذه الأخيرة الى تطبيق اللوائح والتدابير بصورة أكثر مرونة بهدف الترويج للجزائر وتحسين مناخ الأعمال [1].

6 - حرية الفعل الاستثماري :

وجود كلمة في القانون وهي الكلمة التي فسرها العارفون بمسار الاستثمار في الجزائر على أنها تأكيد من السلطات من أن كل الاستثمار في الاقتصاد الجزائري مسموح بكل حرية دون توجيه من طرف الإدارة إلا من خلال مسألة التحفيزات المرتبطة بالجباية بصورة عامة، ويقصد بحرية الاستثمار أن كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا، مقيم أو غير مقيم يرغب في الاستثمار، هو حر في اختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما [2]، وقد تم التركيز على مسألة حرية الفعل الاستثماري من قبل كافة المهتمين بالجزائر على اعتبار أنها توحي أن الإدارة او البيروقراطية لم يعد لها اليد المؤثرة في الفعل الاستثماري في الجزائر. ولطالما اشتكى كل مستثمر أو راغب في الاستثمار في الجزائر من التداخلات المستمرة للإدارة في الحقل الاستثماري وفي هذا الصدد قررت الدولة ضرورة معاقبة كل من عرقل رغبة مستثمر أجنبي في الجزائر. وهذا المسعى بتحييد الإدارة في الفعل الاستثماري فسره المتعاملون الاقتصاديون على أنه ضمانة جزائرية على أعلى مستوى لكل من أراد الاستثمار في الجزائر وترافق هذا السعي لتحييد الإدارة بضمانة أخرى وهي تغير دور واسم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الذي أصبحت تحت اشراف الوزارة الأولى وتم تحديد دورها في مسألة الترويج لوجهة الجزائرية الاستثمارية [3].

7 - ضمانات للاستثمار الأجنبي :

---

[1]- مجموعة الاقتصاد والأعمال، **قانون الاستثمار الجديد في الجزائر ...مزيد من الضمانات ورغبة في تحسين مناخ الأعمال**
تاريخ الاطلاع 20/04/ 2023 www.iktissadonline.com/node/7679

[2]- محمد الصالح براهيمي، **مشروع قانون الاستثمار.. عرض شامل لمحتوياته**، جريدة المستثمر.
https://almostathmir.dz/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%-88%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%88%D9%8A/ تاريخ الاطلاع 2023/04/21

[3]- مجموعة الاقتصاد والأعمال، مرجع سبق ذكره.

فيما يتعلق بمسألة الضمانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي نص القانون الجديد على ضمانات قانونية وإدارية، قضائية وتحكيمية غير مسبوقة، وعلى رأسها انشاء لجنة عليا للطعون المتصلة بالاستثمار على مستوى رئاسة الجمهورية تتكلف بدراسة والبت في الطعون والشكاوى التي يقدمها المستثمرون. ويرى العديد من الخبراء أن وضع هذه اللجنة تحت اشراف اعلى سلطة في البلاد يعتبر توجهاً قوياً نحو مزيد من تحييد الإدارة والاستجابة لكل الملاحظات والشكاوى التي عرقلت الفعل الاستثماري في الجزائر، كما ورد ضمن هذا القانون التأكيد على حماية الملكية الفكرية للمستثمرين من خلال تكفل الدولة بتلك الحماية، ويعتبر هذا التكريس لهذه الضمانة مواصلة لحماية ملكية المستثمر من قبل الدولة بنوعيها التقليدية المتمثلة في الملكية العينية للعقارات والمنقولات والملكية الفكرية والمتمثلة في الحقوق المعنوية التي يمتلكها المستثمر والتي يستخدمها في مشاريعه الاستثمارية سواء كانت حقوق أدبية كحقوق المؤلف والحقوق المجاورة أو حثوث صناعية على غرار براءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها [1] .

ثانيا - السلبيات أو المآخذ التي وردت في قانون الاستثمار الجديد:

إن القراءة المعمقة لمحتوى قانون الاستثمار تؤكد أن السلطات الجزائرية سعت قدر الإمكان للاستجابة لكل ما اعتبرته الأطراف المحلية والأجنبية كمعرقل للاستثمار، وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة والاستشارات الواسعة التي قامت بها الدولة في هذا الشأن يقول البعض أنه لمن المنطقي انتظار تطبيق هذا القانون في الميدان ثم الوقوف على نتائج تطبيقه قبل الحكم عليه، غير أن البعض الاخر من أهل الاختصاص يشيرون الى بعض من السلبيات أو المآخذ التي وردت في قانون الاستثمار الجديد ومنها[2]:

1 - إشكالية الإحالة على النصوص التنظيمية في قانون الاستثمار الجديد :

المبالغة في الإحالة على النصوص التنظيمية التي اشتمل عليها قانون الاستثمار الجديد، وقد ورد في العديد من المرات في مواد قانون الاستثمار الجديد ذكر عبارة تفاصيل أكثر "عن طريق التنظيم.." ويرى أهل الاختصاص أن تلك العبارة يمكن أن تكون نقطة ضعف في القانون التي يمكن من خلالها العودة للبيروقراطية المعهودة سابقا في ملفات الاستثمار ما لم تثبت تلك القوانين التنظيمية حال صدروها وتطبيقها عكس ذلك، حيث أصبح من العادة أن يتم إصدار قوانين فعالة وناجعة ولكن تأتي تعلمية فوقية من أحد الوزارات أو من طرف الولاة لتقوم بتجميدها، ففي كثير من الأحيان يحدث هذا الأمر في الجزائر بأن تقوم تعليمة بإلغاء قانون، ولذلك حث المختصون الحكومة على الاستعجال بسن النصوص

[1]- الكاهنة ارزيل، **نظرة حول جديد قانون الاستثمار 2022**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، المجلد 17، العدد 02، 2022، ص53.

[2]- المكتب الجزائري لدراسة المشاريع وتطوير الاستثمار(calpiref، مرجع سبق ذكره.

التطبيقية مع سن القوانين "النصوص التشريعية والتنظيمية" المرافقة لمشروع هذا القانون بغية حلحلة جميع قضايا الاستثمار، على غرار القوانين المتعلقة بالقرض والنقد والعقار الصناعي والإصلاح الجبائي "الضريبي والجمركي" والعقار والسياحة والنقل والمناجم... وغير ذلك.

2 - غياب الدور الفعال لمكاتب الدراسات :

لم ترد في قانون الاستثمار الجديد أي عبارة تشير إلى دور مكاتب الدراسات والاستشارات في مجال دراسة المشاريع في تسهيل ومرافقة المستثمرين، وقد اقتصر ذلك الدور على المكاتب اللامركزية والشباك المركزي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار حصرا، الأمر الذي قد ينذر بمزيد من البيروقراطية،. في حين كان من الممكن الإشارة إلى ضرورة إعادة تنظيم دور مكاتب الدراسات في العملية الاستثمارية وإنشاء نظام اعتماد قوي لا يعتمد فقط على الشهادات وإنما على اختبارات ومراقبة مستمرة لنشاطاتهم وتقديم الدعم اللوجيستكي والإداري وتسهيل حصولهم على المعلومة.

3 - إصلاحات شاملة للهيئات المتدخلة في الاستثمار :

يرى الخبراء أن نجاح قانون الاستثمار الجديد سيتطلب القيام بثورة إصلاحات شاملة تطال القطاع المصرفي والنظامين الضريبي والجمركي، كما أن الإدارات والهيئات المتدخلة في الاستثمار يجب أن تواكب القانون الجديد وتكون في نفس الوتيرة على غرار الجمارك والضرائب والمنظومة البنكية والجهات المسؤولة عن منح العقارات والأراضي وغيرها، حتى تكون هناك ترجمة فعلية لهذ القانون الجديد واقعيا.

المطلب الثاني : استراتيجية تنفيذ الحكم الراشد في الجزائر ومعوقاته

أولا: استراتيجية تنفيذ الحكم الراشد في الجزائر:

ظهر الاهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية، ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية تعزز العدالة الاجتماعية ومكافحة ظاهرة الفساد عن طريق اصدار مختلف التشريعات الردعية أهمها [1] :

- الأمر 66/156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن لقانون العقوبات لجرائم الفساد، والقانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2001 .

[1]- مجلس الأمة، دور البرلمان في الوقاية من الفساد، مجلة الفكر البرلماني، العدد11، جانفي2006، ص217.

- انضمام الجزائر والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003، بمرسوم رئاسي رقم 04/128 المؤرخ في 19 أبريل 2004.

- القانون رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

- تأسيس اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005 وتتكون من 100 ممثلين للقطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني.

كما اعتمدت الدولة الجزائرية سياسة الحكم الراشد كمحدد رئيسي لإصلاح الدولة وكنهج لتوفير قاعدة ادارية مستقرة وفعالة تندرج في وئام البيئة الاجتماعية والاقتصادية كشرط لمواجهة التحديات الرئيسية، وذلك من خلال[1] :

- ✓ إعادة اطلاق عملية التنمية على أساس شراكة فاعلة بين الدولة والقطاع الخاص وادراج الجزائر في أنماط التجارة العالمية.
- ✓ توطيد السلام والأمن المدني وتحقيق الاستقرار المؤسسي واستمرار البناء الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون.
- ✓ تحسين الوضع الاجتماعي والأوضاع المالية القابلة للحياة على حد سواء من خلال اصلاح القطاعات الاجتماعية.

ثانيا: معوقات تحقيق الحكم الراشد في الجزائر

واجه الجزائر مجموعة من العراقيل في ظل تبنيها لسياسة الحكم الراشد، حيث عمدت الى استخدام الأساليب التي تعتبر كإطار عام للانطلاق والتفكير مستعينة بذلك على تنظيمات قانونية قصد الوصول الى الطريقة العقلانية الرشيدة في سبيل التكفل بالقضايا التي تشغل الرأي العام، ومن بين معيقات تحقيق الحكم الراشد في الجزائر ما يلي[2]:

- ➢ **غياب التداول على السلطة:** ونظرا لما تشهده الجزائر من هيمنة عسكرية على الطبقة السياسية وخاصة بعد التدخل في المسار الانتخابي الذي أضحى له دور وتأثير كبير على عملية التداول على الحكم.
- ➢ **غياب الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية:** فبعد التحول الديمقراطي الذي عرفته

[1]- Azzedine **ABDENOUR, Réforme Administrative Et Gouvernance En Algérie : Défis Et Options Prioritaires** , conférence internationale sur les priorités d'innovation dans la gouvernance et l'administration publique en région méditerranéenne , NAPALES , 17-20 Mai 2004 , PAGE 05.

[2]- آسيا بلخير، **إدارة الحكمانية في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق "الجزائر نموذجا 2000-2007"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص ص204-207.

الجزائر واقرار التعددية السياسية سنة 1989، حيث نصت المادة 04 من دستور 1989 على "الحق في انشاء جمعيات ذات طابع سياسي" الا أن نسبة المشاركة السياسية في الجزائر كانت ضعيفة، وتعود أسباب ذلك الى ضعف الحراك الاجتماعي وكذا القيود المفروضة على نشاط الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الى جانب عزوف المثقفين عن المشاركة في الحياة السياسية، التي جعلت من الممارسة الحزبية ضعيفة وغير فعالة كما أن عدم انتشار الثقافة السياسية بين الوسط الاجتماعي الجزائري ساهم كثيرا في تعطيل عجلة الديمقراطية ومنها عدم استمرارية المشاركة السياسية بين الوسط الاجتماعي الجزائري، اضافة الى أن غياب أطر الرقابة فيما يتعلق بقرارات السلطة السياسية والتي ترتبط بالمصالح الشخصية لأصحاب النفوذ داخل الدولة على حساب المصلحة العامة.

- **انتشار ظاهرة الفساد:** وهي من القضايا العامة التي تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية، لا سيما وأن ظاهرة الفساد أصبحت تطرح على المستوى العالمي لا على المستوى المحلي فقط مما يستلزم التعاون الدولي لمواجهتها، حيث تدرج العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية للمتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر في المجال التجاري بدفع الرشوة في معاملاتها الخارجية، مما يؤكد حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية بأن ظاهرة الفساد على صعيد الدولة الجزائرية لا تزال تشهد مستويات واسعة، وهو ما جعل الجزائر تحتل مرتبة ضمن "مقاييس الفساد"، ويعود ذلك إلى عدة معيقات أهمها[1]:

- انتشار الصفقات الجائرة جراء سوء ادارة الاقتصاد الوطني.
- غياب الرقابة والمساءلة على الممتلكات العامة لدولة، مما أدى الى انتشار مظاهر الرشوة والاختلاس.
- غياب فعالية أغلب الأنظمة والقوانين القادرة على مكافحة الفساد وغياب الارادة في الاصلاح بسبب انتشار التهاون والسلوكيات السلبية.
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسبب تفشي البيروقراطية، وغياب الكفاءة وعدم محاولة اجاد الحلول اللازمة لها.

كما تقف عملية الانتقال للحكم الراشد عدة معوقات أخرى تختلف في نوعها ودرجة تأثيرها السلبي حسب الخصوصيات الثقافية والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والسياسي في الدولة، وعموما يمكن حصر هذه المعوقات فيما يلي[2]:

-إذا لم تتمكن الهيئات الحاكمة من الفصل بشكل واضح في المصالح المالية وبين ما هو خاص وما هو عام، فيتم استخدام الموارد العامة لتحقيق المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة.

[1]- محمد غربي، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص166 ،167 .
[2]- آسيا بلخير، مرجع سبق ذكره، ص220.

-لم تتمكن الدولة من التقليص من العدد الكبير للقواعد القانونية والاجرائية المعيقة للاستثمار والإنتاج سواء الداخلي أو الخارجي، الأمر الذي يدفع الى تنمية الأنشطة الغير انتاجية ويقوي المضاربات على حساب خلق الثروات المادية.

-وجود قاعدة حكم ضيقة أو مغلقة وغير شفافة للمعلومات المساعدة على عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة.

-النمو الكبير للأجهزة البيروقراطية على أساس المؤسسات الانتخابية، الأمر الذي يزيد في عجز ميزانية الدولة ويرفع من مديونيتها.

المطلب الثالث: ضمانات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

اولا: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر الضمانات مجموعة من الوسائل الكفيلة لحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد خطر الضياع أو الخسارة "استرداد رأس المال وتحويل الأرباح"، اذ اعتمدت الجزائر على مجموعة من الضمانات قصد تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من بين هذه الضمانات ضمانات قانونية والتحكيم كضمانة قضائية.

- **الضمانات القانونية:** ان حركة رؤوس الأموال مرتبطة ارتباطا طرديا بمدى الحماية والضمانات المقدمة من الدول المضيفة لهذه الأموال، لأن المستثمرين الأجانب عموما يبحثون عن الموقع الذي تتوفر فيه الحماية والضمان، وهذا ما تم العمل عليه في الجزائر على عدة مستويات سواء عن طريق التشريع الداخلي أو عن طريق الاتفاقيات الدولية. والتي يمكن ايجازها كما يلي[1] :

✓ **حماية الاستثمار الأجنبي في ظل التشريعات الداخلية :**

عمدت التشريعات الداخلية للعديد من الدول على احتواء الدساتير والقوانين أحكاما مختلفة، الغرض منها توفير الحماية القانونية للاستثمار الاجنبي لذلك كرس المشرع الجزائري بعض قواعد الحماية للاستثمارات الأجنبية منها: الضمانات الدستورية، الحماية التشريعية.

✓ **الضمانات الاتفاقية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية :**

تكملة لسياسة تهيئة المناخ المناسب للاستثمار، قامت الجزائر بعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية والثنائية متعددة الاطراف لجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب اليها من الدول المتعاقد معها، وايضا منح الحماية والضمان اللازمين لهم ومن بين هذه الاتفاقيات: الاتفاقيات الثنائية (الاتفاق

[1]- مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019-2020، ص ص 144-146.

المبرم بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، الاتفاقية المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي اللوكسمبورغي)، الاتفاقيات متعددة الأطراف(الاتفاقية المغاربية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الاتفاقية الدولية المتضمنة انشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار).

- **التحكيم كضمانة قضائية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة :** تعد تسوية المنازعات عن طريق التحكيم أهم ضمانة تقدم للمستثمر الأجنبي، ولذلك تلجأ الدول المضيفة الى النص في تشريعاتها الداخلية على منح المستثمر الأجنبي امكانية اللجوء الى التحكيم، فالتسوية العادلة والمصنفة تمنح للمنح للمستثمرين الأجانب الثقة والطمأنينة، لذلك أصبح التحكيم هو القضاء الطبيعي في مجال الاستثمار بعد توفر مجموعة من الشروط[1].

ثانيا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن تصنيف المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر إلى العديد من العراقيل والتي يمكن إيجازها كما يلي :

- **العراقيل السياسية والقانونية والإدارية:** وتتمثل فيما يلي [2] :
  - تذبذب الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على الاستثمارات الداخلية.
  - غياب التنسيق بين أجهزة الاستثمار.
  - الكثير من التشريعات المتعلقة بالاستثمار لم تتضمن نصوصا صريحة تبين العلاقة بين الاستثمار والبيئة.
  - عدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضها.
  - تفشي الرشوة والبيروقراطية والروتين في انجاز الملفات، حيث تتطلب تعدد الوثائق طول الوقت للحصول عليها.
  - غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري والاقتصادي.
  - عدم امكانية سيادة القانون بسبب تعفن أجهزة الادارة الجزائرية وسيطرة الفساد.
- **العراقيل الاقتصادية والمالية:** ويكمن إيجازها كما يلي[1]:

[1]- مرجع نفسه، ص147.

[2]- مهري عبد المالك وآخرون، **واقع و آفاق التجربة الجزائرية في إصلاح المناخ الاستثماري و انعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد09، العدد01، 2020، ص162.

- ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت الى نشوء أسواق موازية وبروز ظاهرتي الفساد والمنافسة الغير مشروعة.

- قلة التشريعات المصرفية سواء من الناحية القانونية أو من الناحية التقنية.

- عدم توفر خريطة للمشروعات الاستثمارية والفرص المجدية والمتاحة للاستثمار.

- عدم توفر بيئة استثمارية كسوق عمالة غير مؤهلة وغير مرنة، اضافة الى ذلك صعوبة وارتفاع تكلفة الخدمات.

- تعثر اجراءات الخصخصة، حيث تعتبر الخصخصة عنصرا مؤثرا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق اتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب.

- صعوبة الحصول على العقار الصناعي رغم أنه غير ممنوع عن المستثمرين الأجانب وهذا راجع لكثرة التعقيدات ككثرة الاجراءات الادارية.

- الوصول الى الأسواق المحلية والمشاركة في اقتصاديات ذلك البلد حيث تتم ازالة العقبات المعوقة للاستثمار .

- **العراقيل الاجتماعية والبنى التحتية:** والمتمثلة في[2]:

- التناقض بين البرامج التعليمية والتكوينية المنتهجة ومتطلبات السوق .

- نقص فادح في الهياكل والبنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر، ومنه يتعين على الدولة توفير هذه البنى من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

- توفير وسائل الاتصال بين الداخل والخارج واضافة الى ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتوفير الخدمات اللازمة للحصول على المعلومات.

---

[1]- وصاف سعيدي، قويدري محمد، **واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد01، 2008، ص09.

[2]- موزاوي عائشة، **القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر إشارة لقانون 09-16**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد02، 2017، ص145.

المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من الجهود من السلطات الجزائرية الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، إلا أنها لاتزال تعاني من بيئة غير مؤهلة تأهيلا مناسبا وكافيا.

المطلب الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سعت الجزائر على تهيئة مناخها الاستثماري لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع المستثمرين الأجانب المتخوفين من استثمارهم في الجزائر بسبب التقارير الصادرة من مؤسسات تقييم الاستثمار والتي كانت تصف مناخ الاستثمار بغير الملائم وهذا ما ينعكس على حجم تدفقاتها، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2011إلى غاية2021، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر 2011-2021

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
قيمة التدفقات (مليار دولار أمريكي)	2.57	1.50	1.69	1.50	-537.79	1.64	1.23	1.47	1.38	1.14	86917631

المصدر: بناء على معطيات البنك الدولي https://data.worldbank.org تاريخ الاطلاع 2023/03/02

من خلال الجدول نلاحظ السنوات من 2011إلى غاية 2014، انخفاض محسوس وطفيف في قيمة التدفقات الواردة للجزائر وهذا راجع إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة البترولية[1]، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أيضا تأرجح لحجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر، حيث سجل انخفاض كبير في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتصل إلى أدنى مستواها سنة 2015، بقيمة (-537.791) وهي أخفض حصيلة، ويرجع السبب إلى انهيار أسعار البترول ودخول قطاع الطاقة في أزمة باعتبار أن هذا الأخير يشكل أهم مصادر الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات الماضية، مما جعل المستثمرين الأجانب يحجمون في توجيه استثماراتهم إلى الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى تطبيق قاعدة49/51 (الشراكة الدنيا)، والتي تشكل أحد أهم العوائق التي تقف أمام المستثمر الأجنبي.

بعد سنة 2015، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر تحسنا حيث بلغت سنة

[1]- عبد الكريم الطيف، كوراد فاطيمة، **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "الواقع والتحديات"**، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد09، العدد01، 2019، ص153.

2018 قيمة (1.47) ميار دولار، ويرجع السبب في ذلك إلى إصدار قانون 16-09 المؤرخ في 03أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار والذي قدم مجموعة من الضمانات القانونية والتشريعية بالإضافة إلى العديد من المزايا والتحفيزات الضريبية والجمركية وكذا الإدارية لتشجيع الاستثمار، أما في سنتي 2019و2020 فقد شهد الاستثمار الأجنبي انخفاض محسوس نتيجة للتقلبات السياسية للبلد وكذا تداعيات "أزمة كورونا " على الاستثمار العالمي ككل.

في سنة 2016، تراجعت تدريجيا للحكومة الجزائرية عن قاعدة49/51 (قاعدة الشراكة الدنيا)، في مجال الاستثمارات الأجنبية، حيث تم سحب هذه القاعدة من قانون الاستثمار وإدراجها في قانون المالية لسنة2016، قبل أن يتم التراجع عنها بصفة نهائية بموجب قانون المالية لسنة2020، وبذلك أضحى اليوم في وسع المستثمر الأجنبي امتلاك كل حصص مشروعه الاستثماري وهذا يعتبر إحدى أهم العوامل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[1].

[1] البنك الدولي:https//data.worldbank.org تاريخ الاطلاع 2023/03/02

المطلب الثاني: توزيع وتطور المشاريع الاستثمارية

أولا: توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال

والجدول التالي يوضح المشاريع الاستثمارية كما يلي:

الجدول رقم (04): توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الأعمال خلال الفترة (2015-2019)

النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
التصنيع	883،12	42
الاستخراج	450،3	02
اللوجستيات والتوزيع والنقل	305،3	02
أعمال البناء	867	03
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	01
المبيعات والتسويق والدعم	114	19
التعليم والتدريب	42	04
التجزئة	19	03
الصيانة والخدمات	04	01

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،Alegria Country Profile 2020، ص03.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الأعمال خلال الفترة 2015-2019، حيث سجل نشاط التصنيع من حيث عدد المشاريع أعلى عدد بتكلفة 883،12 مليون دولار، ونشاط المبيعات والتسويق والدعم ثانيا ب19 مشروع وبتكلفة 114مليون دولار، وثالث نشاط هو خدمات الأعمال ب16 مشروع وبتكلفة كانت مقدرة ب96 مليون دولار، أما في المرتبة الرابعة فكانت من نصيب نشاط التعليم والتدريب ب4 مشاريع وبتكلفة مقدرة ب42 مليون دولار، في حين كان نشاط التجزئة وأعمال البناء في المرتبة الخامسة من حيث عدد المشاريع ب3 مشاريع، وتكلفة كل واحدة منهما على التوالي 19 مليون دولار، 867ملبون دولار ونشاط الاستخراج واللوجستيات والتوزيع والنقل في المرتبة السادسة بمشروعين وتكلفة نشاط الاستخراج قدرت ب345،3 مليون دولار، أما النشاط

الأخر فكان بتكلفة305،3 مليون دولار وأخر مركز كان من نصيب كل من نشاط الكهرباء، الصيانة والخدمات بمشروع واحد لكل منهما أما من حيث التكلفة كانت مقدرة ب170 مليون دولار لنشاط الكهرباء، اضافة الى 4 مليون دولار لصيانة والخدمات.

الجدول رقم (05): الدول العربية المستقبلة للمشاريع العربية لسنة 2020

الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)
السعودية	29	1698	2،1352
الإمارات	25	1023	9،614
مصر	19	1703	466
سلطنة عمان	11	1227	6،929
البحرين	7	893	8،540
الكويت	6	323	4،140
المغرب	4	994	9،234
الجزائر	2	67	30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2021، ص44.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن المملكة العربية السعودية استحوذت على 29 مشروع استثماري ما يساوي أو أكثر من ربع عدد المشاريع العربية، كما حظيت بأعلى قيمة اجمالية للاستثمار بتقدير 2،1352، فيما حصلت مصر على أكبر عدد من الوظائف الاجمالية بقيمة 1703 و19 مشروع استثماري، بينما كانت الجزائر في المرتبة الأخيرة من أصل 8 دول مستقبلة للاستثمارات العربية بمشروعين (02) وبتكلفة استثمارية مقدرة ب 30 مليون دولار وبإجمالي عدد الوظائف 67 وظيفة، نظير دولة المغرب التي شهدت أكبر متوسط للوظائف بقيمة 248 لكل مشروع ما يعادل 994 وظيفة موزعة على 04 مشاريع استثمارية رغم امتلاك كلا البلدين لنفس الموقع الجغرافي وقربهم من البحر الأبيض المتوسط الا أن هذه الأخيرة تبعد بفارق كبير عن الجزائر في عدد الوظائف المتحصل عليها وتكلفة الاستثمارية لكل مشروع .

الجدول رقم (06): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة موزعة على الدول العربية لسنة 2021

الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)

الإمارات	455	20996	9،6566
السعودية	126	17501	6،9256
قطر	82	4206	2،1124
مصر	58	9300	5393
المغرب	50	11183	6،1800
البحرين	21	1743	2،981
سلطنة عمان	20	5384	4،4546
الجزائر	9	690	1،853

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2022، ص48.

وفقا لأخر التصريحات المقدمة من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تم الحصول على آخر الاحصائيات لعام 2021 وهذا كان من الناحية الكلية لتوزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر، حيث تحصلت الجزائر على المرتبة رقم 8 من اجمالي 8 دول عربية مستقبلة للمشاريع وهذا ما يبينه الجدول أعلاه [1]:

تصدرت الإمارات الدول العربية باستقبالها لـ 455. مشروع استثماري، مثلت 8،52% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة في حين حلت كثاني أكبر مستقبل للمشاريع بتكلفة مقدرة ب 9،6566 مليون دولار وبمتوسط وظائف 46 وظيفة، واصلت المملكة العربية السعودية الصدارة كأكبر مستقبل للمشاريع الاستثمارية بقيمة 9256.6 مليون دولار ما يقابلها 28.2% من اجمالي تكلفة المشاريع في المنطقة اضافة الى استحواذها المركز الثاني من حيث المشاريع ب 126 مشروع.

على صعيد التكلفة، كانت مصر في المرتبة الثالثة من أصل 8 دول باستقبالها 5393مليون دولار كتكلفة استثمارية ل 58 مشروع وبمعدل توظيف 9300 وظيفة.

الجزائر كانت في اخر مرتبة ب1،853 مليون دولار وباستقبالها ل09 مشاريع استثمارية بمتوسط عدد الوظائف بقيمة 650 وهذه النتيجة ضئيلة بما تمتلكه الجزائر من قدرة كبيرة على تحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية وتوفير مناخ استثماري مناسب مقارنة مع دولة المغرب التي استحوذت على المركز الخامس ب 50 مشروع استثماري وبتكلفة استثمارية مقدرة ب5393 مليون دولار .

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2022، ص48.

تصدرت الدول الخمس الأول في كل المؤشرات والتي تضمن كل من الإمارات، السعودية، قطر، مصر والمغرب على ما يقارب من 90% من عدد المشاريع و74%من التكلفة الاستثمارية و84% من الوظائف الجديدة .

ثانيا: تطور المشاريع الاستثمارية

والشكل الموالي يوضح لنا تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات

الشكل رقم(07) تطور المشاريع الاستثمارية

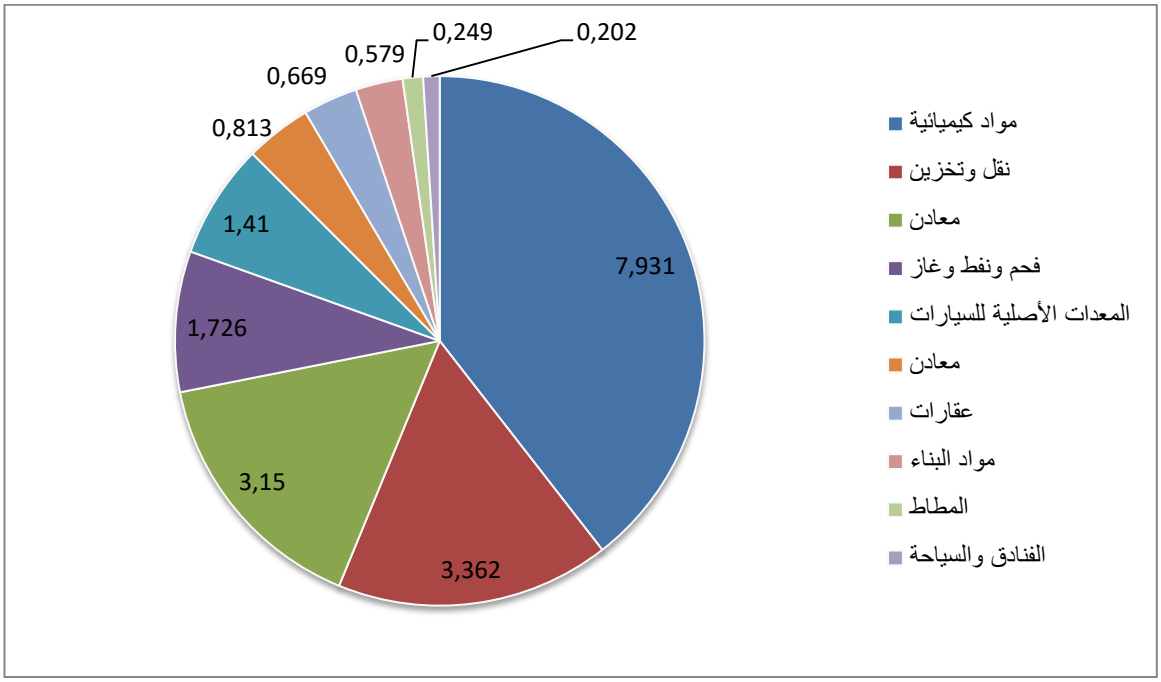

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، Alegria Country Profile 2020،ص03.

من خلال الشكل رقم(07) السابق احتلت المواد الكيميائية الحيز الأكبر بنسبة 931،7 مليون دولار فيما تليها في المرتبة النقل والتخزين بتكلفة 362،3 مليون دولار، أما في المرتبة الثالثة فكانت لقطاع المحروقات بقيمة 150،3مليون دينار تليها الفحم والنفط والغاز بمقدار 726،1 مليون دولار، خامسا المعدات الأصلية للسيارات ب410،1 مليون دولار وفي المرتبة الموالية قطاع المعادن بمقدار813 مليون دولار، ثم العقارات بمبلغ 669مليون دولار، في حين جاء كل من قطاع مواد البناء، المطاط والفنادق والسياحة بقيمة 579 و249 و202 مليون دولار على التوالي .

المطلب الثالث: أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر

أولا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(07): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونج كونج	000،6	1	1
الصين	827،3	12	7
سنغافورة	151،3	3	1
فرنسا	266،2	16	15
مصر	553،1	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	576،1	143	108
الإجمالي	056،21	188	152

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، Alegria Country Profile 2020،ص03.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، في الفترة الممتدة بين2015- 2019، تحصلت الجزائر على 188 مشروع استثماري جديد وبتكلفة استثمارية مقدرة ب 50،21 مليون دولار اضافة الى 152شركة،حيث استحوذت فرنسا على 16 مشروع استثماري وبتكلفة مقدرة ب266،2 مليون دولار و15 شركة، ثم الصين ب 12 مشروع و07 شركات بالإضافة الى 827،3 مليون دولار بالنسبة للتكلفة، وتليها اسبانيا ب07 مشاريع من أصل 188مشروع استثماري بمعدل 07 شركات وبتكلفة استثمارية قدرت ب517 مليون دولار، في حين كانت سويسرا مستثمرة ب06 مشاريع بالجزائر و05 شركات بتكلفة استثمارية مقدرة ب 400 مليون دولار، أما مصر فكانت مستثمرة ب 03 مشاريع و03 شركات بتكلفة 533،1 مليون دولار، ثم اليابان بتكلفة 385 مليون دولار و03 مشاريع وشركتين، وتأتي سنغافورة ب03 مشاريع وشركة واحدة بثالث أكبر تكلفة استثمارية بمبلغ 151،3 مليون دولار، حيث استثمرت تركيا مشروعين في الجزائر بشركتين ما يعادل تكلفة

741 مليون دولار، وفي الأخير كل من قطر وهونج كونج بمشروع وشركة واحدة لكل منهما وبأكبر تكلفة استثمارية بالنسبة لهونج كونج المقدرة ب6،000 مليون دولار وقطر ب666 مليون دولار.

ثانيا: أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة2015-2019

وهذا ما يبينه الجدول الموالي، الذي يوجز أهم الشركات المستثمرة

الجدول رقم (08): أهم 05 شركات مستثمرة في الجزائر

الشركة المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
CITIC Group	**000،6**	**1**
China State Construction Engineering Corporation(CSCEC)	**300،3**	**1**
Indorama	**151،3**	**3**
Total	**929،1**	**2**
Egyptian General Petroleum Corporation	**404،1**	**1**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، Alegria Country Profile 2020،ص03.

من خلال الجدول الموضح أعلاه، نلاحظ أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر، حيث استقبلت الجزائر ثماني(08) مشاريع خلال الفترة 2015-2019، بتكلفة إجمالية قدرت ب 784،15 مليون دولار موزعة على الشركات التالية.

وكانت أكبر تكلفة للشركة **CITIC Group**، وهي شركة صينية مختصة في البناء بقيمة 000،6 مليون دولار وبمعدل مشروع واحد (01)، وكان المشروع المندمج لإنتاج الفوسفات بالجزائر المبرم سنة2018، حيث يحوز الطرف الجزائري فيه على 51% مقابل 49% للطرف الصيني، كما هو متوقع دخول المشروع حيز الاستغلال سنة 2022 مع استحداث 3000منصب عمل مباشر[1].

أما شركة (**Construction Engineering Corporation(CSCEC China State**، هي شركة صينية مستثمرة في الجزائر بمشروع واحد، وتكلفة استثمارية مقدرة ب300،3 مليون دولار، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بهذه الشركة تم إبرام اتفاقية تتضمن تولي مسؤولية الطلاب المتدربين المسجلين في

[1] -https://www.entv.dz/%D8%B3%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%B7%D%B%1D8%A7%D9%83-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%B9%D8%A9-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85D8%B9-%D8%B%/

الجامعات وتدريبهم داخل شركة**(CSCECALGERIA)**، أو مع مشاريعها المختلفة ومدة سريان هذه الاتفاقية 03سنوات ابتداء من 2022إلى غاية 2025[1].

أما أكبر شركة مستثمرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع، فكانت من نصيب شركة **Indorama**، ب03 مشاريع وبتكلفة استثمارية محددة 151،3 مليون دولار، وهي شركة ذات أصول إندونيسية مقرها سنغافورة، مختصة في إنتاج الأنسجة والخيوط المعزولة والأقمشة وغيرها، وتحظى هذه الشركة بوجود في العديد من البلدان، ثم توسعت لاحقا لإنتاج البتروكيماويات [2].

وبالنسبة لشركة **Total**، فقد كان لها مشروعين(02) وبتكلفة مقدرة ب 929،1 مليون دولار، وهي شركة فرنسية مستثمرة في الجزائر في مجال الغاز.

وفي المركز الأخير، كان من نصيب الشركة المصرية **Egyptian General Petroleum Corporation** بمشروع واحد، وبتكلفة استثمارية مقدرة ب404،1 مليون دولار.

[1]- https://ar.univ_ blida.dz/cscec _china_ state _construction _engineering_ corp / تاريخ الاطلاع 2023/03/05

المبحث الثالث: تقييم مشهد متغيرات بيئة الأعمال الجزائرية

تسعى الجزائر لتحسين بيئة أعمالها فوجود بيئة أعمال جيدة وتمركز الدولة في مكانة جيدة ضمن مختلف المؤشرات العالمية المتعلقة بالاستثمار وأنشطة الأعمال يساعد ليس فقط على جذب المستثمرين وانما سيساعد أيضا على تحسين وانجاز مشاريع اكبر وبالتالي الاستفادة من المزايا المصاحبة لهذه المشاريع، وسنحاول في هذا السياق دراسة وتقييم بيئة الأعمال الجزائرية من خلال بعض المؤشرات الكمية العالمية في بعض المجالات ذات العلاقة بشكل مباشر وغير مباشر بالحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية والشفافية الدولية

أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يبين الجدول التالي تصنيف أو مرتبة الجزائر الدولية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2012-2022:

الجدول رقم (09): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2012-2022)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الترتيب الدولي	132	145	146	157	154	172	172	171	169	162	168
الترتيب على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	14	14	14	14	13	14	14	14	14	13	13
نقطة مئوية	4،52	6،49	8،50	9،48	1،50	5،46	7،44	2،46	9،46	7،49	8،45

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال (**Index of Economic Freedom)**
#https://www.heritage.org/index/download

تعتبر بيئة الأعمال في الجزائر بدلالة مؤشر الحرية الاقتصادية في الفترة 2012 – 2022 في الغالب سوق ذات اقتصاد غير حر، فالجزائر تحتل مراتب جد متأخرة سواء على الصعيد العالمي أو على المستوى الاقليمي (مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا) ولم تحصل على التنقيط (50 نقطة على الأقل) المقابل لوجود حرية اقتصادية ضعيفة الا مرتين فقط في سنتي 2014 و2016، أما في باقي السنوات فقد كان التنقيط الخاص بالجزائر دوما أقل من 50، وهذا ما يمكن تفسيره أنه وبالرغم من المساعي

الحثيثة للدولة لتشجيع الخوصصة والعمل الحر، الا أن الدولة ذاتها لا زالت تهيمن على جل الاقتصاد والنشاط البنكي ومازالت اللاعب الأساسي في مراقبة السياسات كما أن أسواق المال لا تزال هي الأخرى على درجة كبيرة من التخلف والنظام القضائي عموما ضعيف، ومن خلال الجدول (1) يتضح أن الحرية الاقتصادية في الجزائر مازالت منعدمة وهذا ما يدل على وجود اختلالات وتشوهات في بيئة الأعمال الاستثمارية في الجزائر، اذ احتلت المركز 168 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2022 بحصولها على 45.8 نقطة مئوية، أما على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد احتلت المركز13، مما يعني تصنيفها ضمن البلدان ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة، كما يؤكد الترتيب المتأخر للجزائر ضمن هذا المؤشر تدهور مراتب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): التنقيط الخاص بمؤشرات الحرية الاقتصادية للجزائر لسنة 2022

حقوق الملكية	الفعالية القضائية	نزاهة الحكومة	العبء الضريبي	الإنفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
8،27	5،29	4،28	9،71	7،50	1،12	6،53	4،51	1،75	5،57	30	30

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال (**Index of Economic Freedom)**

تاريخ الاطلاع 2023/03/10 **https://www.heritage.org/index/excel/2023/index2023_data.xlsx**

هذه الإحصاءات المبينة في الجدول السابق من شأنها التأثير سلبا على قرارات الأجانب والمحليين الراغبين بالاستثمار وانشاء المؤسسات، وبالتالي لابد من تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر كمحاربة البيروقراطية وتحسين القوانين الاستثمارية ومحاربة الفساد وغير ذلك من الإجراءات الواجب القيام بها في هذا الشأن.

ثانيا: مؤشر الشفافية الدولية:

عانت الجزائر كغيرها من المجتمعات الانتقالية من ظاهرة تفشي الفساد والرشوة، فالدولة التي لم تحسم أمرها وقبلت لنظامها الاقتصادي أن يتأرجح بين التخطيط المركزي وبين اليات السوق الحر، ضرب فيها الفساد بشدة، خصوصا على المستوى الاداري فيها، اذ لا يمكن استخدام اقتصاد حر مشجع للعمل الحر ومستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر مع نفس الاليات التي جرى استخدامها في ظل

الاقتصاد المركزي المخطط[1]. وبناء على التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية International Transparencyومن تحليل بيانات الجدول الموالي نجد أن تصنيف الجزائر تبعا لمؤشر الشفافية الدولية (مدركات الفساد) أقل من 40% خلال الفترة 2012-2022، وهي بذلك من أكثر الدول فسادا في العالم، حيث حصلت على درجة 33 من أصل 100 نقطة سنني 2021 و2022 بمرتبة 117 و116 على الترتيب من أصل 180 دولة، هذا ما يؤكد انخفاض مستوى الشفافية في الجزائر بشكل كبير وارتفاع معدلات الفساد وذلك حسب المنظمات الدولية المختصة.

وقد خلص مؤشر مدركات الفساد لعام 2022، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، والمنشور على موقعها على الإنترنت، والذي يقيس حجم الفساد في القطاع العام وفقا لخبراء ورجال أعمال، إلى أن الحكومات الفاسدة تفتقر إلى القدرة على حماية الشعوب، بينما من المرجح أن يتحول السخط العام هناك إلى أعمال عنف وهذا بدوره يؤثر سلبا على جذب وتطور الاستثمار الأجنبي، وجاء في التقرير أيضا أن الجزائر جاءت في المرتبة العاشرة عربيا، وأوضح التقرير أيضا أن عددا من الفضائح المرتبطة بالإنفاق العام، فضلا عن الكشف عن سوء السلوك في المراكز القيادية العليا في الدولة، سلط الضوء على أوجه القصور المؤسفة في أنظمة النزاهة السياسية في البلاد [2]، وربما أحسن دليل على ذلك ما حدث ولا يزال من المحاكمات ذات الصلة بالفساد ودحول العديد من المسؤولين للسجن بتهم الفساد واهدار المال العام، الأمر الذي جعل مشكل الفساد في الجزائر حاجزا يعيق تحسن وتطور الأعمال ويحول دون جذب المشاريع الاستثمارية الأجنبية وبالتالي يضعف شفافية بيئة الاستثمار في الجزائر.

[1]- هاني عبد المالك، **تقييم أثر بيئة الأعمال الجزائرية على تو افد السياح الأجانب (1995 – 2018)**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 01، جوان 2020، ص 49.

[2] - Transparency International, CPI 2022 Report « CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2022 », Berlin, Germany , January 2023
https//images.transparencycdn.org/images/Report CPI2022 English.pdf تاريخ الاطلاع 2023/03/10

الجدول رقم (11) موقع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية الدولية (مدركات الفساد) 2012 – 2022

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الترتيب الدولي للجزائر	105	100	100	88(من 168 دولة)	108(من 176 دولة)	112(من 180 دولة)	105(من 180 دولة)	106(من 180 دولة)	104(من 180 دولة)	117(من 180 دولة)	116(من 180 دولة)
عدد النقاط من 100 نقطة	34	36	36	36	34	33	35	35	36	33	33

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى: - الموقع الالكتروني لمنظمة الشفافية الدولية (TRANSPARENCY INTERNATIONAL)
https://www.transparency.org/en/cpi/2022 تاريخ الاطلاع 2023/03/11

- بن عزوز محمد، **الفساد الإداري آثاره واليات مكافحته(حالة الجزائر)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، العدد 7، 2016، ص 212.

المطلب الثاني : مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يعرض الجدول الموالي موقع الجزائر ضمن ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للفترة (2014- 2020).

الجدول رقم (12): موقع الجزائر ضمن الترتيب العالمي في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للفترة (2014-2020)

المؤشرات	2014	2015	2016	2018	2019	2020
الترتيب في مؤشر سهولة الأعمال	153	154	163	166	157	157
بدء النشاط التجاري	164	141	145	145	150	150
استخراج تراخيص البناء	147	127	127	146	129	121
الحصول على الكهرباء	148	147	147	120	106	102
تسجيل الملكية	176	157	163	163	165	165
الحصول على الائتمان	130	171	174	177	178	181
حماية الاستثمار	98	132	174	170	168	179
دفع الضرائب	174	176	169	157	156	158
التجارة عبر الحدود	133	131	106	181	173	172
تنفيذ العقود	129	120	176	103	112	113
إغلاق المشاريع	60	97	73	71	76	81

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي وتقارير ممارسة أنشطة الأعمال للسنوات 2014 – 2020

تاريخ الاطلاع 2023/03/11 https://arabic.doingbusiness.org/ar/reports/global-reports/doing-business-2020

يتضح من الجدول (5) أن الجزائر تحتل في أغلب المؤشرات مراكز جد متأخرة عالميا، وهي أيضا في تراجع شبه كلي على مستوى مختلف المؤشرات الفرعية باستثناء بعض التغييرات الايجابية الطفيفة جدا والتي لم تصل نسبة التحسن فيها 1 % مثل المؤشرات التي تتعلق ببدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء والتي كانت على الترتيب (0.1 %، 0.7 %، 0.2 %)، ومن خلال تحليل مكونات المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال يتبين أن الجزائر تعتبر من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك الدولي على الرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي تم اتخاذها، إذ سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا محفزا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، أي أن بيئة الاستثمار غير ملائمة وغير محفزة حتى لجلب أو انشاء الاستثمارات بشكل عام، وهذا نتيجة كثرة الاجراءات الادارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها سواء عند القيام بتأسيس المشاريع الاستثمارية (بدء المشروع، استخراج التراخيص، تسجيل الملكية، أو حتى عند دخول هذه المشاريع حيز الاستغلال والتنفيذ (الحصول على

الائتمان، دفع الضرائب، عمليات التجارة الخارجية)، وقد ساهمت هذه العراقيل سواء كانت مجتمعة أو بشكل منفردة في عزوف أو تدني حجم الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ويمكن ابراز أهم تلك العراقيل الخاصة ببيئة الاستثمار في الجزائر والتي تنعكس سلبا على جذب أو تدني حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل المؤشرات التالية[2]:

- **بدأ المشروع التجاري:** يحتاج الى 12اجراء وفي مدة 18يوم، وبتكلفة تمثل 11.3 % من متوسط الدخل الفردي، في حين وعلى سبيل المثال لا الحصر لا يجاوز الأمر في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE الأربعة 4 اجراءات ومدة 9 أيام وبتكلفة تمثل 3 % فقط من متوسط الدخل الفردي.

- **استخراج تراخيص البناء:** يحتاج الأمر في الجزائر الى 19 اجراء وفي مدة 131 يوما وبتكلفة 6.5 % من متوسط الدخل الفردي.، وقد كانت التكلفة لا تتجاوز 1 بالمئة في سنة 2015.

- **الحصول على الكهرباء:** يستلزم القيام بخمسة 5 اجراءات وفي فترة زمنية لا تقل عن 84 يوما وبتكلفة تقدر بـ 967 % من متوسط الدخل الفردي، في حين لا تتجاوز التكلفة 61 % من متوسط الدخل الفردي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE.

- **تسجيل الملكية:** تتطلب 10 اجراءات وفي مدة لا تقل عن 55 يوما وبتكلفة تقدر بـ 7.1 % من قيمة العقار، وبالمقارنة مع اقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا لا يكلف الأمر الا 5 اجراءات و26 يوم وبتكلفة 5.6 % فقط من قيمة العقار.

- **الحصول على الائتمان:** تم تسجيل ضعف كبير على مستوى المؤشرات الجزئية المكونة لهذا المؤشر، مثل مؤشر قوة الحقوق القانونية لم تحصل بيئة الأعمال في الجزائر الا على 2 نقطة من 12 نقطة (2 نقاط من 12)، أما بالنسبة لمؤشر عمق المعلومات الائتمانية فلم يتم تحصيل أي نقطة من هذا المؤشر (0 نقطة من 8)، وهذا بالتأكيد دليل قوي جدا على صعوبة الحصول على الائتمان ومحدودية صيغ التمويل المتاحة لأصحاب المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **حماية المستثمرين**: تمثلت المؤشرات الجزئية لهذا المؤشر في (4 نقاط من 10) بالنسبة لمؤشر نطاق الافصاح و (نقطة واحدة من 10) بالنسبة لمؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الادارة، أما بالنسبة لمؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي فكانت (5 من 10 نقاط)، وأما مؤشر نطاق حقوق المساهمين أي

[1] - ميلود بوعبيد، هارون الطاهر، **دور بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة اباتنة01، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 555.

[2] - البنك الدولي، https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_ri 2021 تاريخ الاطلاع 2023/03/14

حماية حثوث المساهمين فكان (0 من 6 نقاط)، وهذه المؤشرات الجزئية كلها مؤشرات ضعيفة ودون المستوى.

- **دفع الضرائب**: يقدر عدد الضرائب المدفوعة في السنة بـ 27 وفي 265 مرة في السنة، كما يبلغ اجمالي الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية بـ 66.1 %، وبالمقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة حوالي 10 فقط وفي أقل من 160 مرة في السنة، كما يبلغ اجمالي الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية بـ 39.9 %.

- **التجارة عبر الحدود**: يقدر الوقت اللازم للقيام بعملية التصدير من ناحية الامتثال فقط لقوانين الحدود 80 ساعة وبالنسبة للامتثال للشروط المستندية 149 ساعة وذلك بتكلفة لكلاهما تقدر بـ 593 و374 دولار على الترتيب، أما بالنسبة لإتمام عملية الاستيراد فيقدر الوقت اللازم لذلك من ناحية الامتثال لقوانين الحدود 210 ساعة أما عن الامتثال للشروط المستندية فيقدر بـ 96 ساعة، ونمثل التكلفة لكل من الامتثال لقوانين الحدود والامتثال للشروط المستندية بالنسبة للاستيراد 409 و400 دولار على الترتيب، وسواء بالنسبة للتصدير أو الاستيراد أو الوقت اللازم لذلك فالتكلفة والوقت كبير جدا ويمثل أضعافا مضاعفة قياسا بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE.

- **انفاذ العقود:** يقدر الوقت اللازم لتنفيذ العقود 630 يوم وبتكلفة اقدر بـ21.8 % من قيمة المطالبة.

- **تسوية حالات الاعسار**: يتطلب اغلاق المشروع 1.3 سنة وبتكلفة تقدر بـ 7 % من قيمة أصول الشركة المتعثرة، مع امكانية استرداد الدين بمعدل 50.8 سنت لكل دولار.

ومن بين أهم العوائق التي تحول دون استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مشكل التمويل من البنوك، حيث يرى جل المستثمرين أن النظام البنكي لا يزال دون مستوى تطلعاتهم نتيجة لمجموعة من الأسباب كنفص الخبرة المهنية لدة المشرفين على البنوك، بالإضافة الى الاعتماد على الطرق التقليدية في الإدارة والتسيير وهيمنة القطاع العام على القطاع البنكي، وبالإضافة الى العديد من المشاكل التي تعيق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مشكل العقار الصناعي، وارتفاع درجة التعقيدات الإدارية والبيروقراطية والمنافسة غير المشروعة والفساد المالي وغيرها، وتؤكد أغلب هذه المشاكل على ضرورة تفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد أو على المستوى الجزئي في إدارة الشركات [1].

المطلب الثالث: تحليل لمؤشرات الحوكمة و اتجاهها في الجزائر

[1]- عقون شراف وآخرون، حوكمة الشركات ودورها في استقرار بيئة الاعمال - دراسة تجارب دولية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02 ،ديسمبر 2020، ص 311.

قبل البدء في التحليل من المفيد الإشارة الى أن قيمة كل مؤشر من المؤشرات تقع بين (-2.5) وهو مؤشر يشير الى أداء ضعيف جدا و(+2.5) الذي يعكس أداء قوي للحوكمة الرشيدة أو ارتفاع قيمة المؤشر الى الأفضل حيث يدل على الإجراءات الفعالة التي ساهمت في تحسين وضعية الحوكمة الرشيدة[1]، والجدول التالي يبين مؤشرات الحوكمة واتجاهها في الجزائر للفترة 2012 – 2022

الجدول رقم (13)مؤشرات الحوكمة و اتجاهها في الجزائر للفترة 2012 – 2022

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التصويت والمساءلة	-90،0	-89،0	-81،0	-84،0	-86،0	-90،0	-00،1	-05،1	-08،1	-01،1	-90،0
الاستقرار السياسي	-32،1	-20،1	-19،1	-09،1	-09،1	-91،0	-83،0	-04،1	-84،0	-87،0	-32،1
فاعلية الحكومة	-44،0	-42،0	-33،0	-37،0	-43،0	-50،0	-45،0	-54،0	-54،0	-62،0	-44،0
الجودة التنظيمية	-32،1	-13،1	-30،1	-23،1	-23،1	-25،1	-33،1	-37،1	-33،1	-17،1	-32،1
سيادة القانون	-81،0	-69،0	-80،0	-92،0	-90،0	-91،0	-79،0	-84،0	-79،0	-81،0	-81،0
السيطرة على الفساد	-52،0	-47،0	-61،0	-61،0	-65،0	-57،0	-63،0	-63،0	-64،0	-61،0	-52،0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات الحوكمة:

-http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home
-http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/downLoadFile?fileName=wgidataset.xlsx
تاريخ الاطلاع 2023/03/15

من البيانات الواردة بالجدول رقم نلاحظ وجود مستوى ضعيف جدا شمل جل مؤشرات الحوكمة في الجزائر ولم تصل حتى المستوى المتوسط، كما يبدو مستوى الحوكمة في الجزائر عبر سنوات الدراسة غير مستقر ومتباين الى حد ما بالرغم من المستوى الضعيف المحقق من خلال القيم المنخفضة المؤشرات، فهذه القيم السالبة تعكس تدهور وضعية الجزائر بالنسبة لكافة المؤشرات طوال فترة الدراسة، كما يعكس التطور الزمني عدم وجود تحسن ملحوظ ومطرد بل مجرد تغيير ضئيل في فيم المؤشرات. وقد جاء ترتيب الجزائر جد متأخر قياسا بالعديد من الدول العربية فقد احتلت المرتبة 11 في ثلاث مؤشرات خلف كل من دول الخليج والأردن ومصر وكل من تونس والمغرب[2].

بالنسبة لمؤشر التصويت والمساءلة: نلاحظ تراجع وتدهور مستمر في قيم المؤشر منذ سنة 2011 الى غاية سنة 2021 ثم حققت تحسن طفيف سنة 2022 بقيمة لا تقل ضعفا قدرت بـ - 0.90، وأحسن قيمة سجلتها الجزائر على مستوى هذا المؤشر هي - 0.81 سنة 2011، وعلى اعتبار أن مؤشر التصويت

[1]- **تقرير تنافسية الاقتصادات العربية " تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية 2022 "**، العدد 06، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، فيفري 2023 ص 28.

[2]- بوركايب محمد عبد الماجد، يحياوي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص173.

والمساءلة هو المؤشر الذي بقيس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في انتخاب ممثليهم وعلى رأسها الحكومة، بالإضافة الى حرية التعبير والاعلام وتكوين الجمعيات، فالمستوى الضعيف لهذا المؤشر يعني بالضرورة أن الجزائر تعاني من قصور كبير من ناحية المساهمة في تحقيق الرقابة والمساءلة لكل من يرتكب خطأ على كافة المستويات الإدارية والسياسية، كما تعكس القيم المنخفضة لهذا المؤشر ضعف عملية المشاركة وانعدام أو قلة وجود سياسات ومؤسسات عامة تتسم بالشفافية ونخضع للمساءلة، والمساءلة والشفافية عاملان مهمان جدا فيما يتعلق بالاستثمار، فالمستويات العليا من عدم الشفافية والمرونة في الجهاز الإداري تفوق أو تقلل من كمية الاستثمار الأجنبي التي تتوقعها الدولة، في المتوسط يمكن للدولة أن تتوقع زيادة نسبة 40 % من الاستثمار المباشر لمجرد زيادة في مستوى الشفافية بنقطة واحدة، فسياسات عدم الشفافية والبيروقراطية تترجم في انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي وبالتالي مستويات الكفاءة باقتصاد الدولة المضيفة[1]، والمساءلة يقصد بها خضوع المسئول او المتصرف او المنتخب مهما كانت درجة مسؤوليته، للمحاسبة والمساءلة امام من يحددهم القانون، بما في ذلك تقديم المسؤول للتقارير او التوضيحات عن انشطته ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأما الشفافية فالمغزى منها أن يتم الاداء في كنف الوضوح التام، واستعداد المسئول لتقديم المعلومات في الوقت المناسب، وعدم اخفاءه للتصرفات ذات الصلة بسير ونشاط الاستثمارات مهما كانت طبيعتها[2].

وان الضعف فيما تعلق بمؤشر التصويت والمساءلة ولسنين طويلة في الجزائر يعني بشكل اخر[3] :

- التأثير السلبي الناجم عن الصعف في كل من المشاركة والمساءلة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، على اعتبار أن التراجع في مستوى المشاركة والمسائلة سيؤدي هو الاخر بالضرورة الى تراجع مستوى التنمية البشرية في الجزائر، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والذي يعد أحد العوامل المؤثرة والمحددة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن غياب أو انعدام المشاركة والمساءلة يعكس القصور والتخلف في الأطر المؤسسية والتشريعية والقانونية في الجزائر، وبالتالي غياب أو ضعف مكافحة الفساد

[1]- عماد الدين بركات، نور الدين مراد، **مناخ الاستثمار الإداري و أثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة تيبازة، الجزائر، العدد 06، جانفي 2019، ص 139.

[2]- خليفي عبد الرحمن، **مؤشرات الحوكمة في قوانين الادارة المحلية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول الحوكمة الادارية، جامعة تطوان، المغرب.

https://www.univ-soukahras.dz/wpuploads/eprints/2014-782-2efcd.docx تاريخ الاطلاع 2023/03/15

[3]- محمد عبد العليم صابر، **أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول العربية خلال الفترة 2000 2020 " دراسة قياسية تحليلية"**، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، مصر، المجلد 59، العدد 03، 2022، ص 190.

والبيروقراطية وأيضا عدم استقلالية القضاء وغياب مصداقيته في تنفيذ الأحكام وهذا ما يؤدي الى تدني وتراجع الثقة للمستثمر الأجنبي من ناحية حماية حقوقه وممتلكاته في الجزائر.

- التأثير السلبي لعدم مصداقية السياسات العامة للدولة وعدم الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات في الجزائر، فضلا عن عدم الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يرفع من درجة المخاطر أمام المستثمرين الأجانب الراغبين بالاستثمار في الجزائر، وهذا من الطبيعي أن ينجم عنه خوف لدى المستثمرين من غياب الحماية لحقوقهم والملكيات ذات الصلة، وبالتالي يسوء ويتردى المناخ الاستثماري اللازم لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي: نلاحظ تحسن طفيف ومستمر في قيم المؤشر من سنة 2012 الى غاية سنة 2018 أين تم تسجيل أحسن قيمة للمؤشر مقدرة بـ - 0.83، ليعاود بعدها المؤشر التراجع خلال سنة 2019 والتي تتعلق بعدم الاستقرار السياسي والتي ميزها الحراك الوطني في الجزائر ليسود بعدها استقرار سياسي في السنتين التاليتين 2020 و2021 والتي تزامنت مع فترة **الكوفيد 19أين تم** تسجيل عودة للتحسن في قيمة المؤشر والتي كانت على التوالي – 0.84 و– 0.87، وسنة 2022 تراجعت قيمة المؤشر مرة أخرى حيث سجل قيمة – 1.32 . هذا التحسن الطفيف في قيمة المؤشر يشكل عام بالنسبة للجزائر يشير الى أن احتمالية حدوث زعزعة في استقرار الحكومة أو استخدام عنف أو أي شيء من هذا القبيل أمرا لازال قائما حتى وان كان على درجة من الضعف. فمضمون هذا المؤشر بشير الى أن الاستقرار في البيئة الاقتصادية رهين بالاستقرار السياسي والاجتماعي[1]، كما أنه كلما كان النظام القائم ديموقراطي ومستقر سياسيا في أي دولة بما في ذلك الجزائر كلما كان أكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح [2]، لأن عدم الاستقرار السياسي سيقود الى المنافسة الغير عادلة وبالتالي يصبح المناخ الاستثماري غير جذاب.

بالنسبة لمؤشر فاعلية الحكومة ما يلاحظ على قيم هذا المؤشر هو أنه وعلى الرغم من ضعفها الا أنها تبقى مقبولة الى حد ما على اعتبار أنها تقترب من المستوى المتوسط، كما أن الملاحظ أيضا على قيم هذا المؤشر أنها مستقرة الى حد ما وتتغير في حدود ضيقة جدا، حيث سجل هذا المؤشر أحسن قيمة له سنتي 2014 و2015 بـ - 0.33 و- 0.37 على التوالي في حين تم تسجيل أسوء أداء للجزائر من خلال هذا المؤشر سنة 2021 بقيمة – 0.62 أما في سنة 2022 فقد تم تسجيل أحسن قيمة للمؤشر منذ خمسة

[1]- دقيش جمال واخرون، **أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 2002 - 2016**، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة غيليزان، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص ص 73، 74

[2]-عماد الدين بركات، نور الدين مراد، مرجع سبق ذكره، ص 144

سنوات قدرت بـ - 0.44 . وعلى اعتبار أن مؤشر فاعلية الحكومة هو مؤشر بقيس جودة الخدمات العامة وجودة الخدمة المدنية، بالإضافة الى درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية[1]، فهذا بشير بقربه من المستوى المتوسط ولو بشكل معقول ومقبول الى قدرة الدولة الجزائرية من خلال الحكومة على صياغة وتنفيذ سياساتها وأداء خدماتها العامة بكفاءة معتمدة على استقلالية معقولة تتمتع بها المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين من دون التعرض لضغوط سياسية قوية، بالإضافة الى أداء مقبول بالنسبة لشفافية ومصداقية الحكومة في اعلان سياستها العامة[2]، وكلما عملت الحكومة الجزائرية على الرفع من زيادة توفير وتقديم خدماتها بمصداقية واستقلالية عن الضغط السياسي كلما أثر ذلك إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنسبة لمؤشر الجودة التنظيمية (جودة القوانين): نلاحظ من بيانات الجدول أن قيم هذا المؤشر جد ضعيفة وتمثل أداء متواضع، حيث سجل هذا المؤشر أحسن أداء له سنة 2013 بقيمة – 1.13 في حين تم تسجيل أسوء أداء للجزائر من خلال هذا المؤشر سنة 2019 بقيمة – 1.37 أما في سنتي 2022 فقد تم تسجيل قيمة للمؤشر بـ - 1.32. وبشكل عام تشير قيم هذا المؤشر طيلة فترة الدراسة على أن الحكومة في الجزائر لم تزل بعد أو غير قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح قانونية من شأنها أن تسمح بترقية وتنمية القطاع الخاص على النحو المنشود [3]، فالمناخ الاستثماري في أي دولة يعتمد بشكل أساسي على تفعيل دور القانون ومدى مصداقيته، كما بمثل الاطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما كان محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي، وبالتالي فوجود إطار تشريعي كفؤ في الجزائر ينظم العلاقة بين الدولة والمستثمر الأجنبي أمر مهم جدا، والاطار التشريعي الكفؤ يتمثل بوجود قوانين تنظم وتحفز الاستثمار الأجنبي وتتسم بالوضوح وعدم التضارب مع القوانين الأخرى، كما يجب تواجد قوانين منظمة لعمل المستثمر الأجنبي وتكون مواكبة للتطورات والقوانين الدولية (خاصة ما تعلق بحقوق الملكية الفكرية)، ومن جهة أخرى من المفيد أن تتيح هذه القوانين توفر أنظمة ضريبية ومالية فعالة ومحفزة[4].

وعلى هذا الاطار يمكن أيضا تفسير هذا الضعف في قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر ليس فقط في عدم وجود القوانين الجيدة والمحفزة للاستثمار وحسب بل الى التهاون في تطبيق هذه القوانين والذي له

[1]- تقرير تنافسية الاقتصادات العربية " تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية 2022 "، مرجع سبق ذكره، ص 28

[2]- بوركايب محمد عبد الماجد، يحياوي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 170

[3]- دقيش جمال واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 74

[4]- حاكمي بوحفص، برادعي إبراهيم الخليل، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005 -2015**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017، ص 407

أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمسلم به أن المستثمرون الأجانب يرغبون دائما في وجود تشريعات ولوائح واضحة ووجود هيئات إدارية قادرة على تطبيق التشريعات، كما أن كثرة الإجراءات الإدارية والتنظيمية في الجزائر والمرتبطة على سبيل المثال بالسجلات التجارية كالمبالغة في عدد الإجراءات وما ينجم عنه من تأخر من الناحية الزمنية لإنشاء الأعمال التجارية كل هذا سيؤدي الى زيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وبالتالي فارتفاع التكاليف الإدارية والتنظيمية سيخفض بكل تأكيد تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

بالنسبة لمؤشر سيادة القانون: من البيانات الواردة بالجدول نلاحظ أن قيم هذا المؤشر لم تختلف كثيرا عن باقي المؤشرات الأخرى، حيث تظهر قيم المؤشر ضعيفة وهي مستقرة تقريبا على هذا الضعف الى حد ما ولا تتغير هي الأخرى الا في حدود ضيقة جدا، حيث سجل هذا المؤشر أحسن أداء له سنة 2013 بقيمة - 0.69 في حين تم تسجيل أسوء أداء للجزائر من خلال هذا المؤشر سنة 2015 بقيمة – 0.92 أما في سنتي 2021 و2022 فقد تم تسجيل قيمة للمؤشر بـ - 0.81.

مما لا شك فيه أن هناك علاقة قوية بين عناصر سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر على أساس أن الالتزام بالعقود والموقعة وتنفيذها وحماية حقوق الملكية على أنواعها وأيضا حفظ السلامة الجسدية للمستثمرين يلعب دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن حماية أصول القطاع الخاص من الاستلاء الاستبدادي بشكل مباشر أو غير مباشر يخفض تكلفة الاستثمار الأجنبي وحماية أصول الشركات أمر ضروري لمتابعة الاستثمارات الجديدة والتأكد من أنها تحقق عائدات جيدة ومن دون هذه العوائد المحفزة فالمستثمر الأجنبي سيكون محاط بالكثير من المخاطر وهذا بدوره سيؤثر بشكل سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. بناء على هذا السياق ومن قراءة أرقام هذا المؤشر يبدو أن الجزائر لا زالت تعاني من الكثير من التصرفات والمعاملات والأنشطة العامة والخاصة الادارية والمالية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر الغير مطابقة للقانون وتتم على اساس غير شرعي ولا تحتكم الى القانون، وهذا ما يرجح التأثر السلبي في ثقة المتعاملين بعدم تطبيق القانون من قبل الحكومة على نحو متساوي وعادل اتجاه كل الأفراد والمنظمات، وخاصة ما تعلق بمدى القدرة على حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود[1]، ومن الأكيد أنه عندما تكون هناك سيادة للقانون قوية سيؤدي ذلك الى ضمان وجود بيئة مستقرة، والتزام الحكومات بتنفيذ العقود وحماية الملكية وحقوق الأفراد سيشجع المستثمرين والشركات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر.

[1]- محمد عبد العليم صابر، مرجع سبق ذكره، ص ص 188- 189.

بالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد: ما يلاحظ على قيم هذا المؤشر أنها مستقرة بحيث تقترب في كثير من الأحيان من الثبات، وعلى الرغم من أنها سالبة الا أنها تقترب من المستوى المتوسط للمؤشر، وقد سجل هذا المؤشر أحسن قيم له طوال فترة الدراسة سنة 2013 بـ - 0.47، في حين تم تسجيل أضعف قيمة لهذا المؤشر سنة 2016 بقيمة – 0.65 أما في سنة 2022 فقد تم تسجيل أحسن قيمة للمؤشر منذ تسعة سنوات قدرت بـ - 0.52 . للإشارة أن هذا المؤشر تكمن أهميته في تكريس السلوك الاخلاقي السوي والابتعاد عن مظاهر الفساد واعتماد اليات قانونية وإدارية وقضائية لمواجهة ومكافحة الفساد والمفسدين في البلاد، وهذا المؤشر من المقاييس المرتبطة بثقافة السلوك، وبتحليل أرقام هذا المؤشر يبدو أن الجزائر وعلى مدة الفترة الممتدة من 2014 وحتى 2021 لم تشهد القيام بجهود حقيقية وكافية سواء لأجل الحد من سيطرت أصحاب المصالح الشخصية على الحكم أو السعي لكبح وتحجيم استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة، وهذا يشكل أحد الأسباب المفصلية الذي له تأثير سلبي كبير على عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، فالعديد من الدراسات أشارت وأكدت على أن الفساد يؤدي الى الفشل في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا يؤدي الى هروب رؤوس الأموال، وقد أشارت دراسة الى أن ارتفاع مستوى الفساد له نفس تأثير زيادة معدل الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية فكلاهما له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

[1]- مرجع نفسه، ص ص 189-190.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا إلى التطور التاريخي للاستثمار، وتوصلنا إلى أن الحوكمة أصبحت من أهم العوامل لتحسين وجذب المستثمرين الأجانب والاستثمارات الأجنبية المباشرة لأن المستثمرين يسعون إلى البحث عن الدول التي يكون مناخها الاستثماري نزيه وخال من الفساد ومستقر سياسيا وتطبق فيه الحوكمة في جميع المجالات، وذلك بالتنبؤ بالقرارات الاقتصادية والسياسات السياسية الخالية من البيروقراطية والفساد والسيادة القانونية، الا أن الجزائر رغم الجهود المبذولة لتحسين مناخها الاستثماري الا أنها لا زالت تعاني من سوء التسيير والفساد في مؤشرات الحوكمة المتبعة في البلد.

الخاتمـــة

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما كبيرا وواسعا من طرف البلدان، وظهرت الحاجة إليه من طرف البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لما له فوائد تعود على البلدان المضيفة لهذا الاستثمار، ومن أجل الظفر بهذه الفوائد تحاول الجزائر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال التركيز على قضايا الحوكمة والإصلاحات الاقتصادية والسياسية والعمل على ترقية العوامل والسياسات اللازمة لتشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمتمثلة في الكفاءة المؤسسية للدولة والمعبر عنها في المصطلحات الحديثة بالحوكمة، والتي تعتبر امن أهم المحددات المفصلية التي ينبغي الاهتمام والتركيز عليها لتهيئة البيئة الاستثمارية.

اختبار الفرضيات:

- أشارت الدراسة الى أن مفهوم الحوكمة يعتبر من أهم المفاهيم الحديثة، كما أكدت وجود تنوع وتعدد في تعاريف الحوكمة وتشعب في مكوناتها، وعلى الرغم من شيوع المصطلح الا أنه ليس هناك اجماع حول تعريف محدد له، كما أنه لم يتم تحديد صيغة معينة متفق عليها حول هذا المفهوم، وهذا لشمول هذا المفهوم على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية وهو بذلك على قدر كبير من التعقيد والغموض، كما أن الفرق فيما بين هذه المفاهيم يعود إلى وجهة نظر كل باحث أو منظمة من حيث البعد الذي يتناول فيه مضامين الحوكمة سواء البعد السياسي الشامل أو البعد الاقتصادي أو البعد الإداري وغير ذلك، وقد بينت الدراسة على أن تطبيق الحوكمة الجيدة بعناصرها تطبيقا محكما ليس أمرا بسيطا وهينا، فالأمر يتوقف على تحقيق عدة جوانب هامة منها خاصة وعامة، وتتضمن تكريس وتجسيد قيم العدالة، المسؤولية، الشفافية وتعزيز سيادة القانون ضد الفساد، ووضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة، وتحقيق هذه الأخيرة يستدعي بالضرورة التعاون عبر العديد من المستويات على مستوى الدولة والقطاع الخاص وحتى المجتمع المدني، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

- بينت الدراسة أن للحوكمة دور فعال في تهيئة المناخ الاستثماري وجذب الاستثمار، فالالتزام بالحوكمة كنظام للإدارة الرشيدة يحمي حقوق المستثمرين الأجانب، ويعزز إجراءات الرقابة ويكرس الشفافية والإفصاح والمساواة بالفرص بين المستثمرين، كما أكدت الدراسة على أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية الأمر الذي يساهم ويعزز من ثقة المستثمرين الأجانب وهذا ما يؤدي إلى تهيئة مناخ ملائم جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

- بينت الدراسة أن تصنيف الجزائر تبعا لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال أو بدلالة مؤشر الحرية الاقتصادية أو تبعا لمؤشر الشفافية الدولية (مدركات الفساد) قد جاء ترتيبها جد متأخر سواء عالميا أو قياسا بالعديد من الدول العربية، كما أشارت الدراسة الى أن الجزائر وفقا لهذه المؤشرات تعتبر من أكثر الدول فسادا في العالم وهي في الغالب سوق ذات اقتصاد غير حر، والحرية الاقتصادية فيها بين الضعيفة والمنعدمة، كما أكدت الدراسة وجود مستوى ضعيف جدا شمل جل مؤشرات الحوكمة في الجزائر ولم تصل حتى المستوى المتوسط، وتعكس المؤشرات السالبة تدهور وضعية الجزائر بعدم وجود حتى تحسن ملحوظ، لهذه الأسباب مجتمعة تعتبر بيئة الأعمال في الجزائر غير ملائمة ولا محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يتوافق وحجم التدفقات الضئيلة والضعيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للجزائر والتي لا تتماشى والأهداف المنشودة للدولة الجزائرية، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة**.

نتائج الدراسة:

- ✓ تؤدي آليات الحوكمة دور مهم من خلال مساهمتها في اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة التي من خلالها تستطيع أن تحقق أهدافها.
- ✓ تعمل أبعاد الحوكمة كالشفافية والإفصاح على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ سنت الجزائر عدة قوانين قصد تحفيز الاستثمارات الأجنبية من بينها قانون الاستثمار الجديد2022.
- ✓ رغم السياسات المنتهجة والهادفة لتدفق الاستثمار إلا أنه توجد عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي والأمن، وغيرها من العوامل التي تعمل على تدني أو تقليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الاقتراحات:

- ✓ يجب على الدولة أن تشجع الاستثمار الخاص، خاصة الأجنبي لاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وهذا لتخفيض أعبائها ورفع كفاءة هذه المشاريع لتحسين مناخها الاستثماري.
- ✓ القضاء على البيروقراطية والمشاكل الإدارية.
- ✓ تسهيل الحصول على المعلومات والبيانات للمستثمرين الأجانب.
- ✓ إقامة مركز للحوكمة في الجزائر، لغرض تطوير المهارات في مجال الحوكمة.
- ✓ ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية المبذولة لتبني قواعد ومبادئ الحوكمة.
- ✓ تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح أثناء تقديم البرامج الاستثمارية.

آفاق الدراسة:

انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة وكذلك التوصيات المتعلقة بموضوع " دور الحوكمة في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر السياسة، إلا انه ما زالت بعض النقاط التي لم تتطرق اليها هذه الدراسة نظرا لتشعب واتساع عناصر هذا الموضوع، فقد ظهرت لنا من خلال هذه الدراسة العديد من الجوانب المهمة ذات الصلة بالحوكمة والجديرة بمواصلة البحث فيها، خاصة وأن هذا المجال لازال خصبا للبحث وواعد لاستقطاب اهتمام الدراسات العلمية والعملية، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر دراسات حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة، وحول مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التحول الرقمي للاقتصاد،

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، **دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ2001**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط01، 2015.
2. أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته في الاقتصاد العالمي**، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، 2013.
3. أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** ،دار الثقافة ،الإسكندرية ،2004.
4. أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية "الشركات متعددة الجنسية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
5. باسم حمادي الحسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2014.
6. حسين كريم، **مفهوم الحكم الصالح، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، بيروت، 2004.
7. حمد حسين الجبوري ،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن ،2014.
8. دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المباشر "المعوقات والضمانات القانونية"** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط01، 2006 .
9. زرزور براهيمي، **إدارة الأعمال الدولية** ،دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2019.
10. سرى موفق جعفر مقصود،، **أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في دولة الإمارات المتحدة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2021، ص42.
11. سعيد النجار، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق، مصر، ط01، 1991.
12. سليمان عمر محمد الهادي ،**الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي** ،الأكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان ط01 ،2001.
13. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات "المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر،2005.

14. طارق نبيل محمد الدسوقي، **الإدارة الرشيدة والحوكمة**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2019.

15. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الإدارة والاستثمار**، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.

16. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الأجنبي**، الدار الجامعية الجديدة، ط1، 2001.

17. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003.

18. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، ص366.

19. عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

20. عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 1989.

21. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.

22. عبد الصبور عبد القوي علي مصري، "**التنظيم القانوني لحوكمة الشركات "دراسة مقارنة**"، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض.

23. عبد الله عبد الكريم عبد الله، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية دراسة قانونية مقارنة**، دار الثقافة، الأردن، 2008.

24. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية "منظماتها ،شركاتها، تداعياتها**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006..

25. عبد النبي سيد، **التحكيم وسيلة لفض النزاعات في التجارة الدولية والاستثمار**، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، 2019.

26. علاء عبد الغني محمود، **إدارة المنظمات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2011.

27. عمران جلال عمران، **الاستثمار غير المباشر في محافظ الأوراق المالية**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، 2010.

28. فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 .

29. فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2004.

30. كارم فاروق عبد الرسول، **نموذج مقترح لتطبيق ودمج مبادئ الجودة والحوكمة لتحسين أداء المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط2015،01.

31. لطيفة كلاخي ،**أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر** ،مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1 ،2017.

32. ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.

33. محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، مصر،2007.

34. محمد حلمي الجيلاني، **الحوكمة في الشركات**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.

35. محمد شلغوم عميروش، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2012.

36. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ،دار النفائس للنشر والتوزيع ،الأردن، ط01، 2005.

37. محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

38. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

39. محمد نصر الدين الدرملي، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

40. محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الو اقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2016.

41. محي الدين شعبان توق، **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظوراتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، دار الشروق للنشر والتوزيع،ص01،عمان،2014.

42. مدحت محمد أبو نصر، **الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط01، 2015.

43. منير خروف، فريحة ليندة، **مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ط01، 2017.

44. ناصر سعيد علي محسن الدحياني، **تصور مقترح لتطبيق معايير الحوكمة**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، ط2020،01.

45. هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا**، بيت الحكمة العراق، ط1، 2002.

46. يحيى محمد جويدة، **المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2017.

الأطروحات والرسائل الجامعية :

1. أحمد عبد اللطيف بن عامر، ال**آليات الحديثة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لترشيد الإنفاق العام**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية " غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2019-2020.
2. أحمد نصير، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجز ائر خلال الفترة 1990-2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية" غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013-2014.
3. إسلام بدوي محمد الداعور التميمي، **مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين، 2008.
4. آسيا بلخير، **إدارة الحكمانية في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق "الجز ائر نموذجا 2000-2007"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.
5. إلهام سنوساوي، **أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية "دراسة حالة بعض الشركات الجز ائرية"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، 2015.
6. أمحمد بلقاسم، **نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجز ائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012-2013.

7. أميرة بحري، الا**ستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي "دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 2000-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة01.

8. بشير سي العفيف ،**عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة حالة حسب نموذج الجاذبية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة وهران02، 2015-2016.

9. بندر بن سالم الزهراني، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004.

10. حاتم رياض مصطفى أصلان، **مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، 2015.

11. حنان شناق، **تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2009.

12. رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2008 .

13. رقية دهينة، **المنظمة العالمية للتجارة والحوكمة الرشيدة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2020-2021.

14. ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر "دراسة قياسية للفترة2000-2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية "غير منشورة" ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قالمة ،2018-2019.

15. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة" والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015.

16. صليحة مفتاح، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية" غير منشورة"، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2020-2019

17. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2005**، أطروحة الدكتوراه في العلوم المالية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

18. عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه في فلسفة التمويل "غير منشورة"، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان،2008.

19. فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية "دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

20. قواسم بن عيسى، **استخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الراشد "دراسة ميدانية"**، أطروحة دكتوراه في الإعلام والاتصال "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية والاتصال، جامعة الجزائر03، 2012-2013.

21. كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا ،مصر ،الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة" ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012-2013.

22. ماريا سرناي، **الاستثمارات الأجنبية في الجزائر التحديات والعراقيل** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

23. محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016-2017.

24. محمد أنهير سدحان الفروخ، **المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن 1990-2010**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال ،كلية إدارة المال والأعمال ،جامعة البيت، الأردن، 2011.

25. محمد داودي، **السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة" ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011-2012.

26. مريم بلقاح، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2008-2009.

27. مصطفى موسى أبو الحسن، **معايير الحكم الراشيد ودرورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد، جامعة الأقصى، غزة، 2017.

28. موزاوي عائشة، **أثر حماية حقوق الملكية الصناعية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية" غير منشورة" ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2016-2017

29. نسيمة شراطي، **تطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل للتنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية،2016-2017.

30. نورة بيري، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على التنمية الاقتصادية "دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب الفترة 1996-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015-2016 .

الدوريات والمجلات:

1. أسماء أبو بكر، أمينة مرابط ،**محددات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ،دفاتر Mecas،المجلد 16، العدد01، جامعة تلمسان، الجزائر،2020.
2. الكاهنة ارزيل، **نظرة حول جديد قانون الاستثمار 2022**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، المجلد17، العدد02، 2022 .
3. الزين منصوري، **واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد02، 2005.

4. الوردي شقرون، غلاي نسيمة، **و اقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الجز ائرية "دراسة حالة الإسمنت"**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد05، العدد01، 2022 .

5. الياسين بوجردة، **و اقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، جامعة جيجل، الجزائر، العدد02، 2018.

6. أمل محمد محمد مصطفى، **دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مصر، العدد47، 2017.

7. البسام بسام عبد الله، **الحوكمة الرشيدة "المملكة العربية السعودية"**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، المجلد06، العدد11، جانفي2014 .

8. بشير زناقي، معاريف محمد، **دور نظم تخطيط موارد المنظمة ((ERPفي تعزيز ركائز الحوكمة "دراسة استطلاعية بمؤسسة مواد التنظيف"**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجلفة، الجزائر .

9. بندر بن صقر بن سالم الذيابي ،**الاستثمار الأجنبي المباشر" دراسة فقهية مقاصدية"**، مجلة الذخيرة للبحوث والدراسات الاسلامية ،جامعة تبوك، السعودية، الجلد 2، العدد1.

10. بوطيب بن ناصر، قوي بوحنية، **الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية "الجز ائر نموذجا"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد1، العدد04، 2014.

11. تقرير تنافسية الاقتصادات العربية **" تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية 2022 "**، العدد 06، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، فيفري 2023.

12. جمال دقيش واخرون، **أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجز ائر- دراسة قياسية للفترة 2002 - 2016**، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة غليزان، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2019.

13. حاكمي بوحفص، برادعي إبراهيم الخليل، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجز ائر 2005 - 2015**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017.

14. رضا حمزة بوجانة، إبراهيم برقوقي، **الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق المنو الاقتصادي "دراسة قياسية" لعينة من الدول العربية**، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، المجلد18، العدد01، 2018.

15. ريحان الشريف، هوام لمياء، **تحليل و اقع ومناخ الاستثمار في الجز ائر وتقويمه**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس، فلسطين، المجلد01، العدد01، 2014.

16. زهية خياري، **تقييم جاذبية الاستثمار في الجز ائر من منظور المؤشرات العالمية للحوكمة**، مجلة العلوم والتقانة في العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، مجلد22، العدد1، 2021.

17. زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد1، العدد01، 2016.

18. سام دلة، **من دولة القانون إلى الحكم الرشيد "تكامل في الأسس والآليات والهدف"**، المجلة الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، دمشق، المجلد30، العدد02، 2014.

19. سليمان نصاح، خثير محمد، **دراسة قياسية لأثر الحوكمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجز ائر للفترة1996-2016**، باستخدام منهجيةARDL ، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر ،المجلد09، العدد02 ،2021.

20. سليمة بن حسين، **الحوكمة... دراسة في المفهوم**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد6، العدد1، 2015.

21. شراف عقون وآخرون، **حوكمة الشركات ودورها في استقرار بيئة الاعمال - دراسة تجارب دولية**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 2 ،ديسمبر 2020.

22. شرياف جمال الدين نوفل، **الحوكمة واليتها في محاربة الفساد**، مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد25،2016.

23. عائشة موزاوي، **القو انين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجز ائر إشارة لقانون 09-16**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة المسيلة، الجزائر، مجلد1، العدد02، 2017.

24. عبد الكريم الطيف، كوارد فاطيمة، **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجز ائر "الو اقع والتحديات"**، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد09، العدد01، 2019.

25. عبد الكريم كاكي وآخرون ،**دراسة تحليلية وتقييمية لحجم تدفقات و اتجاهات الاستثمار الأجنبي**

26. **المباشر الو افد إلى الجز ائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة ،الجزائر، المجلد3، العدد2،.2019.

27. عبد المالك مهري وآخرون، **و اقع و آفاق التجربة الجز ائرية في إصلاح المناخ الاستثماري و انعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد09، العدد01، 2020.

28. علي الصادق أحمد، فتح الرحمن الحسن منصور، **دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضر ائب الاتحاد بالسودان "دراسة تحليلية ميدانية"**، مجلة العلوم والتقانة في العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان، السودان، المجلد01،العدد2013،01.

29. عماد الدين بركات، نور الدين مراد، **مناخ الاستثمار الإداري و أثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة تيبازة، الجزائر، المجلد3 العدد 06، جانفي 2019.

30. فاطمة العلمي، كرومي سعيد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجز ائر" بين عوامل الجذب وعوامل الطرد"**، المجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد02، 2012.

31. لخضر رابحي، عبد المجيد بن يكن، **الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجز ائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 9، العدد2018،1.

32. محمد بن عزوز، **الفساد الإداري آثاره واليات مكافحته(حالة الجز ائر)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، المجلد7،العدد 1، 2016.

33. محمد عبد العليم صابر، **أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول العربية خلال الفترة 2000 2020 " دراسة قياسية تحليلية"**، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، مصر، المجلد 59، العدد 03، 2022.

34. محمد عبد الماجد بوركايب، يحياوي عبد الرحمن، **أهمية مؤشرات الحوكمة الرشيدة في قياس ملائمة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجز ائر "دراسة تحليلية"**، مجلة جديد لاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، المجلد17، العدد01، 2022.

35. مصعب عبد الرحمن محمد المروان وآخرون، **دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في وحدات القطاع العام في المملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد5، العدد19، 2021.

36. مناور حداد، **دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر،المجلد23، العدد1، جوان2012.

37. منور أوسرير، عليان نذير ،**حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف، الجزائر،الجلد2 العدد2.

38. منير خروف، ريم ثوامرية ،**الأثر المتبادل للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014** ،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر،المجلد4 العدد 3،ديسمبر،2017.

39. منير خروف، فريحة ليندة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات الجزائرية دراسة تحليلية2000-2015، مؤتمر الماجستير ،جامعة 08ماي 1945،قالمة،الجزائر .

40. ميلود بوعبيد، هارون الطاهر، **دور بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، مجلة الاقتصاد الصناعي**، جامعة باتنة01، الجزائر، المجلد6، العدد 2، ديسمبر 2016.

41. نبيلة سالك، **دور آليات الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، الجزائر،المجلد4، العدد01، 2014.

42. نور الدين بربار وآخرون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة1970-2012**،مجلة المنتدى الدراسات والأبحاث الاقتصادية ،جامعة الجلفة، الجزائر،المجلد1، العدد2، ديسمبر2017.

43. نوفل قاسم علي الشهران، **مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق ،المجلد04، العدد11.

44. هاني عبد المالك، **تقييم أثر بيئة الأعمال الجزائرية على توافد السياح الأجانب (1995 – 2018)**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 01، جوان 2020.

45. هندة مدفوني، وآخرون، **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل "الجذب والطرد" "الفرص والقيود"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزار، المجلد5، العدد01، 2018.

46. وصاف سعيدي، قويدري محمد، **واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، المجلد8، العدد08، 2008.

47. ياسين ميموني، بسويح منى، **أثر مؤشرات الحومة في الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة الممتدة1996-2019، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**، مجلة إضافات اقتصادية ،جامعة غرداية، الجزائر، المجلد06، العدد01، 2022.

الندوات والملتقيات:

1. بلقاسم زايري، بلحسن هواري، **تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال و أثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 افريل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.
2. عمار بلعادي، رضا جاو حدو، **دورحوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات، آفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر07-08، ديسمبر2010.
3. عمار زيتوني، خديجة تافساست، **مؤسسات تقييم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن للفترة2009-2014"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر يومي 9-10ديسمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر.
4. عمراني كربوسة، **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي حول واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر، جامعة باتنة، الجزائر، يومي04-05 ديسمبر، 2007.
5. عيسى حمد محمد الفارسي، **دورالحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة بن غازي ليبيا، يومي11-12 نوفمبر، 2019.
6. فاروق تشام، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و أثارها على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الاول لاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 2001.
7. محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي**، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي15-17 ديسمبر2012.

8. نور الدين عسلي، بن محاد سمير، **دور المناخ الاستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تحليلية لتجربة تركيا**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي06-07 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.

التقارير والمنشورات:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،. Alegria Country Profile 2020
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية،2021.

المراجع الأجنبية:

1. Bénoit Bigé، **Gouvernance، contrôle et Audit organisation** ،Economica، Paris،2008 .
2. Uwuigbe، Olubuqunola Ranti Faqile، Adeniran Sumuel، **the Effects of Board Size on Financial Performance of Bank in Nigeria**، International journal of Economics and Finance ،vol 04، 2022 .
3. Gérard chareaux ،Peterwrtz ،**Gouvernance des Entreprisesnovelles Perspectives** ،Economica ،Paris،2006.
4. Transparency International، CPI 2022 Report « **CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2022** »، Berlin، Germany ،January 2023 .

المو اقع الالكترونية:

1. https://www.aps.dz/
2. https :// data.worldbank.org
3. https://ar-calpiref-com
4. www.iktissadonline.com
5. https://almostathmir.dz
6. https://www.entv.dz/
7. https://www.heritage.org/
8. https://www.transparency.org/
9. https://arabic.doingbusiness.org/
10. http://info.worldbank.org/

القوانين:

1. الجريدة الرسمية، العدد50، السنة التاسعة والخمسون، الخميس 28 جويلية 2022
2. مجلس الأمة، دور البرلمان في الوقاية من الفساد، مجلة الفكر البرلماني، العدد11، جانفي2006.

المحاضرات :

1. ليندة فريحة، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، **محاضرات السنة أولى ماستر في إدارة الأعمال الدولية**، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدولة التي تمتلك نظام حوكمة قوي وفعال هي الأكثر قدرة على جلب الاستثمارات الأجنبية إليها وبالشروط المناسبة، وفي هذا الاطار تعرضت الدراسة الى الاطار النظري والمفاهيمي لكل من الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر ثم القيام بتقديم تحليل اقتصادي لأثر وأهمية الحوكمة الجيدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

من بين أهم النتائج التي انتهت اليها الدراسة أن الدولة الجزائرية وبالرغم من أنها بذلت جهودا معتبرة لأجل تحسين مؤشرات الحوكمة وبالتالي خلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثمارات الأجنبية، الا أن نتائج هذه الجهود مازالت غير كافية ودون المستوى المنشود سواء من خلال ترتيب الدولة على مستوى مؤشرات الحوكمة أو من ناحية حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات الحوكمة، مناخ الاستثماري

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de la gouvernance dans l'attraction des opérations d'investissements directs étrangers. Un pays qui dispose d'un système de gouvernance solide et efficace est le plus à même d'attirer les investissements étrangers dans des conditions appropriées. Dans ce contexte، l'étude a présenté les aspects théoriques et cadre conceptuel pour la gouvernance et l'investissement. Investissement directs étrangers، puis fournir une analyse économique de l'impact et de l'importance de la bonne gouvernance pour attirer les investissements directs étrangers en Algérie.

Parmi les résultats les plus importants de l'étude est que l'État algérien، et bien qu'il ait fait des efforts importants pour améliorer les indicateurs de gouvernance et ainsi créer un climat d'investissement approprié et attirer les investissement étrangers ،les résultats de ces efforts sont encore insuffisants et en deçà du niveau souhaité، que ce soit en classant l'État sur le niveau des indicateurs de gouvernance ou en termes de volume des flux d'investissement directs étrangers.

Les mots clés :

Gouvernance، Investissement directs étrangers، Indicateurs de gouvernance، Climat d'investissement.